

الخصخصة

المجلد الأول
(٢٠٠٠ / ١٣٠٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة

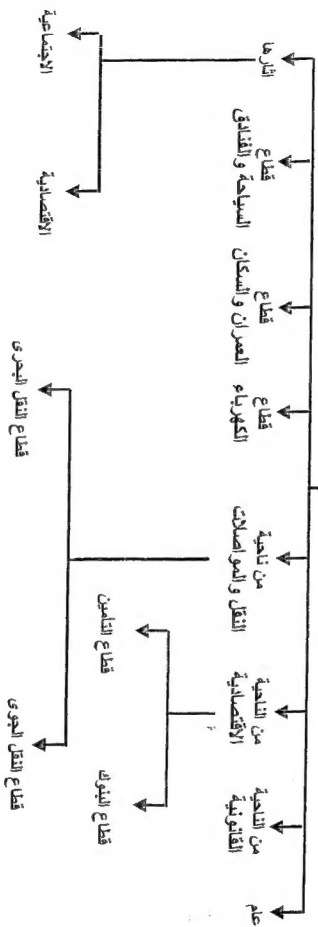
الخصخصة

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الخصخصة في مصر



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاخبار - الاهرام - الحياة - العالم اليوم ٢٠٠٠

ثانياً : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

ثالثاً : الكتب

٢٠٠٠	طارق عبد العال	الدماغ وخصخصة البنوك	كتاب	١ -
٢٠٠٠	عبدالرحمن يسرى	قضايا اقتصادية معاصرة	كتاب	٢ -
٢٠٠٠/١١ ١٥٣/ع	احمد خليل الشبع	الاهرام الاقتصادى	كتاب	٣ -

الخصخصة فى مصر عام

الخصخصة

في مصر : عام

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال	٣.
١	٢٠٠٠/٧/١٠	١٦٥	ملحق البورصة المصرية	نجلاء الرفاعي	الزيادة المتوقعة تحرك الخصخصة	١
٣	٢٠٠٠/٧/١٧	١٦٦	ملحق البورصة المصرية	زينب ابو العلا	الخصخصة تخرج من الهبات الشوى	٢
٥	٢٠٠٠/٧/٢٠	٤١٤٩٩	الاهرام	سلوى ضيم	برنامج الخصخصة خفض مليونية الشركات	٣
٧	٢٠٠٠/٧/٣٠	٢٨٩٣	العالم اليوم	على نجيب	اين الرأسمالية المصرية في عملية البيع	٤
٩	٢٠٠٠/٧/٣١	٢٨٤٩	العالم اليوم	الجريدة	المستثمر الرئيسي صاحب الفضل اداء	٥
١٠	٢٠٠٠/٨/١٣	٢٩٠٥	العالم اليوم	محمد عبد الحليم	نحو توجة جديد للخصخصة	٦
١٢	٢٠٠٠/٨/٣٠	٤١٥٤٠	الاهرام	سلطان ابو على	الخصخصة وحدها لا تكفى	٧
١٣	٢٠٠٠/٩/١١	١٧٤	ملحق البورصة المصرية	على شيخون	كل الطرق تؤدي الى بيع الشركات	٨
١٥	٢٠٠٠/٩/١١	١٧٤	ملحق البورصة المصرية	زينب ابو العلا	الخصخصة تطلق	٩
١٧	٢٠٠٠/٩/١٧	٢٩٣٥	العالم اليوم	محمد صيد	٨ ابعاد ايجابية للخصخصة	١٠
١٨	٢٠٠٠/٩/٢٥	١٦٥٠	الاهرام الاقتصادى	دينا ليعياط	اطلقوا ايديكم في الخصخصة	١١
٢٠	٢٠٠٠/١٠/٢	١٧٧	ملحق البورصة المصرية	على شيخون	لنمو من الخراء وهذه هي الاسباب	١٢
٢٢	٢٠٠٠/١٠/١	١٣٧١٧	الحياة	حازم محمد	المعارضة والتخصيص	١٣
٢٤	٢٠٠٠/١٠/١	١٣٧١٧	الحياة	الجريدة	تجربة الخصخصة المصرية	١٤
٢٧	٢٠٠٠/١٢/٤	٣٠٠٢	العالم اليوم	حسن عامر	الايسروب خصخصة مزيفة	١٥
٣١	٢٠٠٠/١٢/٢٤	٣٠١٩	العالم اليوم	محمد صيد	مؤشرات ايجابية لبرنامج الخصخصة المصري	١٦

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
موضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	١٦٥
تاريخ النشر :	ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٠

المزايدة المفتوحة تحرك الخصخصة

منذ شهور طويلة يواجه قطار الخصخصة بعض الصعوبات مما أدى إلى توقف القطار فى بعض المحطات خاصة بعدما فشلت ثلاث عمليات متوالية لأسباب متباينة. عندئذ بدأت وزارة قطاع الأعمال التفتيش فى أسباب هذا التوقف. هل هو فى الشركات أم فى السوق أم فى طريقة البيع؟ وخلصت المناقشات التى دارت فى هذا الشأن إلى نتيجة مؤداها ضرورة إعادة النظر فى طرق التقييم والتسعير والبيع. من هنا ظهر على السطح ما يسمى بنظام البيع بالمزايدة المفتوحة وهو نظام يعنى تقدم المستثمرين الراغبين فى الشراء بعروض تتضمن حجم الحصص التى يرغبونها والسعر وطريقة السداد. ومن المنتظر أن يتم تطبيق النظام الجديد على الحصص المتبقية فى الشركات التى سبق طرح جزء من أسهمها فى البورصة وهى حصص تتراوح بين ٣٠ و ٦٥٪ من أسهم هذه الشركات. فهل ينجح أسلوب المزايدة المفتوحة فى تحريك قطار الخصخصة وإنعاش السوق؟ وماهى ضوابط هذا النجح؟

من الهيكال التمويلية المأزونة تتضمن ٥٠٪ رأس مال، ٥٠٪ أرباح وأرباح اليوم وإنما تقوم بالشراء وفقا لهذه الصيغة لأنه ليس هناك مايعيقها.

● أسلوب متبع

وترى أماني حامد رئيس شركة عاكف للوساطة فى الأوراق أن هذا الأسلوب قد تم اتباعه بالفعل فى شركات أسست العامرية وأخرى التى يرغب فى بيع الحصص المتبقية التى يملكها من الممكن تطبيقه فى حالة الشركات الحكومية فيها مشيرة إلى أن هناك العديد من المستثمرين الذين يرغبون فى زيادة حصصهم فى هذه الشركات.

ولذلك سيحجج هؤلاء إلى الشراء بسعر أعلى من القيمة السوقية للأسهم وتؤكد أماني حامد أهمية العروض الفنية ولكنها كما تقول أن هذه العروض ترتبط بغرف كل شركة. فهذه العروض من الممكن أن يكون هام بالنسبة لشركة ما ولكنه غير هام بالنسبة لشركة أخرى أو أن الشركة تحتاج إلى خطة تطوير جديدة.

وتؤكد أماني حامد أن هذه الخطوة من شأنها إسهامها من تنشيط البورصة والخروج من حالة الركود ومشكلة السيولة لأن هذه المشكلات هى التى ألقت بالبورصة ويجدر أن نشط استثمار فى البورصة من الركود مشيرة إلى أن

التي يرغب فى بيعها كما حدث بالنسبة لشركات الأسمنت حيث تقدم أكثر من مستثمر وعرض للشراء وتمت المفاضلة ما بين هذه العروض وأنها وفنيا.

ويؤكد ذلك علام أنه يفترض اليوم عند البيع للحفاظ على الشرائح القومية ألا يكتفى بالبيع المالى وإنما ينبغي أن تكون هناك قيمة مضاعفة.

ويشير علام إلى التأثير الإيجابى لهذه الخطوة على السوق خلال الفترة المقبلة خاصة وأنه سيتم شراء الأسهم بسعر أعلى من السعر المعلن فى جداول البورصة مما يودى إلى تحريك أسعار هذا القطاع فى البورصة.

ويشير علام إلى مجموعة من الضوابط التى لابد من الالتزام بها عند الاتجاه إلى نظام عروض الشراء بأسلوب المزايدة وهى أن يتوافر لدى المجموعة التى ترغب فى الشراء الخبرة الفنية والقوة المالية، أما الأمر الثانى فهو أنه من المعروف أن أى عملية استثمارية تقوم على شقين الشئ الأول خاص برأس المال للمشروع والشئ الثانى خاص بالقرض ويرى أنه لا بد أن كانت الأموال المقدمة من إحدى الشركات يتوافر فيها الهيكال المالى السليم من رأس مال وقروض أما المانع أن تتدخل الشركة بالشراكة مشيرة إلى أنه من المفترض عليه أن عمليات التمويل العمليات الاستثمارية

رأى علام استثمارى تمويل الشركات وليس شركة علام للاستشارات المالية يقول أنه من الطبيعى أن تلجأ التية فى الوقت الحالى إلى بيع باقى مساهمات الحكومة فى الشركات، سبق خصخصة الجزء الأكبر منها، لأن ذلك يساعد على تحريك البورصة، مشيرة إلى أن الأسلوب الذى يتبع لبيع هذه الشركات وهو نظام عروض الشراء بأسلوب المزايدة المفتوحة نظام مقبول تماما خاصة وأن هناك بعض الشركات التى لا تزال لديها سرائح مملوكة للمال العام وبالتالى إذا ما قامت مجموعة مالية قوية أو مستثمر صناعى كبير بشراء تلك الحصص فإنه سيحدث تطور فى هذه الشركات، وفى الوقت نفسه قد يكون ذلك سببا لعودة بعض أسعار أسهم هذه الشركات بأسرها الطبيعى من حيث السعر وحركة التداول.

ويشير علام إلى أن أسلوب المزايدة المفتوحة هو أحد الأساليب المعروفة عليها وهو مناسبه فى واقع الأمر ما يحدث فى بورصة الأوراق المالية حيث يتقابل العرض والطلب عند نقطة ما وفى أسلوب المزايدة يتم نفع الشئ حيث يستمر المزايدة إلى حد معين وهو التقاء الطلب بالعرض ويضيف ذلك علام أنه إذا كان الأسلوبان متشابهين فإنه ليس هناك ما يضمن من أن البيع فى البورصة سيفيد الشرائح الكبيرة

الموضوع الرئيسي : الخصخصة

الموضوع الفرعي : في مصر : عام

اسم كاتب المقال :

رقم العدد :

تاريخ الصدور :

نجلء الرصاص

١٦٥

٢٠٠٠/٧/١٠

ملحق البورصة المصرية (الاقتصادى)

الزراعة السوقية في مصر أسمنت العاصرية فساداً لا نكرها

بالنسبة لأسلوب تسديد قيمة عروض الشراء فيقول أنه بالنسبة للمستثمر الأجنبي لأنه إذا كانت القيمة من أموال واستثمارات خاصة أو قروض من بنوك خارجية، المهم أن يتم دفع السيولة في السوق، أما بالنسبة للمستثمرين المحليين فإنه وإن كان من الصعب الاعتماد فقط على الأموال والاستثمارات الخاصة إلا أنه يفضل حالياً حتى تمر أزمة السيولة. ويقول النعماني إن مايشغل البورصة خلال الفترة المقبلة هو تحقيق الدرجات القصوى للشافية والإصلاح مشيراً إلى أن للبيانات والقوائم المالية للشركات غير متاحة وبالتالي لابد من توافرها حتى يتم صنع القرار الصائب. ويضيف النعماني أن مايجت حالياً هو مجرد تجميع للبيانات والتحليل المالي ليس مجرد تجميع بيانات وإنما هناك مؤشرات أخرى تؤخذ في الاعتبار في هذا التحليل من قبيل مدى السيولة والخزونات امكانيات النمو المستقبلية مؤكداً أنه إذا ما اتبعت هذه البيانات سيحصل مستثمرون كثيرون للسوق، فالسوق ليس كله مشاريين وإنما هناك مستثمرون يرغبون في الاستثمار بناءً على معلومات وبيانات واضحة. ويوضح حسام رضوان مدير عام شركة

ليست في البورصة وإنما من الظروف المحيطة بالبورصة.

● عروض فنية

ويرى مصطفى النعماني رئيس شركة النسيور للتداول في الأوراق المالية أنه حينما تحدث عن طرح أسهم جديدة لشركات الخصخصة في ظل الظروف الحالية للسوق وتساؤل هل يتم طرح في السوق أو البيع عن طريق المزايعة، والإجابة على هذا أنه بالطبع في ظل الظروف الحالية يصبح التفكير الجدي هو أن يتم البيع عن طريق عروض الشراء بأسلوب المزايعة المفتوحة خاصة وأن هذه الشركات تحتاج إلى إدارة واعية، هذه الإدارة لن تتحقق إلا من خلال المزايعة واختيار أفضل العروض المقدمة إلى جانب الربحية. يؤكد النعماني ضرورة توافر عروض فنية مصاحبة لعروض الأسعار ويشير النعماني إلى أهمية هذا القرار، والذي كان له أكبر الأثر على أسعار البورصة وهو مايتضح من الزيادة في الأسعار التي شهدتها السوق الأسبوع الماضي، ويضيف النعماني أن أسلوب المزايعة أفضل السبل للمستثمرين الذين يرغبون في شراء أسهم شركة معينة ولكنهم لا يستطيعون أن يجمعوا هذه الأسهم من السوق وبالتالي يتخلون لشراءها عن طريق المزايعة المفتوحة. مشيراً إلى أن هؤلاء المستثمرين وإن كانوا يدفعون أعلى من القيمة السوقية إلا أنهم يتركون المربود الانجاسي لهذا خاصة بعد قيامهم بدراسة أوضاع الشركة من حيث مدى السيولة وتوافر الخزونات وحجم طاقاتها الانشائية إلا أنه يبي أن سعر السوق مؤقت وأنه سيتمكن من رفع السعر بفضل أدائه خلال فترة وجيزة، أما

المزارع لتداول الأوراق المالية أن الهدف من طرح أسهم على مجموعة مستثمرين أو مستثمر رئيسي أن يحل المستثمر محل الحكومة في الإدارة باعتبار أن القطاع الخاص القدر على الإدارة، ويرى رضوان أن هذا المستثمر حتى يشارك في الشركة بنصيب كبير لابد أن يتقدم للشراء عن طريق عروض الشراء بالمزايعة إلا أن السيولة هي من القيمة لابد أن تقدم بقيمة أعلى من القيمة السوقية. وقد لاحظ للمستثمر الذي يرغب في الشراء بهذا السعر كما حدث في شركة مصر للفنادق والتي تراجعت الحكومة عن فكرة بيعها لمستثمر رئيسي وتقلصت في بيعها للمستثمرين بالبورصة. ويرى حسام رضوان أنه لا كان الهدف من البيع هو الحصول على سيولة جديدة في السوق وعدم السحب من السوق لأن هذا لن يأتى إلا من خلال استقطاب مستثمرين أجانب لأن المستثمرين المحليين سيستخدمون على القروض والسحب من السوق لمواجهة عروض الشراء وإن كان حسام رضوان يرى أن دخول المستثمرين الأجانب ستكون له آثاره الكسبية في بعض الأحيان إلا أن هذا التأثير إن تكون بالحجم نفسه في حالة دخول الأموال السائلة. وإلى جانب مسبق يشير رضوان إلى مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تنشط البورصة وأولها رفع الحد الأدنى للسهم إلى الحد الأدنى، أما الثاني فهو الاعتماد وبشكل متزايد على المؤسسات لأنها من المفترض هي التي تحمي السوق وتوفر له الأمان باعتبارها خط الدفاع، أما بالنسبة للأفراد فيفترض توعيتهم وتغيير نظرتهم للبورصة وتذويع استثماراتهم ما بين استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، مشيراً إلى أنه في الخارج أقل فترة استثمار بالنسبة لل فرد سنة أو سنتين، ويشير جورج محووظ المراقب الداخلي بشركة الواعظ للأوراق المالية إلى الصاجة إلى بيع كل حصص الحكومة بأسلوب المزايعة لأعلى سعر، ويضيف جورج أنه إذا كانت الحكومة ستبيع حصصها بأسلوب المزايعة فإنه ينبغي حتى لا يتعرض الأفراد للآثار من جراء ذلك أن تكون هناك عروض شراء لخصص الأفراد الراغبين في البيع، مؤكداً أن هناك بالفعل مستثمرين أجانب يرغبون في الانشول للسوق خاصة في الالتزام أو ربما بالتحسين البيئية والتجارية إلى إقامة مصانع للاستثمار خارج بولها وهؤلاء من مصطلحات الاستثمار بخصص كبيرة من

تصديق : نجلء الرصاص

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابو العلا
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٦٦
المصدر :	ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

الخصخصة تخرج من «البيات الشتوى»

دمج الشركات القابضة خطوة ناجحة لإتمام برنامج توسيع قاعدة الملكية
الخطيرة: ظروف السوق أجبرت الحكومة على تأجيل طرح الشركات فى المرحلة الماضية

مع إعلان الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام طرح ٢٠ شركة للبيع خلال النصف الثانى من العام الجارى بدأ قطار الخصخصة فى التحرك واعتبر البعض أن هذا الإعلان بمثابة بداية خروج لبرنامج الخصخصة فى مرحلة «البيات الشتوى» الذى ظل كامنا بها أكثر من عامين. من هنا يبسدى هؤلاء تفاؤلهم بشأن المرحلة القادمة فى السوق. كل ذلك لم يمنع من تردد أسئلة بين المستثمرين حول أسباب تعطل برنامج الخصخصة فى المرحلة الماضية و ضمانات عدم تعرض البرنامج للتوقف مرة أخرى فى المرحلة القادمة. التحقيق التالى يرصد مستقبل قبل الخصخصة..

سوف يتأخر طرحها ليكون فى سبتمبر القادم وأيضاً سوف يكون نظام البيع مستثمر رئيسى نظراً لصغر حجم استثمارات الشركة.

ظروف السوق

ويرى الدكتور رضا العدل استاذ الاقتصاد بكافة الجامعة جامعاً بين شمس إن عملية الخصخصة كأي عملية بيع يوجد لها طرفان طرف بائع وآخر مشتري بالإضافة إلى وجود البائع والمشتري وظروف سوق تسمح بهذا البيع. ويشير أنه إذا كان هناك تأخر فى طرح عدد من الشركات لذلك يرجع للظروف المختلفة بالسوق التى لا تسمح بوجود مشتري لهذه الشركات على الرغم من أن السوق مفتوحة ولكن هناك تردد من جانب هؤلاء المستثمرين وانخفاض فى الطلب من جانب المستثمرين الأجانب. وعن دور المستثمر المحلى فى المشاركة لشراء الشركات يقول إن الطلب

لاكتساب العام فى البورصة حتى الآن على الرغم من أنها كانت على رأس برنامج الخصخصة أجاب أن السبب يرجع إلى انخفاض أسعار أسهم قطاع التفتيش وأنها «فى فى هذا القطاع ويؤكد قائلاً: إن تلك هى السبب نفسه الذى دعا القومية للتشديد للرجوع عن طرح شركة أخرى فى أسهم شركة «مستشار إبراهيم» نظراً لتراجع الشدائد إلى أسعار أسهمها من خلال التسمية المروحة التى تقرب ٢١٤ فقط من الأسهم. ويشير صفوان المصطفى أنه على الرغم من ذلك فإن الشركة تساند بطرح المصرية للإسكانات «ديرو» للبيع مستثمر رئيسى ويجرى الآن فحص العروض المقدمة لها حيث يتنافس على شرائها أربعة مستثمرين وكذلك قامت للشركة بطرح المصرية العامة للتأمينات للبيع أيضاً مستثمر رئيسى وسوف تقوم بفحص الظواهر للشهر القادم. وعن موعد طرح شركة البحر الأحمر العامة للمقاولات قال إنه

المهندس محمد صفوان المصطفى عضو المكتب المشرف للشؤون الطبية وقطاع الخصخصة بالشركة القومية للتفتيش يؤكد أن برنامج الخصخصة الدافع للشركة لا يمكن القول بأنه يمر بحالة تأخر ولكن يمكن القول بأنه يتقدم بخطى كبيرة من الرقعة بحيث يتناسب مع احتياجات السوق والبيئة بمعنى أن احتياجات السوق قد تتطلب طرح شركة مكان أخرى أو تأخير طرح شركة معينة. ويضيف صفوان المصطفى إن الشركة القومية كانت مالة ٢٤ شركة فى بداية عام ٩٦ قامت بخصخصة ٧ شركات من خلال الاكتتاب العام فى البورصة والمتبقى ١٧ شركة بالإضافة إلى الشركات التابعة لشركة القابضة للصناعات الميكانيكية والتعدينية التى تم ضمها إليها فى ديسمبر الماضى وكانت ١٢ شركة من هذه الشركات متحيرة إلا أن الشركة قامت بإعادة هيكلة هذه الشركات ولم يتبقى سوى شركتين متحيزتين فقط. وحول عدم طرح شركة العميد للمقاولات

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابو العلا
الموضوع الفرعي :	ل مصر : عام	رقم العدد :	١٦٦
المصدر :	ملحق البورصة المصرية (الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

المحلى لإزالة محدودية الاستثمار المحلي لإزالة بفضل أن يقدم الكيان الاقتصادي الخاص به من الإلف إلى البقاء ويعترف عن شراء الشركات ذات النشاط السابق إلا إذا كانت الصفقة مسفرة جدد، فإن صاحب العمل في أغلب الأحيان يفضل أن يعد الهياكل الإدارية الفنية وتنظم الإدارة بنفسه للشركة. ويضيف أن الحكومة حريصة على ألا تبع إلى المستثمرين لا يعانون مشكلات اقتصادية وهؤلاء قل وفي الوقت نفسه تقوم ببيع الشركات الناجحة المتحررة من الدين بالإضافة إلى الشركات التي لديها إمكان للتوسع وقبول استثمارات جديدة لعملية التجديد والتطوير.

ويؤكد د. العبدل أن الحكومة حريصة على انضباط تنفيذ البرنامج الزمني للخصخصة ولكن ظروف السوق المتغيرة من يوم إلى آخر هي التي قد تعزلها عن السبل (التيحة الوزارية للخصخصة) لم يتم طرحها أو توقيدها من قبل السوق بسعر آخر وقد تكون هناك فجوة كبيرة فيما بين التقييمين ففي هذه الحالة تختار عملية طرح صفعة وغير مبدية وفي كثير من الحالات تقوم الجمعيات العمومية بإعادة تقييم للشركة تبعا للظروف الجديدة الخاصة بالسوق أو لتجول طرح الشركة للبيع. إذن التقييم السوقي له دور كبير في سرعة تنفيذ برنامج الخصخصة وناحية أخرى فإذا كان تقييم السوق أقل قليلا من التقييم المحدد من قبل اللجنة الوزارية ففي هذه الحالة يتم عرض هذا التقييم على الجمعية العمومية المختصة وهذه الجمعيات تأخذ الآراء بالإجماع مما يضمن حيادية القرار بالإضافة إلى أنه يضمن إلى هذه الجمعيات ذوق الخبرة والتكافؤ في المجال الذي تعمل به الشركة حتى يضمن اتخاذ القرار المناسب في هذا الخصوص. ويضيف د. العبدل أن عملية دمج الشركات القائمة الأخيرة دليل على كفاءة تنفيذ برنامج الخصخصة والتدليل على أنه يسير بخطى جيدة ومن ناحية أخرى فهي عملية طبيعية جدا فعندما تقل الشركات الناجحة الشركات القائمة فمن الأفضل أن تدمج هذه الشركات في شركة أخرى قريبة من القطاع نفسه وذلك بهدف تخفيض التكاليف وتحسين الأصول والقوى العاملة وتركيز الجهود لإنجاح البرنامج.

إنجاز مسدول

ويبدأ د. محسن حسان خبير الخصخصة حديثه قائلا: إن برنامج الخصخصة برنامج سرن بمعنى أن المصريين على تنفذ هذا البرنامج لابد أن يكونوا على دراية بكل البيئة المحيطة بأعمال الخصخصة وظروف الشركات التي تلزم من خلالها بالإضافة إلى اهتمامات المستثمرين الأجانب ومنذ الاستثمار العالي

عصموا بحيث يتم تنفيذ التنفيذ طبقا للظروف الخاصة لكل شركة من خلال العوامل السابقة. ويضيف قائلا: إن هذا لا يمنع من وجود خطة لتطرح عدة سبل التي يمكن تنفيذها في الشؤقيات المحددة سلفا للأموال السابقة وتغطي مثلا لعدد عمليات الخصخصة التي تمت من بداية سنة ٩٦ وحتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠ . ويؤكد د. محسن أنه مما لا شك

فيه أن الآثار السلبية للاستثمار الاقتصادي الذي حدث في المنظمة السيوية أثر بشكل كبير جدا على مناح الاستثمار العالي وكذلك على الطرق التي يسلكها رأس المال للاستثمار بمعنى آخر جزءا كبيرا من الأموال التي تستخدم في الاستثمار في الأسواق الناشئة ونحن جزء لا يتجزأ منها حدث له نوع من التباطؤ ومن ناحية أخرى عدت الأموال المتاحة للاستثمار قلت بنسبة كبيرة.

ويشير إلى أن أحد العوامل التي أخذت في الاعتبار منذ وضع خطط الخصخصة هو عامل التفاضل التدريجي في هذه الاستثمارات وهذا فرض علينا بعض القيود في تنفيذ البرنامج وجعلنا ندخل إلى وسائل أخرى بطرح الشركات بفرض تحقيق لظوابط من برنامج الخصخصة وعلى سبيل المثال لا الحصر عندما بدأت البورصة المصرية تتأثر بدرجة كبيرة وتخفيض أسعار العديد من الأسهم نظرا لعوامل مختلفة لجأتنا لذلك. كبر على عمليات البيع استثمار رئيسي ولاعتنا أن عدد كبيرا من المستثمرين في أوروبا يلجأ للطلب على شركات الاستثمار فكان لابد من الاستفادة من ذلك لمواجهة هذا الطلب وطرح شركات الاستثمار للبيع استثمار رئيسي كتوع من المرونة فهي ظاهرة حدثت في السوق العاليه وكان لابد من الاستفادة منها وذلك جعلنا تحقق موائد كبيرة ومع ظروف أخرى لا يمكن تحقيق هذه الموائد ففكر في السوق مستعمدة للتغير في الطلب وتحقيق النفعمة المطلوبة.

ويضيف د. محسن: لو أخذنا ما تم تنفيذه من برنامج الخصخصة للشركات سواء بصورة جزئية أو كلية فليبلغ ١٥٤ شركة وذلك يمثل نسبة قدرها ٧١٪ من إجمالي عدد الشركات الموجودة عند البداية (٢١٤ شركة) وعدد الشركات وخطوة الإنتاج التي يهت من يناير ٩٦ إلى آخر مارس ٢٠٠٠ حوالي ٢٨ شركة بنسبة قدرها ٧١٪ من عدد الشركات التي تمت خصخصتها وإجمالي قيمة بيع مقدارها ٥,٢١٢ مليار جنيه وذلك يعني أنه حتى مع تقلص فرص الاستثمار الأجنبية في

الأسواق الناشئة ومشكلات السيولة والتباطؤ الاقتصادي الموجود لمزالت الأرقام المحققة من العوائد وعدد الشركات تمثل نسبة مقبولة ومعتدلة لما تم إنجازه حتى الآن وبإلى الشركات للوجودة في البرنامج الزماني ففحن لا ترتبط بمداول زمنية جامدة، فإذا ظهرت بوادر مشكلة من بعض المستثمرين في بعض الشركات تطبق على السطح فيتم تجهيزها للبيع وبإلى الشركات تخضع لظروف تحسن العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية.

ويقول صفوت حسن مسؤول الخصخصة بالشركة القابضة للصناعات الخفيفة إن الشركات الخاضعة للبرنامح بالتوافق ولكن مع قدر كبير من المرونة فقد تسببت أزمة السيولة في كسر من الحسابات من طرح الشركات لفسلا لا يمكن طرح شركة من الشركات حسب البرنامج الزماني للخصخصة للشركة في حالة ما إذا كانت الشركة ترى أنها لن تجد استثمار مناسب للرابح في شرائها وهي تلزم طرح شركة بسكو مصر للبيع واستثمر رئيسي يقول إن الشركة جاهزة للإعارة والشركة القابضة قامت بكل الإجراءات الخاصة ببيع التسمية الخفيفة وهي ٣٨,٣٪ ولكن لا يمكن طرح شركتين في وقت واحد فهي سوف واحدة وزيادة العرض تقلل السعر ولكن سوف يتم طرحها في شكل متتابع مما يحقق نجاحا جاد من الطرفين للشركة.

ويضيف أن طرح شركة بسكو مصر سيكون فيما بين شهري أغسطس وسبتمبر ويقول إن العديد من أحتاج برنامج الخصخصة التابع للشركة وأن توقيت طرح الفاهرة للرابح هو الاستثمار جاء مائلا جدا بديل أن قد تمت التغطية لأكثر من ٥١٪ من أسهم الشركة وذلك على الرغم من المخاوف الخفيفة بالشرية نظرا لكونها لا تحقق معدل ربحية عاليا ومع انخفاض أسعار أسهم الصناعة التحويلية إلا أن الانتخاب العام في السوق جاء كإجراء مناسب جدا لخصخصة هذه الشركة حيث أن بيع الشركة استثمار رئيسي لن يحقق التماس بين القيمة البيعية للشركة وعروض المستثمرين.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : اخصخصة	اسم كاتب المقال : ملوى غنيم
الموضوع الفرعى : فى مصر : عام	رقم العدد : ٤١٤٩٩
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٢٠

وبالنسبة للحرق الاستثنائية من عوائد
الخمس خمسة فيل إلى خمسة بيع
الشركات فى ٢١/مارس ٢٠٠٠ بلغت
١٢.٦ مليار جنيه منها ٧.٥ مليار جنيه
تم لبيعها فى وزارة المالية و٣.٦ مليار
جنيه تم بيعها لشركات مصرية وشركات
١.٩ مليار جنيه تم استثمارها فى المعاش
المحلى ولما لم يبق قيمة البيع تباغ
١٢.٨ مليار جنيه نظرا لوجود شركات
تم بيعها بالمال لتصادات العاملين
وتسدد قيمتها على دفعات سنوية مقدارة
بمئات مليارات.

والآن إلى ماذا بيعه حتى الآن يمل
٢٥٪ من لعمال عدد الشركات والى
يمل أسهما فى شركات تم بيعها جزء
نقها وشركات لم تبيع بعد وإنه إذا تم
بيع هذه الأسهم لتبقى والشركات الآن
لأن قيمة خمسة الأسماء تقدر بحوالي
١٥ مليار جنيه بخلاف قيمة الأسماء
التي تم فصلها عن بعض الشركات.
وبالنسبة لسيطرة الأجانب على ملكية
شركات الأسهم على الرئيس وجود
سيطرة أجنبية فى شركات الأسهم
والآن أن سوق الأسهم مستقرة ولأن
سوق لم ترتفع أسعار الأسهم فى
السوق السوداء خلال أشهر الصيف بل
أن الأسعار انخفضت ولا توجد مخاوف
على الاختلاف من ملكية الأجانب
لحصول من أسهم شركات الأسهم
مؤكد أن الدولة ستكون أول من يتدخل
لضبط السوق إلا ما حدث أى تهاويلات
خسارة بالمئات للمدعى وبالنسبة للشغل
بيع حصص للأغنياء قال الوزير إنه تقدر
إعادة طرح الشركة مرة ثانية ويتم حاليا
بيع ٢١٪ من أسهم الشركة للشغل فقط
لأن الحكومة لا تريد لديها كمية لبيع
الأطعمة من أسهم هذه الشركة إلى الآن
وبالنسبة إذا كان هناك نية لبيع
الشركات جديدة لتتشر أكد الوزير أنه
لا توجد لدينا أى نية لتصفية أى نشاط
حتى ولو كان شديد الخطر ولكن بالنسبة
للصالات جديدة للشغل بأن الأسلوب
الذى يجرى التباغ هو تقسيم الشركة
إلى وحدات تجارية منفصلة وبيع كل
وحدة على حدة وإذا كان لا يستطيع أحد
أن يفصل عمالا واحدا فى الشركات
التي تم خمس خمسة وأن العمال فى
الشركات الخمسة شغلهم شأن أى
عامل فى شركة أخرى لأن القانون كفل
حقوق جميع العاملين سواء كانوا
يعملون فى شركات عامة أو خاصة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	علي نجيب
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٢٨٩٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣٠

هل هي خطة منقطة لتصفية الصناعة المصرية تحت ستار شعارات السوق والخصخصة وخلافه ولكن يحتل المستثمر الأجنبي مكان القطاع العام؟ وهنا يثار تساؤل مهم جداً... وهو أين موقع الرأسمالية المصرية مما يحدث وماذا لا يقدم القطاع الخاص «المصري» لكي يتولى الأمر بدلاً من القطاع العام وبدلاً من الذين يهيئون الظروف والمقام لتولى الأجنبي أمر النهضة في الديار المصرية؟

نتساءل بقوة:

أين الرأسمالية المصرية من عملية البيع التي تتم الآن؟

الرسوم الجمركية

مجموعة السياسات الجمركية التي لا تجعل الرسوم الجمركية محددة بنسبة القيمة المضافة المضافة في الخارج في السلع المستوردة تجعل عمليات التجميع وصناعات التصنيع وربط الفناء التي لا تحدث قيمة هي الطابع العام وهي سياسة جمركية لا تساعد على تمهيق التصنيع وصناعات المكنات الأساسية في السلع التي يجري تجهيزها للبيع في السوق المحلي إذا افترضنا أن ذلك سيساعد في استيعاب الاستثمارات التي لا ترتبط بسياسات الائتمان التي لا تتوخى نفس الهدف ليس من الغريب أن يكون الطابع العام لسياسات التصنيع من نوع التجميع وربط تلك التي تجهيز السلع المستوردة للتصدير المحلي.

الغريب أن

الغريب أن ذلك الطابع العام أصبح هو الغالب حتى في عمليات الخصخصة فنجد أن صناعات الائتمنت تشترطها ابتكارات الائتمنت الصناعية علماً بأن مصانع الائتمنت المصرية تحقق معدلاً من الأرباح يوفق معدل الأرباح العالمي والقيمة المضافة فيها عالية تماماً فأمم مكونات الائتمنت هو الطفل والمحجر الجبزي والوقود وكلها محلية بل إن معدات مصنع الائتمنت يمكن تصنيع القدر الأكبر منها محلياً لو وجدت الإرادة لتحقيق ذلك ولعل الحكومة تتهيب لضخامة هذا الاتجاه عندما وصلت نسبة سيطرة الأجانب على إنتاج الائتمنت المصري إلى ما يقارب ثلث الطاقة الانتاجية أما في صناعة الألومنيوم فإن عملية الخصخصة لا تكاد تكون مشهورة فشركة الألومنيوم شركة تابعة بكل المقاييس بل هي شركة رائدة حققت تطوراً تكنولوجياً عالمياً بتطوير خلايا صهر الألومنيوم وخفضت استهلاك الكهرباء بنسبة 15٪ وهي أهم منتجات صناعة الألومنيوم وأكثرها تكلفة وخفضت استهلاك قطار الكربون بنسبة تصل إلى 12٪ وهي ثلثي عناصر التكلفة



علي نجيب

الغريب أن الأغلبية العظمى من استثمارات القاصة في المدن الجديدة هي من ذلك النوع الذي يسمى وربط الفناء أي تجهيز السلع المستوردة للتصدير في السوق المحلي دون إضافة قيمة. هل من القبول وجود أكثر من مائة مصنع وبيوت كلها لا تقوم بأكثر من عملية الخلط فالتدانة اللونية مستوردة كالكثير للوارد المحلية للآلات والمكينات وجميع مكونات البنية ذلك بجانب الاسم التجاري الأجنبي ومع ذلك فهذه المصانع تحقق أرباحاً وتقع لاجوراً أي تحقق قيمة مضافة شكلها دون أن تصنف قيمة في الواقع بل هي تستأثر بآفاق الرسوم الجمركية لتحقيق تلك الأرباح الأمثلة كثيرة على هذا النمط من تصنيع.

نود أولاً أن نبين أن هذا القالب لا يتعرض لضربة الخصخصة وسوف لا نتناقش ما إذا كانت فكرة القطاع العام أو الخاص أكثر كفاءة وسوف لا نتعرض للمقولات الخاصة بدور الدولة الاجتماعي بل سوف نهتم فقط بقضية التنمية كما نعرفها بأنها إحداث أكبر قدر من القيمة المضافة في الاقتصاد القومي والاحتفاظ بهذه القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني دون تسريبها للخارج. كيف تنشأ القيمة المضافة؟ القيمة المضافة تنشأ نتيجة للقيام بالعمليات المضافة على كل سعة كمية من القطن جنبها واحداً فإنه بعملية الغزل يتحول إلى غزل قطن وتتضاعف قيمته بتحويله إلى تسبيج تزداد قيمته بقدر أكبر وعند تصفيته إلى قماش ملون تزداد قيمته أكثر وأكثر وعند تصفيته إلى ملابس تزداد القيمة وهكذا وفي كل مرحلة من تلك المراحل يتم إضافة قيمة. وذلك ما يمثل زيادة في الدخل القومي وتوزع تلك القيمة بين أجور وأرباح المخدومة في حسابات القيمة المضافة حالياً في مصر إن مجموع الأجور والأرباح لا يمثل الحقيقة لمجموع الأجور والأرباح في صناعة تجميع السيارات تحظى مؤشراً قاعدياً، أنها لاضافة قيمة كبيرة وزيادة في الدخل القومي في حين أن عملية التجميع لو أنها تتم بشكل كامل من مكونات السيارة المفككة لا تصنف أكثر من 3٪ من قيمة السيارة أن حسابات القيمة في تلك الصناعة تتم بمقارنة سعر بيع السيارة محلياً بذلك المستورد للمحطة برسوم جمركية باهظة في حين أن المكونات تتحمل رسوماً منخفضة أما إذا حسبنا القيمة المضافة محلياً بالأسعار العالمية أي أسعار السوق العالمي لوجدنا أن تلك القيمة المضافة تقل عن الصفوف فنكتلة التجميع لكيات شيفتا من السيارات أكبر بكثير من تكلفة التجميع في خطوط لا تقل طاقتها السنوية عن مائة ألف سيارة.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة

الموضوع الفرعي : في مصر : عام

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : علي نجيب

رقم العدد : ٢٨٩٣

تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٧/٣٠

رأس المال الأجنبي والصناعة

ومصر قادرة على إنتاج معدات صناعة الغزل والنسيج ذلك إذا كانت توجد أصلا سياسة لصناعة الغزل والنسيج تتوخى الاستعانة بالإنتاج المحلي. ليس غريبا أن تنقل الشركة القابضة للغزل والنسيج معونة من مشروع المعونة الكندية والذي تديره شركة «روفي» الكندية «العالم اليوم» 25 يوليو 2000، أن رأس المال الأجنبي لا يتوجه إلا إلى الكيانات الصناعية المحددة للقيمة المضافة بل أن هذه الشركة بجانب احتلالها قيمة مضافة من نتيجة معدات إنتاج وذلك هدف أساسي لأي سياسة تصنيع جادة ونحن نتساءل موات ومبرات أين الرأسمالية المصرية لكي تقدم مقام القطاع العام بدلا من الأجنبي الذي جاء لخراب الصناعة المصرية. أما شركة ترسانة الاسكندرية فهي لصحة مؤسفة والتي تحولت من شركة تنتج 90٪ من مكونات السفينة إلى تصفية إدارة التخصيصات التي كانت تصنع تصاميم السفينة وكان يعمل بها 200 مهندس ومهندسين أن أن الحارثة البحرية الآن هي تطعيم جهاز التفكير ونقل الشركة إلى تصفية الشركة وتوقف انتاجها حتى أصبحت لا تنتج غير 2٪ لقط من السفينة وعندما أرادت كوريا الجنوبية الهزيمة بصناعة السفن كلفت الحكومة رئيس شركة ميوساوي بالتفرغ لتطوير شركة لترسانات الكورية وتم ضخ 500 مليون دولار في تلك الترسانات وأصبحت كوريا أكبر منتج للسفن عالميا وسبقت اليابان. أما اسباب تصفية شركة ترسانة الاسكندرية بدلا من النهوض بها لمرئها تدعو المحصرة والان تفكر الحكومة في تأجيرها لشركة من ماليزيا؟ ورأس المال الأجنبي لا يقدم قدرات استثنائية جديدة للاقتصاد المصري بل يضع يده على القدرات الاستثنائية التي يتم اغتيالها بمعرفتنا وفي غفلة من الرأسمالية المصرية والتي هي ظل سياسة من الاضطرابات الجبروتية والرسوم الجبروتية والاتهام لا تتوخى إضافة قيمة وفي غيبة سياسة تصنيع فإن الرأسمالية المصرية تتوجه إلى صناعات رطب المأك والتعبئة وتجهيز الإنتاج الأجنبي للتسويق في السوق المصرية محقة الأرباح الطليعية والجري وراء القرش السهل.

سيماف المصرية بل أن الحكومة احتجزت 500 مليون جنيه من مستحقات شركة سيماف لمدة ثلاث سنوات دون سداد كل ذلك حتى يتم خصمها الشركة وأحداث خلل في هيكلها المالي وبعد ذلك ترفضها للبيع أو للإيجار وحتى تجد لها زبونا يسدد الحكومة مستحقات الشركة بعد خراب مالية الشركة سيماف تقوم بعمليات صناعية حقيقية وتنتج منتجاتها مصرية له احتياج حقيقي وتتمتع بقيمة مضافة حقيقية طبقا للأصول العالمية. ومع ذلك يتم اصدار طاقاتها الانتاجية لبيعها بخصم يفسد للأجنبي.

نفس الشيء يتم في شركة مصر لغزل الغزل لصناعة الغزل والنسيج من أهم الصناعات للمصرية وإنتاج معدات الغزل والنسيج يكاد أن يكون واجبا قويا وشركة إنتاج معدات الغزل والنسيج ليست شركة مهمة فقط بل هي الركيزة الأساسية التي يمكن تطويرها وزيادة قدراتها الانتاجية وتزويج تلك القدرة بما يمكنها من إنتاج معدات الغزل والنسيج والشركة لديها القدرة للقيام بهذا التطوير لو كانت تلك سياسة الصناعة في مصر لمعدات الغزل أي للغزل وإتقال النسيج هي بالدرجة الأولى معدات قطع خياريها تلك الأجزاء المعدنية الدقيقة أو البيانات الدقيقة أو الحاور الدقيقة ومن الممكن بهذه البيانات تصنيع المعدات للكامل.

وقامت بالتعاون مع كليات الهندسة المصرية بعملية التطوير التكنولوجي المتتيز وانتجت هذه البخاريات محليا وهذه الشركة لا تجد من الرأسمالية المصرية مجموعة رغبة أو قادرة على خصصتها وتوجهها للشركة القابضة للصناعات المعدنية إلى الاحتكارات الأجنبية كي تتمكن تلك الاحتكارات من السيطرة على صناعة الألومنيوم المصرية وهي صناعة قادرة على التوسع بالجهود الذاتية وإنتاج معدات انتاجية على القائمة جمع لصناعة الألومنيوم على النطاق العربي فتعقد اتفاقا مع شركة لكرا الأمريكية لتطوير الشركة المصرية ثم تعرض تأجير وحدات الدولة على المستثمر الأمريكي.

قدراتنا التصديرية

أي أن شركة الألومنيوم المصرية تنتج الألومنيوم الذي يقدم للمستثمر الأجنبي بدولته أي يبيع المشتري الوحيد لإنتاج المصنع علما بأن رئيس الشركة القابضة أشاد في حديث في الصحف المصرية بأن القسام العرفية تحقق صادرات مهمة تبلغ ما يزيد على 60٪ من إنتاج شركة الألومنيوم وفي الوقت الذي تنادي بأهمية التصدير للاقتصاد المصري نسلم قدراتنا التصديرية للاحتكارات الأجنبية وذلك بمجرد تأجير وحدات الدولة لتلك الاحتكارات ترحلة لشركاتها كلها بعد ذلك ونحن نتساءل أين الرأسمالية المصرية ولماذا لا تقوم هي بتأجير وحدات الدولة بدلا من الاحتكارات الأجنبية؟ لشركة سيماف تصنع عربات السكة الحديد وهي شركة ناجحة أ كانت ناجحة وصنعت عربات السكة الحديد سواء عربات بضائع أو ركاب بل وقامت بالتصدير ثم تسالوا أنرى ماذا حدث بعد ذلك لقد تم استيراد عربات مترو الانفاق من فرنسا علما بأنه كان يمكن صنعها محليا وعربات السكة الحديدية سيتم تجديدها أو استيرادها من اسبانيا وكان يمكن أن يتم ذلك في شركة

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : رقم العدد :
المصدر : تاريخ الصدور :

الجزيدة :
٢٨٩٤ :
٢٠٠٠/٧/٣١ :
ق مصر :
العالم اليوم :

فى دراسة شملت 28 شركة تم بيعها بطرق مختلفة

المستثمر الرئيسى صاحب أفضل أداء فى شركات برنامج الفخصة

أجبرت وحدة الدعم والتسويق لبرامج الفخصة المولة من المليون الأمريكية دراسة حديثة عن القواعد التى تحكم الإدارة ومدى تأثيرها فى أداء برنامج الفخصة. ويختص البرنامج بتحويل القواعد الإدارية وكيفية تصميمها بالأسواق الناشئة بصفة عامة والشرق المصرى خاصة مع تطبيقها فى 28 شركة تم خصصتها خلال الفترة من عام 95 حتى 98 وأدرجت الدراسة فى القواعد الحاكمة والمؤثرة فى تمويل وتسيير كافة الإدارة من أهم عناصر النجاح الاستثمارى حيث تسعى أساليب تصميم إدارة للشركات إلى وضع القواعد والأحكام التى تكفل للمستثمرين محاسبة الإدارة بشكل منطوق وبفعالية.

وتجدر ملاحظة أن الإدارة بصفة الملوك الثابتة التى فى 75٪ من الشركات الإدارية تسيطر على ملكيتها المملوكة وتحتكم إدارتها فيها بصفة 100٪ وفى إيطاليها 15٪ من الشركات مملوكة وتحتكم أيضا كليا فى الإدارة بإفعاليها وفى إنجلترا لا توجد شركات مملوكة مؤثرة وفى أمريكا 20٪ من الشركات المملوكة إلا أن 75٪ منها فقط تستطيع التحكم فى الإدارة.

وأدرجت الدراسة أن الهدف المستلزم حاليا لمجموعة قواعد عمل المنشأة هو تطبيق القيمة لأعمال السهم وتم تحديد 4 محاور لتحسين القواعد الإدارية من خلال إطار قانونى لى ووضع وتوضيح مخططات الانصاف وتطبيق الأساليب التى تضمن استقلالية الإدارة فى العمل وحمايتها من جانب حملة الأسهم بالإضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالمكان الاقتصادى والأجرائى بالذلة.

وأشارت الدراسة إلى وجود مجال كبير لتطوير الإطار القانونى المصرى ليتماشى مع الاتجاهات الدولية حيث يوفر الإطار الحالي الحماية على حقوق حاملى الأسهم وحقوق الاقليات منهم وتسمى الدولة إلى دعم كافة إدارة المنشآت من خلال تطوير القوانين فى المرحلة الأولى من عمل المنشآت كما أن كلمة الجهاز القضائى حاليا محل تعميق النقاش من سرعة إجراءات التقاضى والعمل فى اللوائح وتطبيق الأحكام.

وفى مجال الانصاف أوضحت الدراسة أن مشروع قانون سوق رأس المال الجديد ويهدف لزيادة درجة الانصاف والشفافية فى سوق الأوراق المالية كما أن قانون الشركات الجديد يحتاج لتدوين بعض البند والتطوير لبروز فى صورة مقابلة للقوانين الحالية خاصة فيما يتعلق بالقواعد التى تحكم عمل الإدارة وعلاقتهما مع

حملة الأسهم وإن يحدد بدقة الهدف من مساهمة الدولة فى بعض المنشآت وهل ذلك من أجل التزام المنشأة بتطبيق سياسات الدولة أم تعظيم القيمة لأعمال السهم وأدرجت أهمية وجود دليل لتحسين القواعد الإدارية وتطويرها فى شركات قطاع الأعمال العام. وتضمنت الدراسة أهمية مراقبة الشركات التى لا تتقدم بملائن سوق رأس المال لأن ذلك من مواصل حدوث تغييرات لصالح وملوس فى مجال الأعمال بصفة حيث يحدد دعم البورصة فى تنفيذ إجراءات وقواعد القيد الجديدة وحماية الشركات لعدم التزامها بالقواعد. وأشارته الدراسة لامتلاكها منح قيمة سوقى لكل صلاحيات وإفافية على التزام الشركات للقيد بالبورصة وقواعد الإدارة التى تكفل تطبيق أهداف حملة الأسهم والأمانة للقرينة مراجعة قواعد القيد خارج للمصنوعة وتزويد استخدام المعلومات المملوكة والعمل على مزيد من التقرير بين القواعد للمساهمين وقواعد لمرجعة المصلحة والقواعد المالية.

وبلغة لخرية البيع تضمنت الدراسة 44 شركة تم تبنيها كاتلغية والبورصة 10 شركات والمالين 4 شركات استثمر رئيسى وتضمنت معايير تقييم الشركات فيما قبل وبعد الفخصة عندما من للإشراك أهميتها معدلات الربحية والسيولة وكفاءة استخدام الأصول والمالين. وأدرجت نتائج الدراسة أنه وبالمعنى لك على كلياتها حققت الشركات الية للمالين تمسك بصيل إلى 70٪ بينما تفوت أداء بشكل كبير فى الشركات التى بيعت بالبورصة حيث سجلت عائدا يتراوح ما بين زيادة بقليل 220 والانتفاض بنفس النسبة وحصلت الشركات التى تم خصصتها بالبورصة استثمر رئيسى تمسك فى الأداء على الينجيات يتراوح ما بين 3 و75٪ والنتيجة للمعك أى الأصول حصلت شركات المستثمر الرئيسى أعلى تمسك وتتراوح ما بين 25 و720 بينما تفوت الشركات الية بالبورصة بين التحسن ونسبة تمسك إلى 10٪ والانتفاض بنسبة 75٪ وتمسك المعك على الأصول بفكرات المالين بنسبة تمسك إلى 4٪ وحصلت شركات المستثمر الرئيسى طرفة كبيرة فى قيمة المبيعات حيث سجلت نموا منتظما يتراوح ما بين 20 و40٪ كما حققت شركات المالين تمسك بزيادة قيمة المبيعات بنسبة تتراوح ما بين 15 و220 ولم تسجل شركات البورصة أرباحها جيدا.

وبالفحص لمعدلات دوران الخزائن حصلت شركات المالين وفكرات المستثمر الرئيسى تمسك كبيرا فى زيادة معدلات دوران القدرة على تصريف الخزائن وأظهرت فكرات البورصة تمسك تدريجيا بحدود سنوات ما بعد البيع. وفى مجال التمويل بقياس حجم الأروض طويلة الأجل لسوق الملكية أظهرت طرق الفخصة ثلاثة تمسك كبيرا من سنة لآخرى وحصلت شركات المستثمر الرئيسى طرفة كبيرة فى حقوق الملكية وتمسك شركات المستثمر الرئيسى الفصل أداء من حيث المؤشرات المالية لديها شركات المالين ثم الفكرات كالبورصة بالبورصة.

وفى إدارة الشركة والتشغيل لم تظهر شواهد استقلالية من الحكومة فى العقود المسندة لشركات المالين وممازالت تمسك على هذه العقود بنسبة تزيد على 790 من أصلها.

كما أنه لم يحدث تغيير واضح فى مجالين إدارات الشركات التى تم خصصتها بالبورصة فى الإدارة وبذلة قدرتها للتنافس وديناميكيتها فى الفكرات الية المستثمر رئيسى.

وحصنت الدراسة 3 فرائع للشركات وفقا للقواعد التى تحكم الإدارة وفى الدورة الأولى التى مازالت تثار بتوجهات الدولة كمال الجزء الأكبر من أسهم الشركة كشركات المعلن والمالية الثانية التى بدأت فى تمسك الإدارة تدريجيا وبالدورة الثالثة تمسك أدارتها بصفة كبيرة بعد الفخصة والبيبيسي وأينداى حيث شهدت هذه الشركات تغييرا كاملا فى هيكل الملكية والإدارة بعد الفخصة وتنشع والقدرة على التطوير المستمر للتجارب والمفاهيم بالبورصة واتبع أساليب تسويقية متطورة والقدرة على فتح استثمارات جديدة فى الفكرات بعد الفخصة.

الموضوع الرئيسى :	المختصة	اسم كاتب المقال :	محمد عبد المنعم اسماعيل
الموضوع الفرعى :	ل مصر : عام	رقم العدد :	٢٩٠٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٨/١٣

نحو توجه جديد للخصخصة

محمد عبد المنعم اسماعيل *

يؤدى الى ايجاد فرص عمل جديدة لورا
وتظهر نتائج فورية وعلومية للخصخصة
بالإضافة الى تحقيق الاستقرار وتمتين
الانتماء للعمالة القائمة وهو مايقع منه أيضا
ارتياح الرأى العام لسياسة الخصخصة
وانتشار روح التفاؤل بالمستقبل.
وسنحاول فيما يلى استعراض اهداف
سياسة الخصخصة بغرض تبين رسالتها
العالمية وهي بيع نصيب الدولة فى رؤوس
أموال شركات قطاع الأعمال العام بأعلى قيمة
ممكنة بغرض دراسة التطور فى تحقيق تلك
الرسالة بما يتفق مع أكبر عدد من الأهداف
الاستراتيجية القومية.

يمكن تلخيص جروس سياسة الخصخصة
فى النقاط التالية :

١ - أن نعزز فرصا استثمارية جديدة
متمثلة فى ممتلكات بالفعل مستغلة فى تطوير
الهياكل التكنولوجية والاستراتيجية لدى الكثير من
شركات قطاع الأعمال القائمة كما أن
الاستثمار فى تلك الشركات يكون أكثر لهما
وسارع فى تحقيق العوائد وارتفاع القيمة
الحقيقية لأصولها.

٢ - أن عدم تطوير شركات قطاع الأعمال
العام يعنى إلقاء المديون من طاقات مادية
وبشرية عظيمة أو غير منتجة وبالتالي تصبح
عبئا على الاقتصاد القومى وملازمة
ستثمارات جديدة الجيدة.

٣ - أن تحرير إدارة شركات القطاع العام
من القيود البيروقراطية التي تفرضها الأنظمة
لرخصتها يجعلها مهيأة قانونيا وإداريا
للتخصص على التمويل اللازم لتطوير ممتلكاتها
سواء من الجهاز المصرفى فى شكل قروض
وتسهيلات أو من البورصة فى شكل طرح
أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها أو أصدا
سندات.

٤ - كما أن تحرير إدارة شركات القطاع العام
من القيود البيروقراطية يجعلها مهيأة قانونيا
 وإداريا للتخصص مع شركات أخرى لقطاع عام أو
خاص مملوكة أو يئوي، بغرض تحقيق نوع من
التكامل الرأسمالى أو الائتماني وقد يأخذ هذا التكامل
شكل الانضمام أو الانصهار فى زيادة رأس المال
بمعرفة إحدى الجهات التي تعانها على ملاحظة
لتطورات التكنولوجيا ولتحقيق أسواق جديدة مع
تشكيل أسس للاستثمار الاستراتيجي
Anchor Investor

- تلك حصيلة البيع مباشرة فى الخزينة
العامة ولم تخلق ضمن الأموال المستفردة
لشركات البيع أسهمها وفى نفس الوقت تدير
ولاء الاستثمارات الحكومية الجيدة فى
شركات قطاع الأعمال العام.
- أن تكميلية البيع الكلى أو الجزئى
لشركات قطاع الأعمال العام تم اغليها
لستثمرين محليين وقد استلزم منهم من
مصرفات فى القتاة الاسم المبيعة كما أن
الكثيرين منهم جادت استثماراتهم بغرض
الضاربة قصيرة الأجل.

- وبالتالى كان على إدارة تلك الشركات -
بعد البيع الكلى أو الجزئى - الحصول على
أموال جديدة لاستثمارها فى إصلاح الهياكل
التكنولوجية والانتاجية والتسويقية لهذه الشركات
وهذا ما لم يتح للكثيرين منها سواء من خلال
القروض من البنوك بسبب ما اتخذ من سياسات
التكاملية انكماشية بغرض السيطرة على كل من
التشغيم وسعر الصرف أو بالظهور الى
البورصة لأصدا سندات جديدة نظرا لضعف
سوق الأوراق المالية لاستيعاب الاكتتاب فى
سندات تصديدا هذه الشركات وهذا مايجعل
الإدارة الجديدة للتخفيف من المستثمرين الجدد
تزيد التفكير فى بيع جائب من الأصول القائمة
ورأسى الخلفاء لتوفير التمويل اللازم
للاصلاح العلاقات العالمية بعبلا من التوسع فى
التشاد.

بينما لو عدل التوجه الاساسى للخصخصة
من بيع نصيب الدولة فى رؤوس أموال
شركات قطاع الأعمال العام بأعلى قيمة ممكنة
الى زيادة فى حجم الاستثمارات فى شركات
قطاع الأعمال العام عن طريق مساهمات
الخاصة الخاص بالاختلاف الامم بتحويل قيمة
مساهمات القطاع الخاص الى استثمارات
جديدة تدخل للشركات مباشرة وتوفد فى
إصلاح ممتلكاتها التكنولوجية والاستراتيجية
والتسويقية والتوسع فى النشاط القائم ما

اتخذ الاقتصاد المصرى لفترة زمنية طويلة
شكل الاقتصاد البيروقراطى يعتمد فى اتخاذ
قراراته على التخطيط للركزى والتحديد الجبرى
للاستثمار والصاية المجرىة شبه الكاملة للانتاج
للملح حتى فى ظل سياسة الباب المفتوح وقد
اى ماصبق لإيجاد إدارة شركات القطاع العام
الانتاجية من التفاعل مع الهياكل السوق
والتطورات فى اساليب الانتاج والتسويق
والتصدير وتحويل الوقت انعكس هذا السلوك
على نتائج نشاط هذه الشركات فلم يكن لدى
الكثير منها فوائض تكفى لتمويل نشاطها
الانتاجى الجارى وأجراء الصيانة الدورية
والتطوير وقد زاء من هذه المشاكل التوجيهية
لشركات قطاع الأعمال العام الظروف الدولية
التي واجهتها مصر فى النصف الثانى من
الثمانينات والتي فرضت ضرورة الاعتماد على
الاستثمارات الخارجية المحلية والأجنبية بعبلا من
القروض والمساهمة والتت الاجنبة لصد العجز
فى المخرجات المحلية للتملكة تمويل أو استكمال
تمويل الخطط الاستثمارية القومية المطروح.

وهذا صاعدا الدولة لانقاذ مبرومة من
السياسات الإصلاحية تهدف الى تخفيض العجز
فى الموازنة العامة للدولة وتخفيض معدل
التخلفم والتدريج فى زيادة نصيب مساهمة
القطاع الخاص فى الناتج لطنى وبذلك سوق
فعال لرأس المال وتحويل كل من سعر الصرف
واسعار الفوائد من القيود والأخذ بنظام اليات
ومؤشرات السوق فى تحديدها.

وكان من حزمة السياسات الإصلاحية التي
اتخذت خصخصة شركاتنا قطاع الأعمال العام بمعنى
تحويل تلك الشركات شركاتنا وإداريا ليكن فى
سعيها الحصول على مصادر التمويل المناسبة
للاصلاح واستقدام التكنولوجيا المتطورة فى
الانتاج والتسويق وما يسمى للاصول المتوافرة
لدى عركات قطاع الأعمال العام بالاتنتاج جبروة
الانصهار مع المؤسسات المالية متفكها من
التماسك محليا ودوليا.

الآن ان التوجه الاساسى لسياسة الخصخصة
كان محسوبا على اطار بيع نصيب الدولة فى
رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال العام
بأعلى قيمة ممكنة ان تثل الملكية العام الى الملكية
الخاصة على اعتبار أن القطاع الخاص سيقوم
بتوفير الأموال والخبرات اللازمة لتطوير
الشركات المبيعة كليا أو جزئيا ويعتمد أن هذا
التوجه قد تمارض بالفعل مع هدف استراتيجي
قومى يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية
الاقتصادية والاجتماعية يتجلى فى زيادة
معدلات الاستثمار وذلك لأننى :

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : اختصاصه	اسم كاتب المقال :	محمد عبد النعم اسماعيل
الموضوع الفرعى : في مصر : عام	رقم العدد :	٢٩٠٥
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٣

خلاصة : ان جوهر رسالة الخصخصة هو تعظيم القدرة الاقتصادية للاصول الحالية لدى شركات قطاع الاعمال العام من طريق تحرير أنظمة الإدارة الحالية من القيود المركزية وما يسمح بإسهام القطاع الخاص في تمويل تطوير وسائل تحسين الانتاج وتنشيط التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الاسواق الجديدة بما يؤدي إلى تحويل الطاقة الانتاجية المعلقة أو غير المستغلة إلى طاقات أكثر انتاجية.

وقد يهدف إلى رسالة تعظيم الخدمة الاقتصادية للاصول استثمارية مع سياسة الدولة نحو زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بينما الواقع هو :
(- ان الرسالة تهدف في المقام الأول إلى تدقيق احوال جديدة لشركات قطاع الاعمال العام من طريق دعوة القطاع الخاص للاكتتاب في زيادة رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام وليس بيع كل أو جزء من اسهمها القائمة بالفضل حيث أن حصيلة بيع الاسهم للشركة للدولة تؤهل إلى الشركات القابضة ولا تقول للشركات البيوع اسهمها.

ب - ان زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي يجب ان يكون المعطى منها هو زيادة الاممية التنموية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وليس بالضرورة ان طريق تنفيذ بيعه ملكية الدولة للاسهم المملوكة لها في رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام لما يمكن تصديق هذا الهدف عن طريق تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثمارات بمعدلات عالية بما يؤدي إلى زيادة الاممية التنموية للمساهمة في الناتج المحلي فالهدف القومى هو زيادة حجم الاستثمارات.

ج - ان بيع كل أو جزء من الاسهم للشركة للدولة في رؤوس اموال بعض الشركات يجب ان يكون مرتبطا بإعادة استثمار تلك الحصيلة في شركات اخرى لزيادة قيمتها الاقتصادية. ماثل بالفعل في ضوء رسالة الخصخصة عن طريق البيوع حتى الآن :
أولا : بيع اسهم شغل أقل من 50٪ من مجموع اسهم الشركة مع اقلية في البرصة، وبمضي استمرار أنظمة الإدارة البيروقراطية للشركة بحيث مازالت تحتفظ الدولة بملكية اقلية الاسهم كما لم يرتب على عملية البيوع تدفق نقدي للشركة.

ثانيا : بيع اسهم شغل أكثر من 50٪ من مجموع اسهم الشركة وبيع اقلية في البرصة لم يرتب على عملية البيوع تحقق تدفق نقدي جديد للشركة ويقابله عدة احتمالات منها :

١ - البيع الشريعة عريضة من صناديق الاستثمار والهيئات المالية والافراد وبالتالي تكون نسبة الاسهم المملوكة للدولة مازالت تحتل اسهم سيطرة بمعنى استمرار أنظمة الإدارة البيروقراطية للشركة.

٢ - البيع لمجموعة من المؤسسات أو رجال الاعمال وقام المساهمين الجدد بالمشراكة الفعلية في الإدارة الا انه لم يأخذ في الاعتبار القدرات المالية للمستثمرين التي تمكنهم من توفير التمويل اللازم لإعادة هيكلة الشركة فقد استنزف جانيها مهنيا من قدراتهم المالية في شراء الحصص مما يتوقع منه استنزاف وقت طويل لتحقيق تدفق نقدي جديد لتفويض إعادة هيكلة الشركة وهو ايضا ما ينطبق مع وضع البيوع لستثمر رئيسية.

ثالثا : البيوع لاصحاب العاملين المساهمين لنسبة تزيد على 50٪ من مجموع اسهم الشركة وهو ما يضمن ان الشركة غالبا غير قابلة للبيع في البرصة أو لاستثمر رئيسي وان افعالها في طريقها للتنمية.

التدقيق المقترح في رسالة الخصخصة هو زيادة في حجم الاستثمارات في شركات قطاع الاعمال العام من طريق مساهمة القطاع الخاص وليس فقط بيع نصيب الدولة في رؤوس اموال الشركات القائمة. وفي ضوء التدقيق المقترح لرسالة الخصخصة فان معايير خصخصة أى شركة بإسهام القطاع الخاص في الملكية تشمل في عاملين أساسيين هما :

١ - مقدار الاموال الاضائية التي سيتم تدقيقها في المراكز المالية للشركة للقدرة خصصتها بما يتوافق مع احوال ميالكها الانتاجية والتوسيفية وليس مقدار ما تحصل عليه الشركات القابضة من حصيلة البيوع.

٢ - مقدار الزيادة المتوقعة في حجم البيوعات وفي مساهم الارباح نتيجة اتباع سياسة الخصخصة.

وهذا ما يجعل التوجه هو تعظيم الفوائد الاقتصادية لاصول شركات قطاع الاعمال العام وفي نفس الوقت زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من طريق الاخذ بأصلي الطرق التالية منفردة أو مجتمعة :

١ - زيادة رؤوس اموال الشركات القائمة وعصر القطاع الخاص للاكتساب في تلك الزيادة.

٢ - استخدام نظام التشجيع التمويلي للاصول خلال فترة زمنية محددة تؤهل إلى نهايتها الملكية للمستثمر المستاجر.

٣ - استخدام حصيلة بيع نصيب الدولة في رؤوس اموال شركات قطاع الاعمال العام.

٤ - استخدامات جديدة داخل هذا القطاع لتكوين كفاءات جديدة للتشويق والتفكير والافعال.

٥ - الاموال واستقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها نحو الاستثمارات الجيدة بتخصيص جزء من اسهم الشركات أو شركات كاملة مقرر خصصتها لهم بما يؤدي إلى الاستفادة من اموال المصريين العاملين بالخارج وخبراتهم.

٦ - استخدام نظام M.O.T وهو التحديث والتشغيل ونقل الملكية في نهاية الفترة للمشكلات القائمة حاليا وقطاع عامه وتحتاج إلى استثمارات لتحديثها بما في ذلك مخروجات المطابع.

٧ - استخدام نظام B.O.T البنية والتشغيل ونقل الملكية في نهاية الفترة لشركة قطاع اعمال عام في المجالات التي تتطلب انشطة خطوط انتاج جديدة.

● مدير عام بشركة الاسكندرية للاستثمارات المالية والتنمية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	سلطان ابو على
رقم العدد :	٤١٥٤١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

الخصخصة

وحدها لا تكفي!

يطلب البعض مزيداً من خصخصة الشركات العامة كإجراء للعمل على إخراج أزمة الركود الحالية والمعروف أن الخصخصة هي أحد إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكل طويل الأجل.

وهي ضرورية على المدى الطويل في مسار إصلاح الاقتصاد المصري واكتفاءً لخطأه، إلا أن هذا الإجراء في المدى القصير يؤدي إلى امتصاص قوة شرائكية من الإراد ومؤسسات المجتمع ومن ثم إياته بعض الركود، ولا يؤدي إلى التخفيف من وقته ولا تحدث الخصخصة.

سلطان أبو على

الحكاية إلا إذا توالي فيها شرطان الأول أن يتم البيع للأجانب ويصالح جديدة تضيع من خارج الاقتصاد المصري. والثاني أن تقوم الحكومة بزيادة نفقاتها بمقدار القيمة التي تحصل عليها من خصخصة هذه الشركات العامة.

وتشترط البيع للأجانب ضروري من أجل تجنب امتصاص قوة شرائكية من الاقتصاد الوطني. والعمل على ضخ نقود عمالة الفرة يكون لها أثر مضاعف على تنشيط الاقتصاد الوطني. غير أن هذا يلحق الضربة الأخرى وهي هل نود أن نبيع في الوقت الحالي بعض أصولنا للأجانب كلفة أم نود أن تكون هناك مشاركة وطنية في هذه الأصول التي نكم خصصتها؟ وهذا يطرح سؤالاً سياسياً، فلا اعتراض على ذلك الأجانب لبعض الأصول التي تحتاج إلى ريع إنتاجها وإشغال تكنولوجيا جيدة في أساليب الإنتاج، ولكن من الطبيعي أن يكون هناك بعض القيود الاجتماعية التي تفرض بقاء بعض الأنشطة مملوكة مصريين سواء من الأفراد أو الشركات ومن ثم قد لا تكون الخصخصة لأجانب ممكنة أو مبدية على نطاق واسع.

ومن ناحية أخرى إذا افترضنا أن هناك شركات ونشطة واسعة يمكن خصصتها للأجانب فهذا يتحتم أن سوف يفقد خصصتها على شراء هذه الشركات من الطبيعي أن الحكومة تحرص على توفير الشركات بأسعار عالية لا تؤدي إلى الإفراط في الأصول الوطنية بأي ثمن وكذلك فإن الأجانب لا يشترون الشركات إلا إذا كانوا يتوقعون تحقيق مكاسب سواء من التشغيل المعتاد أو من المكاسب الرأسمالية عبر الزمن نتيجة ارتفاع قيمة هذه الشركات وإلى الوقت الحاضر نلاحظ أن صفات أنشطة الأجانب في الدولة المصرية هو العجز وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الأرباح القياسية لأسعار الأسهم للشركات حالياً في بورصة الأوراق المالية ويعود بيع الأجانب للأسهم إلى أسباب عدة على رأسها اطمئنانهم إلى ثبات سعر صرف الجنيه المصري في المستقبل، كما كان عليه الوضع من سنوات قليلة مضت، وذلك كما نلاحظه العديد من التقارير القوية الموجودة التي نشرت في الفترة الأخيرة، ومصدر عدم اطمئنان الأجانب لاستقبال سعر الصرف هو العجز الموجود في ميزان المدفوعات المصري منذ نحو عشرين وانخفاض الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى نحو ١٤ مليار دولار، بعد أن كانت أكثر من ٢٢ مليار دولار قبلًا. كان هذا لصراخهم (بيع لأسهمهم) المعروفة قبل بضعة أشهر على شراء أسهم خصخصة جديدة بدوافعهم أن تنخفض قيمتها المقابلة بقوالب في حالة انخفاض سعر صرف الجنيه المصري، لذلك إذا تقدمت الحكومة المصرية على خصخصة بعض الشركات إلى الأجانب وسعرها على بأسعار الفضل فلا يتوقع أن يقبل الأجانب على شرائها.

ومن ذلك نرى أن الخصخصة للمصريين لا تؤدي إلى تخفيف حدة الركود، كما لا يتوقع أن يقبل الأجانب على شراء الشركات المصرية في ظل عدم الاطمئنان إلى استمرار استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. ومن ثم فإن الاقتراح لخصخصة تخرج من أزمة الركود ليس مجدياً، ولذلك أن تلجأ إلى إجراءات السياسة النقدية والمالية الأخرى إلى جانب زيادة المصروفات وتنشيط استثمارات السلع المحلية بدلاً من التوسع في طلب الواردات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة
الموضوع الفرعى :	في مصر عام
المصدر :	ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	على شيعون
رقم العدد :	١٧٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١١

كل الطرق تؤدي إلى بيع الشركات!

بورصة أم مستثمر رئيسي؟!

مع بدء استعداد وزارة قطاع الأعمال العام لإستئناف برنامج الخصخصة تزايد الحديث حول الأسلوب الأمثل لبيع الشركات. فهناك من يرى ضرورة تجنب سليات المرحلة السابقة سواء كانت بيعا في البورصة أو بيعا لمستثمر رئيسي. وإذا كنا قد ناقشنا في التحقيق السابق ضمانات نجاح المرحلة الجديدة من الخصخصة التي سوف تنطلق خلال أيام فإننا في هذا التحقيق نطرح قضية الأسلوب الأمثل للبيع للمناقشة وهل أسلوب البيع يجب أن يختلف من شركة لأخرى أم يرتبط بظروف السوق. هنا حصيلة آراء الخبراء:

٩١ وهو قانون الخصخصة وتمتد أول مرة على جميعية ٩٩ والشركات التابعة له والبنية والبنية ٩٧ لسنة ٩٢ وهو المخطط لسوق المال ولحقا بطرح شرائع شراحيات ١٠٠ ٧٠٪ من الشركات عالية الربحية كالمصرية للنحاس والابوية أحياء السوق والبنية بها نض السوق وتم البيع بالزاد العلني ولكن بعد الإنتهاء من هذه العملية حدث ركود شديد جدا واضع ان أسلوب البيع بالزاد العلني أسلوب خاطئ وغير مقبول لأنه لا يشرك هامش ربح التداول السنوي في البورصة مما أدى إلى ابتعاد المستثمرين عن الشراء. ومع يتم ثلاث عمليات لشخص استمر استراتيجي هي ميسر وكوكا كولا وانصهر للبراجيل التجارية بالإضافة إلى بيع ١٠ شركات تعمل في إستصلاح الأراضي والاندلاع العامة عام ٩٩ وبداية ٩٥ اتصالات العاملين بهذه الشركات بنسبة ٩٥٪. هذا بالإضافة إلى عمليات بيع شرائع في عدد من الشركات بلغ حوالي ١٣ شركة.

الطرح في البورصة
للمرحلة الثانية في مرحلة طرح في البورصة من عام ٩٦ وكانت بمثابة لخدمة قوية لبرنامج الخصخصة حيث تم طرح ٣١ شركة إقليمية في البورصة سواء طرح أول أو طرح شرائع كقترح لشركة إلى القانون ١٠٩. كذلك تم طرح شرائع من حوالي ١٠ شركات من قطاعات الابوية والمطاحن والاسمات والكميات و ٣ شركات استثمر رئيسي. بدأت المرحلة بفتح أسهم شركة لشعري للنحاس ببرنامج الزاد العلني وفتحتها لفترة الدروة في إتجاه سوق رأس المال ولكن حدث بعض الركود بداية من الربع الثاني لعام ٩٧ ومن أهم ما تضمنته أيضا مرحلة طرح في البورصة

كفاءة السلع أو الخدمة المنتجة ووصفوها للمستهلك بسعر مناسب وتشد الحاجة لكل هذه الضوابط في مجالات شركات إنتاج أو توزيع السلع الأساسية سواء كانت غذائية أو صناعية كذلك في مجالات المرافق خاصة في غياب قانون يحمي المنافسة ويمنع الاحتكار ويحافظ على حقوق المستهلك. على أنه بالنسبة للطرح في البورصة ينبغي دراسة توقيت الطرح وأسعار الأسهم بدراسة عالية من الموضوعية حتى نتفاد على المال العام ونضمن نجاح عملية الطرح ونستبعد عمليات المضاربة غير القانونية في المراحل الأولى للطرح. إذا كان البيع لمستثمر رئيسي مصري أو إجنبي فإذا توصل المستثمر المصري الذي لديه الكفاءة الإدارية والفنية والمالية وسواء كانت لديه أو كمنشأة أو كمراد الخيارات الفنية أو لديه الإمكانيات للتعاقد عسها فلا شك أنه يفضل البيع للمستثمر الرئيسي. أما إذا لم تتوافر هذه الشروط وكان من المتوقع أن يسهم المستثمر الأجنبي في تطوير خطتي وأضلاع فرص عمالة وفتح مجالات للتصدير فيكون هناك ما يبرر التوجه للمستثمر الأجنبي وفي كل الأحوال فإن الحفاظ على فرص العمل للنتج بالإضافة إليها وفتح مجال التصدير ينبغي أن يكون من المعايير الرئيسية عند اختيار المستثمر الرئيسي.

طرق بيعية
بإعول محمد حسونة خبير الخصخصة بالمكتب الفني بوزارة قطاع الأعمال العام إن طرق البيع تختلف حسب تطور برنامج الخصخصة في مصر ففي المرحلة الأولى من عام ٩١ حتى ٩٥ وهي مرحلة الإعداد والتجهيز في كل النواحي والنوعية بأهمية للخصخصة ووضع القوانين التي تتيح للخصخصة بدت بالقانون ٢٠٣ لسنة

تعدت أساليب البيع المتعارف عليها ما بين طرح في البورصة إلى البيع ككاسول أو البيع لمستثمر رئيسي وقد مررت التجربة المصرية بالعديد من المراحل التي فسرمت كل منها بآثار كبرى من أحد الأمثلة... ولكن بعد مرور عدة سنوات على بدء الخصخصة كان لابد من وقفة لمعرفة أفضل أساليب البيع التي حققت أهداف الخصخصة. ومن هنا بدأ الاختلاف فهناك من يرى أنه لتوسيع قاعدة الملكية يفضل البيع عن طريق طرح عام في البورصة وهناك من يرى أن البيع لاتحاد العاملين لها مميزات هو الأسلوب الأفضل لأنه يعطي العاملين حافزا قويا لزيادة إنتاجهم وتحسين الجودة. وهناك من يرى وينشد في تطبيق بيع مستثمر رئيسي بهدف فتح استثمارات جديدة وتكنولوجيا وابتاد أسواق عالمية.

مزايا توقيت الطرح
بإعول المكشور حاتم القرضاوي عميد كلية تجارة الأزهر إن البيع وتوقيت على شامات الشركة وعلى موهبة الإنتاجي والمالي فلا شك أنه بالنسبة للشركات التي تحقق نجاحا حاليا في السوق فإن من الأفضل بيعها إما عن طريق البورصة لجموع المستثمرين أو لاتحادات العاملين لأن هذا يساعد على تحقيق توسيع قاعدة الملكية وهي هدف أساسي من أهداف عملية الخصخصة أما في حالات الشركات بالغة التدهور والتي قد تحتاج إلى ضخ أموال كثيرة لإعادة هيكلتها فنيا أو ماليا فقد يكون من الأنسب طرحها لمستثمر رئيسي على أن الأمر لهم هنا هو مراعاة حالات الشركات التي تكتف بحتكار على أو جزئي لخدمة أو خدمة حيث يجب أن يسبق بيع هذه الشركات خاصة في حالة البيع للمستثمر الرئيسي وضع القواعد التي تكتل

باحث استراتيجي: البيع عن طريق
البورصة أم مستثمر رئيسي؟

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المختصة	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعي :	د مصر عام	رقم العدد :	١٧٤
المصدر :	ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١١

٧ سنوات الماضية كان معدل البيع شركة كل عام وهذا يدل على مدى التركيز على البيع للمستثمر الرئيسي.

في الوقت نفسه قام باحث استرالي من اصل روسي يدعى بجامعة أكسفورد بانجلترا بعمل دراسة حول نتائج برنامج الخصخصة في مصر دفع من المصارف الانكليزية والاسرائيلية في مصر حول نتائج عملية الخصخصة في مصر. وكان من نتائج هذه الدراسة ان معظم الشركات التي تم البيع لها عن طريق طرح عام اسواق المال لم تحقق الهدف المرجو من عملية الخصخصة فحاز اخط الانتاج على ما هو عليه لم يتغير واستولى الادارة لم يتغير ولم تلحق اسواق جديدة بل ان القائمين على ادارة هذه الشركات ما زالوا يبيعون هذه الشركات بعمليات الاطلاق المما ولم يحدد لها اى اى البيع استمر فهو الاصح وغير مثال على ذلك شركة المسبوقيات (الارام). ويرى ان من الممكن ان تقوم الحكومة في الشركات الباقية بخصخصة برحلة الشركات لبدء بخصخصة ٧٧% وبقي في حوزة شركة القابضة ٢١% من الشركة تم تقوم بدلك هذه الشركة بتغيير بخرح محسنا للبيع وتتحول بلك الشركة الى اقطاع خاص بشكل كامل وبمينا تغيير كامل للادارة والمكر ولتح اسواق واستعانت جديده.

توسيع قاعدة الملكية

يقول الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالبحر الوطنى واستاذ الاقتصاد ان طرق بيع الشركات يتوقف على الشركة نفسها وعلى جميع الامور فبشكل البيع بطرح الاسهم بطرح عام في البورصة او البيع لآحاد العاملين لمساهمين وهذا يتعاضد مع هدف توسيع قاعدة ملكية وبالتالي فاصحاب الشركات الصغيرة يمكن ان يساهموا في الحصول على جانب من هذه الاسهم وتحسين الادارة يجب فصل الادارة عن الملكية والادارة تصاحب امام الجمعية العامة. واما الفصل بين اسهم رئيسى لاثني في هذه الفصل اضع للكلية على يد فرد يتركها تبعا لاهله وميله واهله الشافى.

يقول مسؤول الخصخصة في الوكالة الامريكية للتنمية الدولية انه بعد النجاح والتقدم الذى حققته مصر خلال الايام القليلة الماضية يبعثنا فخر الى مصر ونأمل نعمل لوضعات لتحقيق على مستوى في مجال لوضعات فائستين الايام يتوقعون المزيد من مصر في هذه المرحلة والى استراليا فبالقصر الخصخصة على استعداد للتدخل في المرحلة الاولى وعلى التاكيد ان المرحلة الاولى تعاملون بخاصة حالة في مرحلة تسمى بالمرحلة الانتقالية في عملية البيع وتكون على ايدى مستثمرين اقوياء اى يحصلوا على هذه الشركات بعد البيع. واما كانت عملية الخصخصة ناجحة فمصر تركز على الجاه مستثمرين اذريين القوية والقائمة على ايجاد مستثمرين اذريين على ايدى هذه الشركات بدلا من التركيز على العائد من عملية الخصخصة بعفده .

تطبيق: على شيخون

لكل الفترة في حين ان من عام ٩١ ٩٧ لم يتم الخصخصة الا ١٠ شركات ومنهم بيع لآحاد العاملين ومن سمات هذه المرحلة الى ضوء صمودها لآحاد الطرح في البورصة عدم وجود طلب مناسب وايضا وجود عدد قليل من الشركات عالية الربحية التي تصلح للبورصة وشهدت تلك المرحلة عمليات بيع ١٦ شركة من شركات اقطاع النقل البرى وشباب الازن والخدمات البحرية لآحادات العاملين المساهمين وفقا للقواعد التي تشمل ٧٢٠ خصما على القيمة السهمية وسداد على فترة من ٨ الى ١٠ سنوات كذلك شهدت اعداد عدد كبير من الشركات البيع مستثمرين وليسيين فاذ منها اربع عمليات خلال ٩٨ وخمس عمليات في يناير عام ٩٩ كذلك شهد خروج ١٠ شركات الى القانون ١٩٩ خلال البورصة منها خمس شركات من قطاع المصناعات.

المستثمر الرئيسي المرحلة الرابعة والاخيرة من عام ٩٩ حتى الان فقد بدانا خلال هذه الفترة التركيز على البيع استثمر رئيسى وهذه العملية البيع استثمر رئيسى شاملة جدا واجراءاتها طويلة وطاوضاتها كثيرة وهناك مميزات كثيرة طوية استثمر رئيسى مثل جلب تكنولوجيا جديدة واجداد ارض العمل وضخ استثمارات ضخمة وفتح اسواق جديدة والقدرة على المنافسة خاصة بالنسبة للمستثمرين العامين لك ذلك تصمت هذه المرحلة باعادة الهيكلة بشكل كبير للشركات المتخلفة اعدادها للبيع استثمر رئيسى. فقد بدانا خلال عام ٩٨ تطبيق مبدأ فصل الاموال قبل البيع لتيسير عملية استفاد العوائد في تحسين اوضاع الجزء المصنع غير المماع او تصفيته وتصل تكاليف ذلك ومن النوع ان تستثمر هذه الطريقة بشكل ملحوظ في المستقبيل نظرا لتركز عمليات تقديم المستثمرين بعروض شراء وحدت من الشركات الطروحة وليس الشركات بكاملها ومن النوع ان تكون سمة الفترة الكلية في عمليات البيع الاثر صمودها استثمر رئيسى او استراتيجى مخصص. سعيان في ذلك بالطبع وجود المؤسسات المتخصصة في الترويج. ومن الاربع الادارة القائمة على بعض الشركات وطرحها واعلى الخوف كما حدث في دول اخرى مثل الهند وتطبيق اساليب خصخصة الادارة خاصة في الشركات او الوحدات التي يصعب بيعها مثل تأجير دور العرض بنظام التأجير التشغيلي والذى تمت الموافقة عليه في الربع الاول من عام ٩٩ لعدد ١٥ دار عرض. ويقول محمد حسونة اننا نناى منذ نهاية ٩٨ بالتكرار على المستثمر الرئيسي لهذا قام الدكتور عاطف عبيد بالاستعانة بالروجين لبيع شركات قطاع الاعمال العام ومن عام ٩١ ٩٨ من ١٢ شركة شركة رئيسى في حين من عام ٩٩ ٢٠٠٠ بعا ١٢ شركة استثمر رئيسى اى بتوسط شركة كل شهر في حين ان على مدى

تشكيل اللجنة الوزارية لمتابعة الخصخصة مع تسم الوزارة الجديدة في بداية عام ٩٦ وتشكيل اللجنة الرامية لمتابعة التقييم وكافة تفاصيل الطرح حتى صياغة الاعلان والبدء في خلق نظام متبادل مع عناصر الطلب والطلب فخذية عكسية في صورة مؤشرات عن الطلب في السوق واعلمها مضاعف الربحية وايضا المضاعف غير الخوف في مؤشرات السوق حتى بلغ المضاعف في التداول القانونى اكثر من ٢١ مرة لربح الاسهم لجاح الحكومة في الجاز الاعلاف التي كانت قد اقلت عليها مع صندوق النقد الدولى بشأن خصخصة عدد معين من الوحدات قبل نهاية ديسمبر ٩٦ مما ساعد كثيرا على تقوية موقف مصر في مفاوضات نائى باريس واسقاط مصر في الدون تروى على ٤ مليارات دولار. وتم خلال هذه المرحلة اتراح اسلوب البيع بالازن العلني ثم بعد ذلك الرجوع الى اسلوب البيع الشالى في الطرح والذى كان يستخدم في طرح شرائع في بداية القرنين الماضى ولكن في هذه المرة التاكيد على الاسهم الزيادة خاصة مدينة مصر وما لاهل. وظهرت الضرورة لعمل التخصيص بشكل كبير. واصبح نظام التخصيص من الاموال غير البورصة المستثمر بعد ذلك تم اللجوء الى نظام سداد قيمة الاسهم المطلوبة اولا ثم يتم رد القيمة الاسهم غير المخصصة. وبعد ان هذا النظام حد من ظاهرة المبالغة في الطلابة ان لم تصيب في شكاوى عديدة لطلول فترة رد الفرق بين الطلوع وقية ما تم تخصيصه وكانت تصل الى ثلاثة اسابيع وتضمنت قيما بعد مع تحول البورصة اخيرا الى الوصول الى طريقة السعر الاستعمالي التي تسمح بتحديد السعر في السوق نطاق الاستجابة لحجم الطلب في السوق. وتتميز هذه الطريقة بانها تضمن للشركة طلب مناسب على التكميد بسعر واحد في النهاية الاندائية بتحسين حصيلة البيع في حالة وجود طلب مناسب على التكميد بسعر واحد في النهاية مع السعر الذي تتلاقى عليه اكبر كمية عرض من الطلب عادة ما تتميز هذه الطريقة ايضا بوضع حد أقصى لحجم الاسهم التي يمكن استثمر شرائها. وانتجت المرحلة في النصف الاول من عام ٩٧ في البورصة وكان من ضمن انجازات التي اسفها البيع او خرج الاجاب بعد تحقيق ربح رسامالى سريع مستغلين تحريك صفار المستثمرين وراء تحريك اسهم بشكل عشوائى. ومن مؤشرات الانخفاض وفقا لرامان اعدا المكتب القنى لوزير اقطاع الاعمال لاسهم على الفرق بين الاسعار على اسهم الخصخصة واسعار ٢٠٠٠ خلال الربع الاول من عام ٩٧ كان رجحا قدره ٢٠٠٠ مليون جنيه من الاسهم المالية على بيع للمستثمرين. على الاسهم بينما تضاعف هذا الفرق ١٠ اربح الى النصف تقريبا خلال فترة الركود التي استمرت فيما بعد.

تصفية الشركات

المرحلة الثالثة من منتصف ٩٧ حتى ٩٨ وكان التركيز فيها على تصفيات الشركات او نظام البيع للعاملين المساهمين لرجة ان حوالى ١٢ شركة تم تصفيتها ومنها بيع لعاملين خلال

الموضوع الرئيسي : الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابر العلا
الموضوع الفرعي : في مصر : عام	رقم العدد :	١٧٤
المصدر : ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١١

طرح ٢٨ شركة جديدة خلال أيام

الخصخصة تنشط

حالة من الترقب الحذر تسود البورصة هذه الأيام بعدما أعلنت وزارة قطاع الأعمال عن قرب استئناف برنامج الخصخصة عبر طرح ٢٨ شركة جديدة في مختلف القطاعات. أسباب حالة الترقب تعود إلى تساؤلات مفادها هل التوقيت الحالي مناسب لطرح شركات جديدة على رغم استمرار تراجع أسعار الأسهم؟ وما هي شروط نجاح مثل هذا الطرح؟ وكيف نتفاد سلبيات تجارب الطرح السابقة وبما يحقق مصالح الشركات المطروحة والمستثمرين والسوق في مجمله؟ البورصة المصرية تناقش عبر التحقيق التالي هذه القضية الخطيرة.

من وزير قطاع الأعمال بضرورة إصلاح كل الجهات التي تخضع للترويج ولقد قامت الجهات لترويج بتقديم أوراقها وسابق خبرتها في هذا المجال وكانت ١٢ جهة تم قبول ١٢ جهة منها بين البنوك التجارية واستثمارية وشركات استثمارية وشركات محافط وغيرها. تضمنت ٢٣ جهة لاسم مالي من ٤٠ جهة مرسومة بالإضافة إلى البنوك الاستثمارية العاملة والمالية لإعلام المستثمر الأجنبي عن البيع أما من تعذر للمؤسسات التي بيع بعض الشركات فهي حالات قليلة جدا ولا يجب أن تأخذها كحقيقة قائمة بالفعل، ولكن عن مدى توافر معلومات والمهنية عن البيانات الخاصة بالشركات فقد بدنا نستعين بأخبارات الأجنبية في المعلومات المرفوعة من المعلومات الأجنبية وحتى تتمكن من فهم مصطلحات كثيرة ومفاهيم خاصة بأعداد القوائم المالية للشركة مما يقرب القارئ للمستثمر الأجنبي وكذلك عن موانع الطرح لعدم نجاح أكثر من تجربة طرح الشركات جفحت تحريز لبيلا وقياس ظروف السوق التي تسمح بذلك وهو ما أدى إلى تضرر طرح بعض الشركات.

وعلى هذا فهناك أخطاء وقعت فيها ونحاول أن نتجنبها في البرنامج القادم وأن نستفيد من الخبرات السابقة في ذلك وفي تصميم نجاح عملية الخصخصة أيضا مع اللجوء إلى الأسباب السلبية والبدء في معالجتها حاليا ومستقبلا ولكن هناك بعض المعلومات تشير إلى نجاح التجربة بدوئية كثيرة فقد أشار البنك الدولي إلى تقرير له في يناير ٩٩ إلى أن تجربة الخصخصة لمرسومة طرح أربع تجربة خصخصة على مستوى الدول القائمة هذا بالإضافة إلى التقارير الإيجابية التي أصدره صندوق النقد الدولي

قامت به وزارة قطاع الأعمال وخضعه نصم أمينها لضمان نجاح وعدم تضرر البرنامج فطلعت العديد من الإجراءات:

أولا: بالقياس للتقديم الذي قد يرى للمستثمرين أنه مغالي فيه والذي يركز ارتفاع القيمة في كثير من الأحوال في قيمة الأرض الحالية للمساهمة للشركات - فقد قررت اللجنة الوزارية متابعة خصخصة عام ٩٨ لتحصيل للجنة ٢٦ لأشياء مرسومة من خلال إعطاء الجمعية العمومية للشركة القائمة الاختيار في أن يقبل العرض أو لا من التقديم ولها توقيع الشركة المطروحة ولها الظروف كل شركة حسب ما يراها للشركة القائمة كذلك قد قررت اللجنة برفع الأراضي غير المستقلة للملكية للشركة القائمة ونقل ملكيتها للشركة القائمة، وما تقتضيه للأراضي المستقلة للشركات سواء كانت في شغل مصانع أو ورش - أو غيرها فيتم رفعها للشركة القائمة ويتم تجايرها للشركات القائمة مرة أخرى وكذلك عند بيعها لتلك شكل القائمة الإجمالية بين المستثمر والشركة القائمة مما يساهم في جذب المستثمر ويقلل قيمة الأصول القائمة للشركة وفي نفس الوقت عام اعداد المال الصافي أما عن الأراضي غير المستقلة للملكية للشركات فيتم بيعها كما هي بعد إعادة تقديمها بسعر أكثر قيمة لأوروبا منطقة صناعية لها وقد طبق هذا النظام في جميع الشركات القائمة ويتم تقديمها بالكتل وفقا لإسعار أكثر للمطابقة لمعتقدات الصناعية مما يقرب الخصصان المستثمرين للشراء في المدن الصناعية مثل ٦ اكشوير والماسين وريسان وبين الخلفين الموجودة بها الشركات التابعة.

ويضيف حسونة أنه فيما يخص الترويج والاختصاص عليه لعند نوفمبر ٩٨ قد صدر قرار

محم حسونة مدير مكتب التقديم الفني بوزارة قطاع الأعمال يقول: إن الوزارة تقوم حاليا بوضع المسائل الأخيرة للبرنامج حيث إنه محمد مسيحا إلا أنه قد يتم تعديل بعض الشركات ضمن البرنامج السنوي أو خروج بعض الشركات التي لا يكون الوقت مناسباً لطرحها وتقوم بالتحديث الجديد للبرنامج محل التقديم وهو يتضمن ٢٨ شركة من مختلف القطاعات.

شروط النجاح

ويضيف محمد حسونة أن ما ضمن نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة للعام الجديد تجنب المواقف التي تسبب تضرراً في تنفيذ البرنامج وهي حسب ما إنقرته دراسة أمريكية أعدت للوقوف على أسباب التاخر في تنفيذ البرنامج وقد أوضحت في خمس نقاط هي:

أولا: البيانات المرفوعة للمستثمر عن الشركات المطروحة غير كافية من وجهة نظرهم للحكم على الشركات.

ثانياً: هناك بعض الحالات التي أخذت إجراءات التفاوض والبيع والتحقيق من قيمة الأصول وفقاً كغيرها من جهات المستثمر مما سمح بوجود مشكلات كثيرة في البيع ترتب عليها في النهاية توقف عملية البيع.

ثالثاً: التقديم للشركات المطروحة غير مناسب ومتراكم بالنسبة للمستثمرين.

رابعاً: التوقيت غير اللائم لطرح بعض الشركات فمثلاً وجود شركة أخرى مناسبة تدرج في نفس المجال وقت الطرح.

خامساً: الترويج غير الكافي من جانب المروجين للشركات.

ويؤكد حسونة أنه ضماناً لنجاح البرنامج تجنب معالجة الأسباب السابقة وهو بالفعل ما

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام
المصدر :	ملحق البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادية)
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١١
رقم العدد :	١٧٤
اسم كاتب المقال :	زينب ابو العلا

يقفنا إلى الرؤى الخاصة بالنسبة لخصخصة الخدمات العامة بحيث يمكن للخصخصة أن تراعي البعد الاجتماعي.

وعن الضوابط الواجب مراعاتها لتجاح عملية طرح الشركات يقول: إن الضابط الأول : هو الاستقلال الاقتصادي خاصة مع اتفاقية الجات وغيرها فلا بد أن تفيدها الخصخصة بحيث تحافظ على الاستقلال الاقتصادي وهذا يتطلب إلى حد كبير عدم البيع للمستثمر الأجنبي..

النقطة الثانية في عدم تركيز الدولة أو يد مدع، وهو أن يكون أحد الأطراف مع هذا التركيز الرأسمالية من أجل حماية الاحتكار ولعلنا نذكر ديل جيتس، صاحب شركة Micro Soft العالمية حينما تحدثت الحكومة لنفس الشركة قائلاً: من مصادرة الاحتكار فهو ليس د

الرأسمالية أما عن الضابط الثالث : حصول البعد الاقتصادي وجميع رب العالمية في النمو الاقتصادي..

الخصخصة في عديد من القطاعات لا تزيد من الخصخصة إن قلنا بد الدولة ولا كانت للخصخصة لخلق التنمية الاقتصادية ولا أن تطرح للنمو في الدول الاقتصادية للدولة إلى نقل الاستثمار العالمي الجديد.

ويؤكد الدكتور عبد الهادي الجزار استاذ الاقتصاد في جامعة المنصورة - أن الضوابط الواجب مراعاتها لضمان نجاح طرح الشركات الجديدة لتركيب الشفافية الكاملة بحيث لا توجد شفافية كافية مع عدم من الوحدات الانتاجية واخصمية مع كيفية استخدام الموالد الانتاجية في تمويل عوائد انتاجية أخرى. كذلك عمليات البيع أو شوبها ايضا بعض التنازلات مع بيع وحدة انتاجية اقل من التقييم فهل يعني ذلك معالجة التقييم؟ ايضا من ضمن الضوابط أن يكون التقييم موضوع وعادل إلى أقصى درجة فلا بد من التوضيح والشفافية الكاملة من الأطراف المعنية حيث إنه يسود شعور بان الحكومة قد قامت ببيع الوحدات الانتاجية الأثر ربحية أو الخاسر والمخفي هو الأثر ربحية أو الخاسر فلا بد للحكومة أن تفي هذا الإلتزام بالشفافية الكاملة مع طرح

ويعتقد د. عبد الهادي الجزار أن من ضمن الضوابط أن تقلل الفرص الانتاجية تحت سيطرة الدولة مما لا يؤثر على استباها أو الاضرار بصالح المواطنين. فيجب ألا تفلح الأوصار بخامير اجتماعية قد تفتح من تفضيل برنامج الخصخصة وقد يؤدي إلى وجود عوائق لمخاطر الاجتماعي المرتبطة بتنازلات المعاملة وما يترتب عليها من زيادة في معدل البطالة بالإضافة إلى انخفاض نصيب الأجور ويخشى ذلك من تفاقم الفجوة وسيادة السوق الاحتكاري الاقتصادي للمستهلكين إلى جانب حصول تفاوتات في توزيع الدخل لصالح الانتماء كما إن خصخصة أحد الأصول سوف تستخدم في سداء الدين وإهمال مصالح الفقراء وزيادة التهرب الضريبي عند أصحاب الشركات الخاصة بعد تحويلها من قطاع أعمال مما يغلد الدولة عائدات هاما من عوائدنا.

الخبراء الشفافية والالتزام والشفافية المتساوية شروط نجاح عملية الخصخصة دراسة أمريكية تحلل خمسة أسباب لتشريع الشركات في الفترة الماضية

لذلك الانفتاح السديد في ظل التدهور لاسعار عدد كبير من أسهم قطاع الأعمال وفقدانها لأكثر من نصف القيمة الاسمية من سعرها.

ويضيف : الفرششوى وعلى الرغم من أن هذا الاعتقاد فيه جزء كبير من اللامبالاة لأن الانخفاض صاحب جميع الأسهم إلا أنه هو الضعور السائد لدى عدد كبير من المستثمرين بالإضافة إلى التشاؤم دور الاستثمار الأمريكي في البورصة وانخفاض أداء كثير من مستأقني الاستثمار أن هذه العوامل ساعدت في فقدان الثقة لدى المستثمر وعلى هذا ستي وجدت العوامل الثلاثة المرتبطة بعملية الخصخصة وهي التقييم الموضوعي مع التوقيت المناسب للطرح في إطار من الشفافية الكاملة فإن هذا يكفل النجاح للفرصات القائمة للبرنامح.

البعد الاجتماعي

ويقول د. رابعت العوضي استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر: إن النظام العالمي الجديد الذي بدأ مع بداية التسعينيات كانت أحد ملامحه الأساسية في الخصخصة إلا أنه بعد سنوات قليلة من تهاوس هذا النظام العالمي بدأت مراجعات حادة لهذا النظام وهذه المراجعات تركزت في الطابق الثالث، ويستطيع أن نقول إن ١٢ دولة أوروبية قد انتهت من الطابق الثالث كاستوب عالمي فهو يقوم على دعميات الأولى: دعم الكفاءة الاقتصادية من خلال العازل والحرية الاقتصادية والعمالة الثانية هي دعم البعد الاجتماعي.

وعلى هذا فنوضح القول بأن عولة التسميحات في القرن العشرين ليست عولة القرن الواحد والعشرين وأخشي ما نخشاه أن نعيش تحت عولة التسميحات والعالم دخل في عولة القرن الحادي والعشرين والعليل على ذلك مؤثر اللغة الانجليزية التي تعد في القاهرة والذي انظر عن مراجعة حادة للنظام قراسمالي لملحق لما يجب أن يمه جيد القائلين على البرنامج فالملحق الصحيح للمعيد في الخصخصة

بالإضافة إلى أنه تم إجراء دراسة لنحو ٣٩ شركة لتقييم أدائها بعد البيع سواء بيعت مستثمر رئيسي أو اكتتالي عام أو اتحاد عامين فقد تبين أن هناك ٣٩ شركة حققت زيادة في قيمة في الأرباح بمعدل ٢٠٧٪. وأن هناك ٧٢ شركة زادت أرباحها بمعدل ٢٥٪. وبلغت نسبة الزيادة في الأرباح لاجمالي هذه الشركات ٤٠٢ مليون جنيه أي ١٠٠٪ تحقيق ١٤ شركة منها زيادة في الأرباح بمعدل ١٠٠٪. وقد كانت المستثمر الرئيسي وكذلك قد تم خصخصة ٢١٪ من الشركات وتم إعادة هيكلة الشركات بتكلفة ٢.٨ مليار جنيه. انخفض منها قطاع التشييد والبن والتمويل بـ ٨٠٠ مليون جنيه لكل شركة وهذا المبلغ يمثل ٤ مليارات تكلفة إعادة الهيكلة من خصخصة بيع الشركات وأيضاً تمت إعادة هيكلة ٢١٪ من عمالة الشركات بما يقارب ١١٠ ألف عامل وكثير من الشركات تحولت من مستوى الصف الثاني إلى الصف الأول منها شركات المواصلات والطاقة والحدائق وأيضاً شركات الاسمنت والتي تم سداد ٣ مليارات جنيه مديونياتها في سنة واحدة لسداد مديونيتها. ساهم بدوره في فتح سبيل للنمو لسوق.

ويرى مسئول الخصخصة بالشركة القابضة للصناعات الخفيفة أنه لا يوجد أي عوائق جوهريه خاصة وبرنامح خاصة بالنسبة للشركات القائمة لمعاملتها شركات مرغوبة ونتج سلعاً مطلوبة للسوق ولا توجد مشكلة حول أسس طرح بينما في فترة التسوق التقني على استيعابه وهو ما حدث بالنسبة لشركة القاهرة للأزوت والصابون كالتجربة إلى حد كبير يرجع إلى أن الوقت كان ملائماً للطرح ولتحيا سوق لسهم هذه الشركة هو الذي ساهم في جذب عدد كبير من المستثمرين. وإن كان قبل الطرح هناك بعض التحفظات لصورت عدم تغطية ١٢ إلى النسيب وراء هذا الإجراء هو وجود عروض مسيلة لشراء الشركة مما يدل على وجود زيادة في الطلب.

ضوابط مطلوبة

ويضيف فلان إلى الضوابط التي يجب مراعاتها لتجاح برنامج الخصخصة هو ضمان حقوق العمال واستمرار اشتغالهم وضمان الاستثمارات والمصالحاة في معاملة الشركات في السوق إلى الاستقرار وإخلاق خطوط إنتاج جديدة وتكنولوجيا حديثة.

ويرى الدكتور حاتم القرشواوي معيد تجارة الأهرام إن الوحدات والضوابط الإيجابية لنجاح برنامج الخصخصة ولا يكون دعم للفرص موضوع إلى حد كبير لا دخل ولا مل ولا نفس الوقت أن تكون توقيتات الطرح مبدئية هي دراسة برنامجية للسوق إلى جانب أن تكون هناك مرحلة إعادة ثقة للمستثمر الأجنبي.

ويشير د. القرشواوي إلى أن إعادة الثقة لدى المستثمر المصري تم في عهد جود شافية أكثر لذلك وجد شمسور الذي وجد شمسور فيليبس من المستثمرين من أن الشركات ذات المستوى الجيد تم بيعها لمستثمر رئيسي بينما التي تطرح من خلال الاكتتاب العام في البورصة تكون غير ذلك وبالنسبة

الموضوع الرئيسى : الخفصة	اسم كاتب المقال : مجدى عبيد
الموضوع الفرعى : لى مصر . عام	رقم العدد : ٢٩٣٥
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/١٧

رصد بظ. التنفيذ وغياب بيع الشركات خلال الربع الثانى من عام 2000

تقرير أمريكي : 8 أبعاد إيجابية لبرنامج الخفصة

□ كتب - مجدى عبيد

رصد تقرير أمريكي حدوث انتقالين في مجال الخصخصة بعض خلال الربع الثانى من العام الجارى من خلال اتخاذ عدة خطوات تساعد في بيع الشركات المملوكة للدولة وتنفيذ برنامج الخصخصة. وحدد التقرير الصادر عن شركة «كارنا» الأمريكية والذي يغطى الفترة من أول أبريل حتى نهاية يونيو الماضى 8 أبعاد إيجابية لبرنامج الخصخصة تتمثل فى النقاط التالية: ١- إلحاق 6 شركات قابضة الى الشركات القابضة الاخرى ليصبح عددها 10 شركات قابضة:

ثانياً: بدء شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» مباشرة عملها كمقاول فى تنفيذ خدمات الوكالة الامويلية للتنمية الدولية فى مجال دعم وزارة قطاع الاعمال المصرية لبيع الشركات الخاضعة للقانون رقم 203 كذا دعم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية فى عمليات بيع المساهمات العامة فى الشركات المشتركة وشركات التأمين، مستهدفاً طرح 80 شركة للبيع بحلول نهاية

العام الجارى ثالثاً: انتهاء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية من تصديق الخطوات الاولى من مساهمات رأس المال العام فى الشركات المشتركة على هيئة قاعدة بيانات مناسبة. رابعاً: تصديق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على بيع مساهمات رأس المال العام فى البنوك للشركة وهى بنك مصر أمريكا والبنك الاسلامى وبنك مصر ايران. خامساً: اعلان وزارة الاقتصاد والتجارة

الخارجية المصرية إنها ستبيع فى غضون ستة اشهر شركات التأمين اربعة المملوكة للدولة والتي يجري تخييرها حالياً من قبل صياولة استماريين دوليين، وذلك رغم المعارضة لعمليات البيع هذه، والتي ظهرت فى الصحف المحلية.

سادساً: وضع جدول زمني لبيع 20٪ من أسهم شركة الاتصالات للمصرية فى أكتوبر عام 2000. سابعاً: استمرار الجهود الموجهة نحو تهيئة سبع شركات كبرى للخصخصة بما

فى ذلك شركة كبرياء الاسكندرية التى تحول للمعونة الأمريكية عملية إعادة ميكلتها.

ثامناً: استمرار وزارات النقل والكهرباء والطاقة والاسكان والمجمعات العمرانية الجديدة فى طرح مشروعات بنظام الـ "BOOT".

وتكمن التقرير بأن مصر ستستمر فى تحقيق نجاحات محدودة فى جهودها الرامية الى التخلص من عبء الشركات العامة.

كما رصد تقرير الشركة الأمريكية غياب عمليات الخصخصة خلال الربع الثانى من العام الجارى وهى ما وصله بانه مسألة مثيرة للقلق ويؤيد من تفاقم الموقف عدم تنفيذ أى عقود للإدارة أو التأجير لى شركة عامة. لخص خلال نفس الفترة رغم تسجيل خمس حالات خصخصة خلال الربع الأول من العام.

يذكر أن شركة «كارنا» الأمريكية تشرف بوحدة الدعم التنسيقي للخصخصة المعولة من وكالة التنمية الدولية الأمريكية والمعونة الأمريكية، وتصدر تقاريرها بشكل دورى كل ثلاثة شهور.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	دينا خياط
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٦٥٠
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٥

حل الأزمة : اطلقوا ايديكم في الخصخصة



دينا خياط

تضاربت الآراء والمقترحات الأخيرة في محاولة واجتهاد من كافة خبراء الاقتصاد والعاملين في المجالات المالية المختلفة في تفسير أسباب الأزمة الحالية التي يمر بها الاقتصاد المصري والتي أدت إلى حالة الانكماش والركود في العديد من القطاعات ونتج عن ذلك احساس متزايد من قبل المنتجين والمستهلكين بوجود أزمة متعلقة بسرعة دوران الأموال داخل السوق والتي أدت إلى حدوث العديد من الاختناقات المصرفية وكذلك الكساد والركود في بعض الأنشطة الاقتصادية والانتاجية والتجارية وجلسات تابع ونرايب كثيرنا ولا حظنا التباين الشديد في الآراء ما بين عدم الاعتراض بوجود مشكلة إلى حد التشاؤم الشديد بصعوبة الوصول إلى حل لهذه الأزمة ورأينا أنه من الواجب توسيع دائرة النظر والبحث لتشمل العديد من الدول المختلفة وإدلاءها الاقتصادية في خلال الخمس سنوات السابقة وتأثير ذلك على أسعار صرف عملات هذه الدول وعلاقتها بالدولار الأمريكي الذي يتمتع بأكبر معدلات نمو في الأسواق المستقرة ولا حظنا الآن :

وباستخدام الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة كتركيا نجد أن الدولار الإيجابية والاسموية انخفضت عملاتها أمام الدولار الأمريكي بنسب تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٠٪ خلال الفترة السابقة .

وتجد السؤال يصرح نفسه هل تأثرت هذه الدول من الناحية الاقتصادية بانخفاض عملاتها ؟ نجد الإجابة سريعة بالنفي حيث زادت معدلات صادراتها ولتنتظم موازينها التجارية نتيجة هذه التغيرات وهل تأثرت الحياة المعيشية للمواطنين داخل هذه الدول بهذا الانخفاض ؟ نجد الإجابة أيضا نافية حيث لم تتغير مستويات الأسعار في معظم هذه الدول وذلك أدى إلى عدم احساس المواطنين بأية تغييرات في مستوى المعيشة والائتاق لذلك لم يكن الفرز حليف هذه الشعوب ولم تلجأ إلى سرعة تحويل مخزائنها إلى الدولار لمنع تحقيق أي خسائر .

ولذلك ثقة المواطنين في قوة اقتصادياتهم واستقرار أسعار معظم السلع والخدمات الاسمية داخل هذه الدول .

هل تطبق هذه النظرية على الوضع الحالي في بلننا ؟ بالطبع لا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والانتاجية وكذلك لانخفاض معدلات الصادرات وارتفاع معدلات الواردات بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة لذلك نجد أن ليست هناك مشكلة في انخفاض عملة أمام الدولار طالما هناك العديد من العوامل التي تضمن انتظام الدورة الاقتصادية داخل السوق والتي تساعد على عدم حدوث سياسيات أو خلل داخل المجتمع من حيث الائتاف ومستوى المعيشة لذلك اصبح واضحا أن تصرف سعر الجنية أمام الدولار بات أمرا حتميا ولاشوية شائبة حيث إن دول أخرى اقتصادياتها أقوى بكثير انخفضت عملاتها بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة ولكن ما هو التأثير الحقيقي على الوضع الاقتصادي الداخلي وهو مايشمل بال الكثيرين .

في اعتقادي أن تأثير الحركة في سعر الصرف لن يكون في صالح النشاط الاقتصادي لأسباب الآتية :

● معدلات التصدير منخفضة جدا وليست هناك إجراءات

العملات	السعر في ١/٢٠٠٩	السعر في ٨/٢٤/٢٠٠٠	التغير
ليرة تركية	٤٢٩٥٠	٦٤٩١٢٤	- ٥١٣٦١,٩٨
روبية أندونيسية	٢٢٢٨,٧٥	٨٢٧٠	- ٢٢٧٥,٥٥
دراخما يونانية	٢٢٤,٩٩	٣٧٤,٧١٥	- ٢٦٦,٥٥
جيتلر هولندي	١,٥٥٠٥	٢,٤٤٨٩	- ٥٥٧,٩٤
فرنك بلجيكي	٢٨,٤٦	٤٤,٨٢٧٤	- ٥٥٧,٥١
فرنك فرنسي	٤,٨٥١٥	٧,٢٨٩٢	- ٥٠٠,٢٥
روبية فنلندية	٢١,٤١٢	٤٥,٣٧	- ٢٤٥,٥٥
ليرة إيطالية	١٢٢٨,٧٥	٢١٥١,٦٦	- ٩٢١,٢٠
اليورو	٠,٨٤٦٦	١,١١١٢	- ٢٢١,٢٥
ين ياباني	٨٤,٧٥	١٠٧,٠٩١	- ٢٢٦,٣٦

• بدأ التداول على اليورو في ١٥ ديسمبر من عام ١٩٩٨

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	دنيا الحياط
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٦٥٠
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٥

سريعة لزيائتها ولكنها خطوات تأخذ سنوات لاحداث تطور فيها .

● زيادة معدلات الواردات التي سترتفع اسماءها بصورة كبيرة عند حدوث اية تغيرات في سعر الصرف

● استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج التي ستؤدي الي المزيد من الغلاء وارتفاع الاسعار .

● اللجوء الي زيادة اسعار الفائدة علي الجنية لتعويض الانخفاض الحادث في سعر الصرف وماسوف يتبع ذلك من اثار سلبية علي عملية الإنتاج والمشروعات .

هذا فضلا عن العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية السيئة التي قد تصاحب ذلك وقد تؤدي الي مزيد من الضغط علي العملة الحرة للخوف من حدوث مزيد من الانخفاضات في سعر الصرف .

إذا ما هو الحل ؟

يجب زيادة الحصص الدولارية لأشكك للتوازن الشدني ويانظر الي الأوضاع الاقتصادية الحالية نجد أن العلاج ينحصر في إيجاد وسيلة لزيادة الوارد الدولارية التي ستؤدي الي خفض الضغط والطلب للتزدي علي العملة الصعبة وكذلك تؤدي الي انتماش في كافة مجالات وقطاعات الإنتاج عن طريق تنسيق الاستثمار المباشر وبعمه طرح مجالات جديدة بالاستثمار واعداد خريطة خطة واضحة لتنمية الصادرات .

ويبقى السؤال كيف يتم ذلك سريعا لمواجهة الحالة الحالية من الركود وعدم الاستقرار في سعر الصرف ؟ هناك العديد من الدراسات والآراء والمقترحات في هذا الشأن والبعض منها يعتمد عل انشاء مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والتقنية التي تؤدي الي انعاش الوضع الحالي لكن هذه الاجراءات تحتاج الي فترات طويلة من أجل البدء في جني ثمارها وبايست اجراءات عاجلة ذات مردود سريع لذلك نجد أنه من أفضل الطرق واسرعها لزيادة الوارد الدولارية هو عملية الخصخصة وهي الوسيلة التي اتبعتها الكثير من الدول لفتح أسواقها وانعاش اقتصادها ولكن الخصخصة الكاملة وبايست بيع شرائح ١٠ أو ٢٠٪ من احدى الشركات دون تأثير في الإدارة أو لحدوث زى تطوير في النشاط دعونا نتفق معا أن القطاع العام بكل اعيانه وبوائجه زيربفرايته لم يعد قادرا علي الإدارة ولم يعد قادرا علي التطوير لضعف مستوى الأجر وعدم قدرته التنافسية علي جني عناصر ذات خبرات وتجارب للعمل لديه لذلك البيع بالكامل واعطاء حق الإدارة لاستئجرين هو أفضل الوسائل وأكثرها جديا للمستثمر الخايجي .

ماذا نبيع ؟ كل شئ وانبدأ بالخدمات فهي أكثر الضربت وراجا وأكثرها جذبا للاستثمارات الخارجية الاتصالات ، الكهرباء ، المرافق ، الطرق ، وكافة انواع الخدمات وتبقى المكوكة في دور الرأبب والمنظم لعمل هذه الشركات لتضمن الحفاظ علي مستويات الاسعار وعدم السلب بمصالح محدودي الدخل وعدم التلاعب بالمواطنين ودعونا ننظر بعين واثق من التوسيع في السوق فاسعار جميع السلع والخدمات في العالم تنجة الي الانخفاض .

التهرب من الضرائب في كافة المجالات وهذا في حد ذاته سـام

الامان الذي سيمضي للمستهلكين وسيؤدي في النهاية الي صالحهم

لدينا العديد من التجارب الناجحة للقطاع الخاص في قطاع اخدمات نجد الشركة للمصرية لخدمات التليفون المحمول نجد مصر فون نتجد الافرام للمشروبات نجد المصرية للاتصمت والعديد غيرهم من الشركات التي جميعها اتبعت اساليب السوق الحر وتنافس لتصلح المستهلك الذي اصبح الشغل الشاغل لجميع الشركات في جميع المجالات واسترضاه واصبح محور اهتمام هذه الشركات .

دعونا نتفق واطبقوا ايديكم في الخصخصة دون خوف أو حذر وثاك: ١١

السوق المفتوح خير وسيلة لحماية المستهلكين .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام
المصدر :	مدرسة في البورصة المصرية (الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٢ رقم العدد : ١٧٧ على شيوخون

«فيتو» من الخبراء وهذه هي الأسباب

لا لخصخصة الشركات القابضة

الشركات القابضة مؤسسات التخطيط والرقابة وليست وحدات اقتصادية بحتة

فجأة - وببون مقدمات أو مبررات - خرج جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة في جهاز المعونة الأمريكية في مصر بتصريح غريب أدلى به لوسائل الإعلام طالب فيه بضرورة خصخصة الشركات القابضة. هذا التصريح الغريب أثار منذ صدوره ردود أفعال متباينة وموجة من الجدل والاعتراض بين خبراء السوق وهو اعتراض تناول شكل الموضوع وجوهره. ورغم أن ملاحظات صدور هذا التصريح ما زالت غامضة إلا أن القضية تستحق المناقشة ومن ثم تطرحها «البورصة المصرية» في هذا التحقيق

والترقيم وتصحيح الأوضاع وليست مؤسسة تلك أصولا وخصوما حقيفة حتى يمكن تعليم أعمالها كوحدة الخصخصة واحدة بذاتها. ومن ناحية أخرى فإن بدء الشركات القابضة إذا افترضنا تجاوزاً أنها تمتلك الشركات التابعة لها - وكان بعض هذه الشركات تابعة والبعض الآخر خاسر وكانت الخسائر تفوق الأرباح الكلية لهذه الشركة القابضة - فإن هذا يعنى طرح هذه الشركة كأنها خاسرة بفشل عام في حين أن هذا غير حقيقي.

وإضاف أن الشركة القابضة صورة مصغرة للحكومة لسهل تفصيل أنه تبين وزارة الصناعة - تاهيك عن موضوعات العمالة بهذه الشركات ومشاكل التأمينات وضمان حقوق الفروع والخصومات وغيرها من مسائل - ثم من يتحصل المصالحات التي تتحملها الآن الشركات التابعة.

يقول عادل الوزري رئيس الشركة القابضة للمصناعات الكيماوية هذا الموضوع لم يناقش مع الشركات القابضة وكان المفروض أن يدرس هذا أولاً وعموماً هذه الفكرة صعب جداً تطبيقها في الواقع وفي فترة خصخصة الشركات القابضة كاملة لعدة أسباب أهمها أن المشاكل سوف يكون عسجراً جداً. ونحن نعلم قريباً بيع الشركات بدناً بالرابحة والان البالي من الشركات معظم شركات خاسرة لدرجة أن كل شركة قابضة ليس لديها إلا شركة أو اثنتين رابحة فإين هذا المستحصر

شركات قابضة يتبعها ١٨٥ شركة تابعة. بلغ أرباح هذه الشركات عن العام ٩٩/٩٨ حوالي ٧.٢ مليار جنيه مقابل خسائر ٦ مليارات جنيه وبذلك يكون قطاع الأعمال العام حقق صافي ربح بلغ ١.٢ مليار جنيه. وهناك ٦١ شركة خاسرة تحولت إلى رابحة من عام ٩٣ حتى ٩٩ فقد زاد هامش الربح عن كل جنيه مبيعات لأعمال الشركات قطاع الأعمال العام من ١٠.١ في ٩٢/٩١ إلى ٨.١ في ٩٩/٩٨. وقد وصل عدد الشركات الخاسرة في ٩٩/٩٨ إلى ١ شركة وما تم بيعه حتى الآن ١٨ شركة لاستثمر رئيسي ٣٨ شركة تم بيعها بالبورصة. و ٣٠ شركة بالتصفية و ٣٠ شركة بيعت أغلبية للعاملين.

وتؤكد مثل الحفناوى مسئول مجلس الخصخصة بوزارة الاقتصاد أن هذا الموضوع متعلق بوزارة قطاع الأعمال العامة ولكن في جميع النواحي في التصريحات هنا نظام معين يجب اتباعه بمعنى أن أي فكرة يجب أن تأخذ مساهرها الطبيعي وتعرض في البداية على الوزارة المعنية وهي قطاع الأعمال العام في تلك الحالة قد يتم مناقشتها مع كل من الصحافة وليس العكس.

رأى غير صائب ويقول الدكتور سيد عبد المصود مستشار بمعهد التخطيط القومي أن بيع الشركات القابضة نفسها في شكل ستانين استثمارية مغلفة هو رأي غير صائب لأن الشركات القابضة هي مؤسسة للتخطيط والرقابة

مجدد حسونة خبير التحليل والتقييم المالي بوزارة قطاع الأعمال العام قال أن جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة يرى ضرورة دراسة خصخصة الشركات القابضة وتحولها لصناديق استثمار متعلقة بعمق وثائقها بالبورصة.

يضيف بداية أن أي فكرة لابد أن تمر بالفوات الطبيعية لها أي بالعرض على الوزارة المعنية فاستلوب عرض الفكرة واستلوب مناقشتها أهم من مضمون الفكرة نفسها للاستباب التالية - أولاً أن الوصول إلى الإعلام يستعبر من الخطوات الأخيرة التي تستوجب وجود إعداد جيد مسبق لفكرة أو برنامج ما لتأنيب.

الكتاب الاستشاري الإيجابية المضمن من مسؤولات لا بد أن تلتزم ببرامج الوزارة المستفيدة من إمكانية طرح أفكار جديدة ولذا لا عذر للتذمر. ثالثاً أن فكرة خصخصة الشركات القابضة كان لها أثارها أحد الخبراء منذ أكثر من خمس سنوات وهي ليست بفكرة غريبة أو مستعصمة. وقد قمنا بدراسة بعض الحالات المشابهة خاصة في دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. فلدينا خبر ة مسيلة عنها من حديث العيوب والمميزات. رابعاً لابد من الإعداد الجيد قبل عرض الفكرة. بدراسة المناخ العام في الدولة والقوانين المتعلقة بالخصخصة وللخاطر المكن حدوثها من تنفيذ أي فكرة معينة. وذلك في إطار التنسيق مع الوزارة المعنية لتلافي حدوث أي بلبلة. وأضاف حسونة أن لدى الوزارة الآن عرض

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : ملحق البورصة للمصرية (الأهرام الاقتصادي : تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٢
رقم العدد : ١٧٧
اسم كاتب المقال : على شيخون

عادل الموزى د . محمد يوسف



الاقتصادي بعداً اجتماعياً نحو محاولة الحفاظ على حقوق العاملين وتنمية موارد الدخل للاقتصاد المصري ككل وهذه الأنوار والابعاد الاجتماعية والاقتصادية تتعارض مع فكرة عرض الشركات القابضة للبيع للطعام الخاص والمستثمرين الرئيسيين للشركة القابضة

لأنهم فقط بدون رأس المال المخاطر والذي يعتمد على معقل رجال الأعمال بل أيضاً تعمل على تحقيق نوع من التوازن والتوازن في سوق بعض السلع داخل الاقتصاد المصري مثل قطاع الأدوية وقطاع الأدوية ومشكلة السكر الأخيرة أكبر دليل على ذلك في حين أن عرض هذه الشركات للقطاع الخاص بلفرض إمكانية حصوله يستحيل معه الاستمرار في تحقيق هذا التوازن إلى المستوى القومي حيث يسمى القطاع الخاص إلى تعطيل المنفعة شكل فريدي لإشفاق واستراتيجية الشركات القابضة.

والمناخ للأحداث الجارية كما يقول الدكتور محمد يوسف بكتلاف أن بعض المستثمرين الذين قاموا بقرارات وحدات صناعية محدودة تابعة لأحدى الشركات التابعة في قطاع الأعمال العام والتي تتحدى قيمتها حدود مليون جنيه لم يمتكنوا حتى الآن من سداد قيمة هذه الأصول وكيف الحال إذا كان المطلوب ليس فقط شراء لشركة قابضة بل شراء وتجميع وتطوير وكيف يكون الحال إذا كانت الشركة المعروضة للبيع ليست شركة تابعة وإنما شركة قابضة لديها العديد من الشركات التابعة.

كلنا الحاليين هذا في غير صالح الاقتصاد القومي.

وحتى يمكن تشجيع الاستثمار وخلق قاعدة عريضة من صغار المستثمرين المصريين فإنه يجب أن تقدم البحت عن مستثمر استراتيجي القيمة المقترحة لها حتى يتم جذب صغار المستثمرين.

شركة إدارة ويقول الدكتور محمد يوسف عضو مجلس إدارة شركة يونيكاب وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على التأمين. أن الشركة القابضة هي شركة إدارة محفظة أوراق مالية مجموعة من الشركات التابعة من أهم ما يميز دور الشركة القابضة هو محاولة إعادة هيكلة الناحية الفنية والمالية والإدارية للشركات التابعة لرفع مستوى دخلها وكفاءة استخدام أصولها بشكل يمكن من تحقيق قيمة مضافة متميزة لهذه الشركات عند طرحها ضمن برنامج الخصخصة.

ويتضمن دور الشركات القابضة بجانب البعد

الذي يستطيع أن يتحمل هذه المشاكل وعادة عندما نريد خصخصة للشركات نقوم بعمل هيكلة ومجلس مكر.. فكل يستطيع هذه المستثمر أن يتعامل مع هذه المشاكل.

بل إن هناك شركات قابضة كانت لديها شركات شديدة التحضر قلنا بفصل هذه الشركات ومثال ذلك ما حدث في شركة صناعات البلاستيك والكهرباء كان بها مصنع للبلاستيك خاسر قلنا بفصل هذا المصنع وبيع بدون المصنع وحقق البيع نتائج جيدة، ولو تم البيع قبل الفصل لم البيع أقل بكثير.

إجراءات مستجيبة يقول عبدالله طاهيل رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس بنك مصر اكستريور إذا كان البيع بالنسبة لشركة واحدة يمتلك إجراءات طويلة جداً ولجان يصل عددها إلى ٨ لجان تتولى بالعرض على مجلس الوزراء وكيف يمكن أن يكون الحال في بيع الشركة القابضة عامة بكل مايلجأه من شركات. والأفضل أن تدم الخصخصة بالنسبة للقول وإن كان مطلوب الأسراع في عملية الخصخصة. ويجب أن نعرف أن الهدف من الخصخصة ليس البيع وإنما إصلاح الهياكل الانتاجية.

والخبرة المصرية في الخصخصة تجربة فريدة بكل المعايير تراثي الحرس والشغافية والتدرج والتأني وهذا يختلف عما حدث في روسيا. وإذا رأى أن خصخصة الشركات القابضة لن تكون في المصالح العام للدولة وسوف يلقى الحرس والدقة.

المرجوع يعترضون يقول سيد عبدالحميد كرم نائب رئيس مجلس إدارة مكتب زروق وخالد الاستشاريات وهي إحدى الشركات المروجة لبيع الشركات أن الشركة القابضة في حد ذاتها لاقيمة لها وقيمتها في الاستثمارات الخاصة بالشركات التابعة.

والتأني في الصعوبة تكفي استراتيجي إيجاب مستثمر لشراء الشركة القابضة كيان واحد بسبب ضخامة الأمانة الرأسمالية لهذا الكيان ونوع الاستثمار. داخل كل شركة قابضة فمثل الشركة القابضة للتسليحة بها سيطرة وسيتم. ثالثاً قد لا تتوافر طبيعة الاستثمارات المقترحة مع السياسة الاستثمارية إلى مستثمر مديف وعليه فإن فترة تقسيمها ككل بخلاف طبيعة الفكر الاستثماري وهناك صعوبة عملية تجمع هذه القيم تحت عطاء واحدة وهي الشركة القابضة بالإضافة إلى ذلك قد يؤثر الضغط والاستعجال على عمليات التقدير مما ينتج عنه زيادة في القيمة وتقصان في القيمة وفي

استياء في وزارة قطاع الأعمال

صرح مصدر مسؤول بوزارة قطاع الأعمال بأن التصريحات التي أدلى بها جون جونسون مدير مشروع برنامج الخصخصة في مصر قد أثارت استياء كبيراً لدى وزارة قطاع الأعمال العام ووزارة الاقتصاد. وقال المصدر أن جون جونسون لم يطرح هذه الفكرة على المستثمرين عن الخصخصة في مصر بالرغم من أن اتفاقية التعاون تفرض عليه القيام أولاً بطرح الأفكار على المسؤولين في مصر ووزارة قطاع الأعمال العام

لم مناقشتها ثم يأتي بعد ذلك - إذا وافقت عليها الحكومة المصرية - النشر في الصحف. ونحن نرى أن السوق المصري لا يستوعب إلا البيع حالة بحالة. فالمعالم ليست ضرورية حظ بالإضافة إلى أننا في حاجة إلى عمل إعادة هيكلة. وقال أن مشروعات المعونة فيما سبق لم تستطع أن تحصل منها على أفضل معاونة فنية ذلك يجب على المشروعات الحالية أن يستمع بشكل كامل للحكومة المصرية ويؤمن طرح أفكار جديدة إلى الإطار السليم الذي اتفقت المعونة مع وزارة قطاع الأعمال عليه، وعندما طرح فكرة لابد أن تطرحها بالأسلوب السليم وعلى المسؤولين أولاً. وليس من حق جون جونسون أن يقدم الأفكار الجديدة للإعلام قبل طرحها للتعليق وهو وزارة قطاع الأعمال العام ووزارة الاقتصاد، ويجب أن تكون الأفكار المعروضة ليست مرتجلة وتند دراستها بشكل كامل وجيد ومتخصص قبل نشرها على صفحات الجرائد خاصة أنه حديث العهد بالسوق المصري

المعارضة والتخصيص : اتفاق في الانتقاد واختلاف في الموقف

□ القاهرة - حازم محمد

تتلاق أحزاب المعارضة على مهاجمة سياسة التخصيص الحكومية لكنها تختلف جذرياً على خلافات موقفيها، الذي تتراوح بين انتقادات الليبرالية ورفض اليساريين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في البلاد منذ عشر سنوات.

وعلى أسس هذا الخلاف يمكن تفسير الترحيب الذي عبر عنه الليبراليون بتمتين الدكتور عاطف عبيد كرئيسا لمجلس الوزراء في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وفي الوقت ذاته موجبة الغضب الذي اجتاحت صفوف اليسار، وبيت وأغصه في إطلاق توصيف حكومة البعيع، على الشكينة الجديدة.

فمنذ العام ١٩٩٠ تعرضت الحكومات المصرية لتضغوط متعاقبة، حيث دأب الليبراليون على اتهام خطوات الإصلاح الاقتصادي بالبطء، وتوصيف الخطط الحكومية بالناوذة، وفقدان الرغبة الحقيقية في تطبيق آليات السوق، وفي المقابل يتهمها اليسار بهزالة، وعدم الرغبة في البعيع، كهدف لتصفية الأوضاع الاجتماعية التي استهنت ثورة نوبل (إيوليو ١٩٥٢).

وعلى رغم هذا الخلاف في التطلعات، والذي يظهر مدى الخلاف بين المعارضة في شأن التخصيص إلا أن هذه الأسس الأوسع من التباين، لم تمنع تقارباً ظاهرياً في مواقف هذه الأحزاب من السياسات الحكومية الحالية.

وتعد قضية الشفافية من أهم الملفات التي تبرزها الأحزاب، ضد السياسات الحكومية في خصخصة الشركات العامة. إذ تعتبر المعارضة والتخمين على التطبيق، اعتمدت ولفترة طويلة أسلوب النقد والتخمين. على صفات بيع الشركات لاستهداف سياسي يرتبط بعدم الرغبة في إثارة مشاعر الرأي العام، وهو ما

ادى الى نتائج معاكسة، حيث نشوت الحكومة في سياسات العائلية في هذا الصدد.

وأشهرت المعارضة صديق الشافلية من جانب لأن يتعلق بالمحسوب ترسية الصفقات على المشترين الجيد للشركات، وتوافي ضمانات كافية للتأكد من قانونية عمليات البيع، ولعل أبرز ما أثير في هذا الشأن مناقشة البرلمان صفة بيع شركة الهالك المحولة إلى شركة مصرية.

وأنشأت حكومة غامضة وغير معلومة للرأي العام، وأسفلت المعارضة هذا الجانب، لآلة الشكوك في نيات استخدام المواليد المالية، حتى نيمت الضغوط في إعلان الحكومة دوريا خصخصة البعيع، وأوجه استخدامهما.

وفي هذا الإطار بدأ جانيباً كبيراً من الخلاف مع الحكومة التي استخدمت موكلد البيع في سداد ديون الشركات، والاتفاق على برامج العائش المتكى، وغيرها من الأثار الجانبية لسياسة التخصيص، وهو ما اعتبرته المعارضة إهداراً للموارد الوطنية، كان يجب استخدامها في إقامة صناعات جديدة، أو مشاريع اقتصادية أخرى بدلاً من إبقاء بما يضمن استمرار وجود أدوات الخصخصة تعين الحكومة على أداء مهامها وتنفيذ التزاماتها.

وأخيراً شنت المعارضة على مختلف فصائلها، حملة انتقادات واسعة لا اسمت الخصاص وسوء الإدارة والتخصيص خصوصاً في القطاع المصرفي، وجاء ذلك توكياف من ارتفاع سعر الدولار، وأزمة السيولة النقدية، وما تردد من إزمات عنيفة تواجهها المصارف في تمويل احتياجات السوق من النقد الأجنبي والملي على السواء، وهي المظاهر التي اعتبرتها المعارضة نتاجاً طبيعياً

لجسوء إدارة الحكومة للنشاط الاقتصادي، وعدم التنسيق في تنفيذ السياسات، بسبب تضارب الأهداف وتباين المعاني في الأثران المسؤولين.

وتهاجم المعارضة سياسات التخصيص من زاوية المسؤولية عن انتشار الفساد، خصوصاً في القطاع الزراعي، والذي يعد إحدى الفقرات الهامة في جوبن سياسة التخصيص، لا سيما أن الجهات الرقابية وسلطات التحقيق، لدن كثيراً عن قضايا في هذا الشأن، حتى أن السينما المصرية والفرزيون الوطني لم يجاهلا هذه الظاهرة، والتي كانت وما زالت محوراً للكثير من الأعمال الفنية المهمة، وجاوزت في صنعها مستنداً للواقع العمومي، على مستوى المسؤولين الكبار، وابتعدت عن الربط بين الخصخصة والفساد.

ولعل الاستجابات الأخرى للرأي ناقصة البرهان، وتقدم به نائب الكمع البيوي فرغني ضد وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالي، يكلف من جوانب مهمة من موالف اليسار ضد التخصيص، حيث اعتبرت المستجوب أن هذه السياسات أضرت تضييقاً في سياسات الدولة، وخلفت لغرات قانونية تؤثر في المصلحة الوطنية، وخاصرت الصناعة الوطنية، وساعتت على تصفيةها، وانجبت فصداً متضارباً في قطاعات عدة، وجنبت قطاعاً معزلاً من رجال الأعمال، غير منتج، ياحداً عن الدولة من دون الإزالة لآوارد الدولة، وترتب على الاستجواب إعلان الحكومة قرارات فورية أمام البرلمان، وإزالة شأن المستثمر الأجنبي، وإزالة ملف قضية المترو، بين معه في الدروب من الجمال والتحويل على القانون، إلى الغالب العام والإلغاء الامتيازات التي حصل عليها، وهو ما استقبل بترحيب شديد من كل الدول، التي خلفه ضخامة اللروق التي حصل عليها للمستثمر من البنوك، وتداول روايات حول مغالراته لشهور

طويلة في أوساط الرأي العام، وتتميز المعارضة اليسارية عن مطالبتها الليبرالية في الموقف الحريص، فيبدأ كان انصار الحرية الاقتصادية، يلقون عند حدود رمد وانتقال الفواقر المترتبة على عملية التحول، فإن الاتجاهات اليسارية، تتجاوز ذلك إلى رفض المبدئي والمنهجي لهذا الاتجاه.

فالييسار (الجميع والناصريون) يعتبرون أن برنامج التخصيص، سؤدوني في إهدار الدورة الوطنية، وبيع المجتمع المصري في الاقتصاد العالمي، وما في ذلك من مخاطر على الزعامة الحالية، التي ما زالت تصنف بالفاشلة والضعف.

ويرجع ذلك التصور، إلى حداثة الانتاج الوطني، في مقابل الخصبرات الوطنية المركمة للرسمالية العالمية، تساعدا على الإضافة في النشاط الوطني، عبر عمليات منافسة غير متوازنة، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي واجهتها الصناعة الوطنية، من جراء الظروف الاستثنائية التي خاضتها لسنوات طويلة استنزفت طاقاتها في تمويل عمليات المواجهات العسكرية مع إسرائيل.

وتتهم المعارضة اليسارية الحكومة بمسؤولية عن فشل الشركات العاملة، عبر الزها سياسات اقتصادية واجتماعية مستعدة، أدت إلى إغراقها في الديون، وتقليل قدرتها على تمويل الإنتاج وترهيبته على المخاطر العالية القادرة على الناجحة من الانتاج الأجنبي، وترى المعارضة أن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وشاء كل الجانبين على استيراد السلع من الخارج، في ظل الظروف التي عاشتها الصناعة الوطنية، استوفها بالإسراف لتبرير عمليات بيع الشركات الخاصة بزعيم تخصص الدولة من الديون، المراكمة والاستنزاف المستمر لآوارد الدولة وميزانيتها العامة، وفي هذا السياق يمتنع

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم محمد
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم المجلد :	١٣٧١٧
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١

اليسار إن سياسات الخصخصة أدت إلى زيادة معدلات الفقر في القطاع، وارتفاع معدلات البطالة، وتقليص الفساد، في ظل عجز كامل عن قصور حكومي استراتيجي لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة، والتي من أبرزها عدم قدرة محدودي الدخل والمعممين على تلبية حاجاتهم اليومية، إضافة إلى تآكل الطبقة الوسطى وانحدار قطاع غير قليل منها إلى الفئات الأدنى.

ويرجع المعارضون هذه الظواهر إلى الارتباك في توزيع عوائد الملكية والذي ترتب على عملية إعادة الصياغة القانونية للعنكة العامة، ما أدى إلى احتكار القوة للثروة في البلاد، وهو ما أبرزته صحيفة «الإفانه» حينما نشرت نتائج تقرير الدليل الدولي لرجال الأعمال، لتأكيد ملاحظاتها على أن ثمار الإصلاح الاقتصادي لم تمتد إلى الفقراء، حيث ارتفع نصيب أغنى ٢٠ في المئة من السكان، إلى نسبة ٤٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هبط نصيب أفقر ٢٠ في المئة من السكان إلى ١,٧ في المئة بعد أن كان ٣,٧ في المئة.

وترى المعارضة اليسارية أن توجهات سياسة الخصخصة لا تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة، أو تحقيق ما يطلق عليه «الراسمالية الشعبية»، وإنما حقق نقل الملكية العامة، إلى فئات محددة بهدف تحويل البلاد إلى النمط الرأسمالي، وتصفية الدور المركزي للدولة، بما يحقق نمو مصر بالمظومة الرأسمالية العالمية.

ويبذل اليسار على صحة تحليله إلى الواقع الاجتماعي في السنوات العشر الأخيرة، حيث يعتبر أن نظام الاستيعاب الموجهة للمستثمرين، والإعفاءات الجبروتية والضريبية التي يحصلون عليها، قللت من موارد الدولة، ومن ثم تركت الشراة واضعة في تمويل القطاعات الخدمية المتعددة، وعلى رغم زيادة نصيبها في الموازنة العامة

للدولة، إلا أن ارتفاع الأسعار ونسب التضخم، وانتزاع الدولة لئورها في تنمية الخدمات العامة أدبها إلى ابتعاد للزيادة في الخصومات التقليدية، وكشف عن تراجع القيمة الحقيقية لهذه الزيادات.

ويرى اليسار بمختلف فصائله، أنه لا مستقبل لحل

المشكلات الأساسية في المجتمع المصري، والتي تتفقم سنوياً، في ظل تخلي الدولة عن دورها في إطار سياسات الخصخصة، وما يتسبب تلك من تراجع دور التخطيط والبرامج المتكاملة، والاعتماد على القطاع الخاص، الذي يفتقر النشاط التجاري والصناعية الخفيفة، ولا يقدم

حلولاً فاعلة لمشكلات البطالة، أو تحديث الصناعة، أو إصلاح الجهاز الإداري وتحقيق طهرة إيسابية في الإنتاج الزراعي، وخصوصاً في المصايفل الامتزازية أو في رفع معدلات الدخل، لتحقيق معدل نمو سنوي يزيد على ٧ في المئة خلال المرحلة المقبلة.

الموضوع الرئيسي :	أخصاصة	اسم كاتب المقال :	المجريدة
الموضوع الفرعي :	في مصر عام	رقم العدد :	١٣٧١٧
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١

تجربة التخصيص المصرية: خلافاً على الإنجاز واتفاق على التميز والخصوصية

□ القاهرة - الحياة

■ يتفلسف المسؤولون المصريون يوماً، أن تجربة التخصيص في بلادهم متميزة ومباركة، لكل ما سبقها من تجاربه في مختلف بلدان العالم، واعتمدت على الفهم العميق للظروف المجتمعية والتأسيسية للدولة بكل عناصرها.

وربما يكون ذلك هو الحقيقة الوحيدة المتفق عليها في مصر، بين مؤيدي ومعارضسي سياسة التخصيص، سواء دللوا لفصل الكتل السياسية، أو في أوساط الرأي العام، أو حتى في التقارير الدولية الدورية التي تعرض لتقويم التجربة المصرية، وهو ما دفع الدولة إلى التصميم على المضي في برنامج الإصلاح، وتذليل كل العقبات التي يواجهها، واكتسبت تجربة التخصيص المصرية أهمية، من زوايا عدة، فهي تتم أولاً في دولة حاكمه استراتيجياً في التسيمة، ذات دور سياسي مهم، وتألّف إلهيمي غير محدود، وهي حدثت في بلد اعتاد المركزية، وجرى جوهرياً للدولة في العملية الانتاجية والخدمية آلاف السنين، وهي تمت في وطن ظل يعيش منذ مطلع الخمسينيات في ظل أهداف سياسية، وتوجهات اجتماعية مبادية، بل مناقضة ومعادية للتطلّعات الفكرية لخاصة التخصيص ومن تطلّعاتها.

وعلى رغم كل ذلك، فإن عشر سنوات من مرحلة الانتقال، لم تكف لتخلق إجماعاً على هذه السياسة، على رغم قناعة كل الأطراف أن النكوص عنها ضرب من المستحيل، بعد ما حققته من نتائج ومختبرات مهمة في البلاد. ولعل ضخامة حجم المؤسسات والوحدات الاقتصادية العامة في مصر، المطروحة للتخصيص (٣١١ شركة)، وارتفاع قيمة أصولها المبدئية (٨٠ مليار جنيه)، والنور المهم الذي يمتعه في تعبئة الاقتصاد الوطني في مرحلة المواجهات العسكرية، بالإضافة إلى مساهمتها في موازنة الدولة لتوفير الخدمات وتحقيق التوازن الاجتماعي، كانت كلها عوامل وراء الصعوبات التي واجهتها سياسة التخصيص، وارتفاع حدة المعارضة ضدها.

ويمثل القضية الأخيرة (الإبعاد الاجتماعية) نقطة التوازن التي تمسكت بها الحكومات المصرية على مدار عقد كامل، لضمان مسيرة أمنة مستمرة، تحقق أهداف الانتقال إلى الاقتصاد الحر، بإلّا الخسائر الممكنة، ومن دون اضطرابات طبقية، ويمكن القول إن تحقيق ذلك كان السبب الجوهري وراء نجاح الحكومة في الانتقال بسياسات الاقتصاد الحر إلى ملفات ذات آثار متنوعة اجتماعية وسياسية.

ويمكن رصد مرحلتين لعملية التحول في مصر، الأولى ١٩٩٠ - ١٩٩٥، والتي استقرت في ملف الإصلاح المالي والنقدي وشهدت نتائج إيجابية وسلبية في آن واحد، والثانية تتعلق بالإصلاح الهيكلي، وبيع الشركات العامة.

وتصنّف نتائج مهمة، من خلال تطبيق المرحلة الأولى، إذ تخفّضت نسبة التضخم بحسب الإحصاءات الرسمية بمعدلات سريعة لتبلغ الآن نحو ١.٥ في المئة، بعد أن تجاوزت في نهاية التسعينيات نسبة ٢٨ في المئة، ونجحت حكومة الدكتور عاطف صفدي في تثبيت سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء في المخازنية على العملة الصعبة وتحقيق احتياطي من النقد الأجنبي غير مسبوق في تاريخ البلاد (١٨ مليار دولار)، وادت تلك السياسات إلى سد العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة حجم الإيرادات الشخصية في البقود بعد رفع سعر الفائدة إلى أرقام غير مسبوقة (١٨ في المئة)، لتتجاوز المخزرات (١٨٠ مليار جنيه)، وزادت موارد الخزينة العامة للدولة، والتي استكملت أسد العجز في الموازنة، كما رفعت الحكومة من سعي فولّد الائتمان ما أدى إلى انخفاض الإقبال على الاقتراض.

غير أن تلك السياسات عكست في الوقت ذاته أوضاعاً اجتماعية واقتصادية صعبة، حيث القيل للوطنين على إيداع أموالهم في المصارف، فساد كساد تجاري واسع في البلاد، وتسبب ذلك في انخفاض الإنتاجية، وضعف عمليات الاستثمار الجديدة، ما ترتب عليها زيادة في أعداد البطالة، التي بلغت آنذاك - بحسب إحصاءات الحكومة - ٦ في المئة (بينما قدرتها المعارضة ١٤ في المئة)، وارتفاع في الإسكان في مقابل زيادة محدودة في الفلور، ما أطلق عليه المفكر الاقتصادي الدكتور اسماعيل صبري عبدالله ظاهرة «الكساد التضخمي»، كظاهرة فريدة في علم الاقتصاد.

ولم تتجاهل حكومة صفدي هذه الظواهر، بل اعترفت بها أمام البرلمان مرات عدة، على خلفية أن السياسات التطبيقية، تستهدف إصلاح النظام النقدي والمالي والأساسي، من خلال الحد من الإنفاق، وإزالة الكساد، للحد من عجز الموازنة العامة، ومواجهة فoul التضخم، ومن ثم لوجود انعكاسات اقتصادية ولعامة على طبيعي، ولا بد من حوله.

وهذه تلك المرحلة تعيدلت جوهرياً على البنية التشريعية، استهدفت إعداد المسرح، لاستقبال للمثلين الجدد، فظهرت قوانين عدة تتعلق بالاستعدادات لمرحلة الإصلاح الهيكلي، ونقل الملكية القانونية للمؤسسات العامة، إلى القطاع الخاص، وتأهيل المؤسسات المصرية للولاء، إذ احتلت مجموعة إصلاحية لمة السلطات التنفيذية والتشريعية، (وإن كانوا جميعهم من صفوف المدرسة البيروقراطية)، وصاحب ذلك دخول المعارضة السياسية للبرلمان، من خلال فتح الترخيص بمثل محدود (٥ أعضاء)، وحصل الحزب الناصري في رغم برنامجها المتشدد، على ترشيح تأسيسه العام ١٩٩٢. وفي الخليل، تراجعت المعارضة الليبرالية والإسلامية (الوحد والعمل والإخوان المسلمين)، التي احتلت مقاعد المعارضة في البرلمان بكثافة (٩٠ عضواً) خلال حقبة الثمانينات، بجيت خلالها انتقادات عنيفة إلى استعراؤ الأوضاع المزروعة من فترة المد الانفصالي في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ومارست ضغوطاً على الحكومات الموالية آنذاك لمبعليها إلى تمتن الاتحاد للضاء، وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر.

يقول المثل، يبيطه ولكن بقلقة

وعلى هذا الأساس، أطلقت الدولة

بسياسات الخصخصة التي تطاعت أبعد من

بيع الشركات العامة، أو إطلاق النشاط

الخاص في كل المجالات، حيث ولجأت واحدة

من أصعب مراحل برنامج الإصلاح

الاقتصادي، وهو ما يتعلّق بتحرير العلاقات

الإجبارية في الأرض الزراعية، وإنهاء صفة

الأيمنة التي لحقت بالمعالة بين الملاك

والمستأجرين، على مدار ٤٠ عاماً، منذ

اختصاصها لورثة ترموز (بوليو) في ٩ أيلول

(سبتمبر) ١٩٦٢. وتوقع مازرود الخصخصة

انتفاخ برنامج الحكومة، مع تطبيق قانون

الزراعة الجديد لعام ١٩٩٧ وشهدت الساحة

السياسية موجبات من اهتزاز المعارضات

غير أنها اكتسبت بلهجة دعائية

والتحضيرية أكثر منها مواجهة عملية، ووقعت

أحداث أثارت في لدى كثيرة في مختلف

المحافظات غير أن الإجمالي العام الأمر

بمفهوم الدولة خسائر محسوسة لم تترك الأمر

ذات كبير كبير في الاتجاه العام للدولة.

وأطلقت الدولة إلى أفاق متعددة، منها:

خصخصة العقالة الإجبارية في المساكن

الجديدة، وإطلاق حرية التبادل في المجال

الوحدات السكنية التجارية وأخصائها

قواعد السوق، وتختصر المستشفيات في

الاستثمارية، وتضخم أعداد المدارس

الخاصة ذات التكلفة الباهظة، ولطهرت

مدارس تعامل بالعملات الأجنبية (الدولار

والاستراياني).

وأطلقت الحكومة لسياساتها العنان

وبخلف مرحلة التعامل مع الملفات المتوردة،

خضعت قطاع الخدمات للخصخصة، وصورت

قوانين الاستيطان في إنشاء وإدارة الطرق

والموانئ الجوية والبحرية، وتحوطت ميزات

الهاتف والاتصالات والكهرباء إلى شركات

عام، طرحها على مراحل في صورة أسهم في

بورصة الأوراق المالية.

لكن نود لدفع الفيتة التي تلقاها برنامج

الإصلاح والمحطات الصعبة التي اجتازها، مع

تساعده على التآخر من من قبله، لتتصل

معها الحكومة بصحبة وخير شريكين،

وهما العقالة الإجبارية في المساكن القديمة

وعلاقات العمل، والذين يمثلان الجسر الأخير

للخصخصة الإجتماعية، الأول يتعامل مع ٨٠

في المئة من شعب مصر، والثاني يتصل

بأوضاع العمالة المصرية في كل القطاعات،

عدا العاملين في الحكومة وما تبقى من

شركات محدودة تابعة للقطاع العام.

ومن هذا السياق، يتبين أن برنامج

الخصخصة لتصري، وعلى مدار ١٠ سنوات

طوال ١٢٢ شركة فقط تامل حوالي ٤٠ في

لئة من الملكية العامة المطروحة للخصيص

وعندها ٣١١ شركة، وفي الوقت ذاته لا

تجاوز نسبة البيع الكامل ١ في المئة من

إجمالي الطرق للخصيص سواء في صورة

التخلص من غالبية الأسهم أو ألقها.

وربما كانت هذه المقاص، في المسؤولة عن

توصيف حكومة الدكتور عاطف عبد لدى

تعيينها في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي

أنها حكومة الخصخصة والبيع، لأن سالفها

برئاسة الدكتور كمال الجنزوري والتي

استمرت ٣ سنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩ وعلى رغم

إعلانها للتكر من طرح عشرات الشركات

للخصيص، عبر أسواق المال فإنها لم ما

يعد، تحركت في إطار التنازل التدريجي على

وتيرة دالة مثل سلفها برئاسة صفدي

وإذا ما يطلق المسؤولون للتصويرون

إشارات متضاربة، ومتماسكة عن برنامج

الخصيص فطرة تظهر التصريحات عن إلغاء

الملكية العامة، وإعداد الشركات المطروحة

للبيع، في سياق رغبة ملحة للبيع من دون

مصر، وهو ما أطلقت عليه صحيفة «الإهلي»

البيارة في أحد إصداراتها «ميسيريا البيع

الحكومي، وثارة أخرى يسمى الإعلان

الحكومي لتأكيد معان للخصخصة مخالفة

للتقارير المعارضة، وتالياً ما يتردد عن

الاتجاه إلى البيع.

ووفقاً لتصريحات عبد المكرم، فإن

الخصيص لا يعني في مفهوم الحكومة

«بيع» وإنما إعادة صوغ قانونية للملكية

الشركات العامة، عبر وسائل متعددة، تختص

فيها الدولة من أسلاك بعض الأنشطة

الاقتصادية وتتيح مشاركة القطاع الخاص في

البعض الآخر، وتحقق توسيع قاعدة الملكية

للمواطنين بطرح أسهم بعض الشركات في

الأسواق المالية، واستغلال حصيلة هذه

العلايات في إصلاحات تقنية ومالية أخرى.

المؤكد أنه ومن ثانياً هذا التفسير، يبرز

تدويع الأساسي للدولة، في تغيير مفاهيم

الملك القائمة، والأجهز على مرحلة الملكية

النامية، والتنازل إلى مرحلة الملكية الخاصة.

باعتبار وسائل متعددة ومتنوعة وغير إجراءات

مستخرجة لكنها في الوقت ذاته مؤثرة، وكما

ورصد مراقبون سياسيون تلك التحولات،

واعتبروا أنها بمثابة الخلع الملائمة للبناء

الوطني، القادر على التفاعل مع طرح سياسة

تعب دوراً في الضغوط المضادة لتوسيع من

خلافه الرأي العام، ولعناصر عملية طرفية،

سياسية لغو الانسحاب، بدلاً من معارضة

ليبرالية لضغط في اتجاه مزيد من الانسحاب.

وأقرت تلك الأوضاع ضغوطاً حقيقيّة على

الحكومة من خلال انتقال حيز الضغط إلى

صندوق دول الحزب الوطني الحاكم، وإن

كانت بالطبع بوجبات أقل حدة واستعدادات

معارضة لما تخرجه المعارضة.

وعلى رغم أن غياب المعارضة الليبرالية

والإسلامية أربطت بشكلها بقرارها مقاطعة

للاحتجاجات البرلمانية عام ١٩٩٠، احتججاً

على الأوضاع السياسية، إلا أن ذلك لا يبعد

السبب الحقيقي لهذه التطورات، خصوصاً أن

طوال التماثلات، وظل خارجياً جسراً أو

اختيارياً، وهو ما يدل في حقيقة المسيمات.

ولا يمكن تجاهل أثر ظاهرة الصور،

والتعامل مع ما يطلق عليه الاتجاه الإسلامي

المعتدل، في التصاينات والتي عبرت عن

نفسها في مشاركة «الأخوان» بكافة في

البرلمان، عبر التحالف ثارة مع حزب الوفد

وأخرى مع حزب العمل (ما زالت الأخيرة حتى

الآن)، والسماح لهم بالعمل العام في منابر

سياسية واقتصادية واجتماعية عدة، حتى

جاءت مرحلة الصدام المتوازي مع تغير أعمال

النف والإهلي، مطلع التسعينات، ومتوكلية

مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

فكان انقلاب الأوضاع إلى اتجاه متناقض ما

زال قائماً حتى الآن.

وعلى رغم كل هذه التفاعلات المتعقدة، إلا

أن الثلاث، محدودة إلى سياسات الخصخصة

في طبيعة الملكية العامة، خلال هذه الفترة.

فعلى رغم جرد الهجوم الذي تعرضت له

حكومة صفدي، لم تتجاوز عمليات بيع

الشركات الخاصة ٣١١ في المئة، التنازل لسياسة

الغائبة، والثالثة للمراجعات الإدارية والأخيرة

أثارت ضجة، ما زالت تداعياتها ممتدة حتى

الآن، تقار للجمعية الاسترايانية لهذا النشاط.

وفي المقابل طاولت يد الخصخصة في

الفترة من العام ١٩٩٥ وحتى آذار (مارس) من

العام الماضي، بيع كامل الملكية في ٩ شركات

عامة في مستثمر رئيسي، وبحسب إحصاء

رسمي صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام،

بلغ من عدد الشركات التي انتقلت ملكيتها بالكامل

من املاك الدولة إلى القطاع الخاص ١٢ شركة

فقط وتكشف الإحصائية عن مغارقات عدة

تفسير إلى عدم لفة ما يتردد عن تشفيد

الحكومات المالية ببرنامج بيع كل الملكيات

العامة، فقد تخلصت الدولة المصرية حتى الآن

عن غالبية أسهم ٣١ شركة فقط من طريحا في

أسواق المال، وباغت نسبة أقل من ٥٠ في المئة

من أسهم ١٩ شركة، وشاشرت القطاع الخاص

في ٢٧ شركة عامة، وطرحت تساميم ملكية ٢٨

شركة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	الجلدية
الموضوع الفرعي :	في مصر عام	رقم العدد :	١٣٧١٧
المصنوع :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١

كما ان عدم حدوث رمود فعل شعبية واسعة النطاق أو مؤثرة، مهد الطريق لتأجيل محطة جديدة، تعد من أهم أركان برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وإزالة العقبات من طريقها لإغراقها على الاستثمار في كل المجالات من دون استثناء (عدا القطاعات الحربية). فكانت التعديلات التشريعية التي ساوت في العنايات بين الاستثمار الوطني والأجنبي، وأنتجت مرحلة القرارات والقوانين ذات الأبعاد الاستثنائية والاجتماعية حتى ان أمن عام الحزب الناصري السيد شهاب الدين داود، وقف أمام البرلمان العام ١٩٩٢، زاجراً الحكومة وراعياً ايها التي «يصدر قانون من مادة واحدة، ينص على أن تعود الأوضاع هي ما كانت عليه قبل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) وكثير.

ولكن مع كل هذه التطورات، يمكن القول إن هذه الاجتيازات والمفاهيم لم تنجح في تحقيق آمال ومطمحات الحكومات المتعاقبة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي ما زالت مشاركتها في المشروعات الانتاجية

محدودة للغاية، وإلى من المستهدف بكثير. وبشبهت السنوات الأخيرة، معلومات متناقضة من مصادر اقتصادية وسياسية عدة، حول مظاهر سلبية، تتعلق باستثمار الأموال المقترضة من البنوك، والتي بلغت سقفها مرتفعة، تجاوزت في بعض الأحيان حدود الإنفاق، وتثير مخاوف عدة في مستقبل الاقتصاد الوطني، خصوصاً مع حال الكساد التي عاوت الظهور مجدداً، وقصد البرلمان سبلاً من الأسئلة وطلبات الإحاطة في هذا الشأن، ولعل هذه التفاعلات تفسر حركة التغيرات الواسعة التي شهدها للناصب القيادية في المصارف الوطنية، والتحقيقات الكثيرة التي قامت بها أجهزة رقابية، لكن المسؤولين الذين لم يتخافوا بعض هذه التطورات، عملوا في الوقت ذاته على تأكيد مائة قواعد الاقتصاد الوطني.

وفي سياق هذه التأكيدات، يأتي الإعلان الأخير للحكومة عن إخضاع ٦١ شركة عامة جديدة للخصخصة في برنامج العام الجاري منها ٤٩ شركة رابحة، و١٢ شركة خاسرة، سيتم اصلاحها قبل طرحها للبيع في الأسواق. وعلى خلفية تجربة السنوات الماضية بدأت الحكومة خطة إصلاح أوضاع ٦٢ شركة خاسرة، بتطبيق نظام المعاش المبرر بكلفة ١٢٢٠ مليون جنيه، وأسداً مبدئية هذه الشركات للبنوك وبلغ ٣٠١٢ مليون جنيه، وإتاحة الفرصة للمستثمرين بنظام المعاش المبرر لإنشاء مشروعات صغيرة، عبر فروض الصندوق الاجتماعي، ثم إعادة هيكلة أنشطة هذه الشركات لتتحول إلى هيئات اقتصادية جديدة، وزير قطاع الأعمال الدكتور مختار خطاب أكد، بيان للصحافة قبل أيام، ذكر فيه

ان عائد عملية الخصخصة، بلغ حتى الآن ١١٠٩٥ مليون جنيه، تم خصمها ١٠٠٨ ملايين جنيه من بيع الشركات العامة واستخدم من هذه المصلحة ٣١٠ ملايين جنيه لاسداً مبدئية البنوك و ١٩٢٠ مليون جنيه لمصلحة المصالحين على المعاش للمبرر، و٣٣١ مليون جنيه لإعانة عمال الإنتاج وأجور الشركات الخاسرة، و١٣٧٠ مليون جنيه تم تحويلها إلى وزارة المال.

الإعلان عن بيع الشركات الجديدة، يمثل في حد ذاته تشجيعاً على استثمار الدولة في سياسات الخصخصة، وإعلان ثقة في مقادير الأوضاع، ونفي ما يتردد عن سلبية التجربة على خلفية فترة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع، ووفرة السيولة النقدية لدى أغنيى الشراء واستمرار إقبال الأجانب على استثمارات رؤوس أموالهم في مصر. وتوثقت تفاعلات برنامج الخصخصة بخطى اجتماعية كانت لحد الجوانب الأساسية، الملازمة لبرنامج الحكومات المتعاقبة، والتي استهدفت سد جانب من الخسائر الناجمة عن عملية الدخول، وفي الوقت ذاته توفير مقدار من الحماية للطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات الخصخصة ونداءاتها، إلا ان كل الجهود المبذولة في هذا الشأن، لم تمنع من لتسارع الفارق الاجتماعي، فوفقاً لما أعلنه رئيس الحكومة السابق الدكتور كمال الجنزوري أمام البرلمان مطلع العام ١٩٩٩، فإن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت ٢٩ في المئة من مجموع السكان، وهو ما تعتبره الحكومة إنجازاً على خلفية الانخفاض بنسبة ٦ في المئة عن ثلث لحد السلبية، فيما تعتبره الحكومة مؤشراً على النجاح سياسات الخصخصة في معالجة الأوضاع الاجتماعية والمؤسسية الناشئة عن زيادة الفقر في البلاد، وتكامل الطبقة الوسطى ونزول أغنياء إلى مصاف محدود الدخل.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٣٠٠٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٤

بيع الوحدات الصناعية والخدمية لاتحادات العاملين..
طبقا لبرنامج الإيسوب..
تجربة غير وريدية فى مصر... وفاشلة فى العالم..
عمرها فى القاهرة خمس سنوات..
بدأت بأحدى عشرة شركة... وارتفع الرقم إلى 43 شركة..
التجربة لا تحقق أيا من أهداف الخصخصة..
لم تنقل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص..
ولم توسع دائرة الملكية..
ولم تحسن الإدارة والإنتاجية..
ولم تنشط الموارد الاقتصادية..
وكرست سيطرة النخبة الإدارية العاجزة عن الانجاز..

43 شركة فى مهب الريح

ومجلس الوزراء يتولى إنقاذ 7 شركات

«الإيسوب» .. نفقة فريقة

فامتنوها !

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعى :	ل مصر : عام	رقم العدد :	٣٠٠٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٤

الدليل على مصداقية هذه الاحكام
الثان لا واحد..

□ الأول بيان مجلس الوزراء الصادر
فى 2000/11/27

□ الثانى دراسة واسعة قام بها خبراء
البنك الدولى حول تجربة الايسوب فى
اتحاء مختلفة من العالم..

بيان مجلس الوزراء جاء فيه:
«ناقشت اللجنة «الوزارية» الوسائل
المطروحة لتذليل العقبات التى تواجه

شركات الشحن والتفريغ والتوكيلات والتوريدات البالغ عددها سبع شركات
والتي تم بيعها لاتحاد العاملين المساهمين بما يحقق نقلة نوعية. ويقضى على
العقبات التى تواجهها نتيجة الخدمات البحرية فى عام 1998 واستقر الرأى على
أن يصدر وزير النقل القرارات التى تحقق ذلك...
البيان يشير بوضوح إلى عجز الشركات السبع عن العمل والمنافسة بفضل
استمرار التشكيلات الإدارية السابقة دون تغيير.. ولهذا تستنجد بمجلس
الوزراء..

الدليل الثانى «هى دراسة البنك الدولى» وتقدم ثلاث نتائج رئيسية:
□□ إن اتحادات العاملين التى تنتقل إليها الملكية تمثل كيانا قانونيا هلاميا لا
هو بالشركة ولا هو بالجمعية التعاونية. بل كيان يفتصّب حقوق الأفراد.
ويصادر حقوق الملكية الثلاثة: «التصرف والعائد والتوريث». فاسهم الاتحاد
معنوية وليست شخصية. ملكية عامة لا خاصة وليست هناك حصص موزعة
باسم كل عضو فى الاتحاد ولا يحق للعضو أن يتصرف فى نصيبه بالبيع إلا
للاتحاد. ولا يحق أن يتسلم هذا النصيب حتى عند بلوغ سن التقاعد. بل تنقطع
العلة تماما بين الفرد وحصته «غير المصدرة» بمجرد الخروج من العمل.
وبالتالى لا توريث لهذا النصيب.

■ النتيجة الثانية إن الإدارة تنتقل عند توقيع
المقرر إلى نفس النشأة الإدارية القائمة والناشطة..

■ النتيجة الثالثة: إن من يسيطر على إدارة
الكيان الهامى يستطيع توجيه الموارد لضمان
الاستمرار وغالبا ما يشكل مصفاة. فلت منافع
مستحددة لتوزيع الرأى. والابتعاد على السيطرة
الشخصية أو الفردية.

11 دراسة دولية تؤكد نجاح تجربة نقل الملكية

للقطاع الخاص

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	ل مصر عام
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	حسن عامر
رقم العدد :	٣٠٠٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٤

مختار خطاب: أجور العمال تحسنت بنسبة 96% في 27

شركة مخصصة

حسن عامر

تعدادات

والسؤال الآن: إلى أي حد تنطبق النتائج الحالية الجارية للصورة؟ قبل الجواب، ننتقل إلى شهادتين يرجع تاريخهما إلى 1995..

فشهدت الأولى لحدث بها الفكرة غامضة خطاب التي تواتر تلبية للغة الأولى من الإسيب، وكانت تلك خبرة بشرية بيكر، وتحت الآن موقع الاستثمار بوزارة الاقتصاد.

والشهادة الثانية كتبت بها الدكتور محمد حسنين وزير المالية، وكان ذلك مستشارا لشروعات نقل الملكية.

كانت لائحة خطاب الإسيب يمثل الحروف الأولى من العبارة اللاتينية «مشاركة العمال ملكية الوحدات الاقتصادية»، والمشاركة بتطابق قانون قطاع الأعمال، وقانون سوق المال، كلاهما ينتهين مواد لتطبيق «اتفاقات ميثاق الأسهم»، ويسمى لهذه التظلمات بشراء حصة محددة من أسهم الوحدات التابعة لقطاع الأعمال، بشرط ألا يقل عن 10٪ من إجمالي حصة، ويمكن شراء ما يزيد على ذلك بالأسهم المتوفرة في البورصة أو بأموال التقييم، ويهذه للشروطية تم تملك 11 شركة من القطاع الزراعي إلى اتحادات العاملين، وتضم القائمة: القطرية للصناعات، والعبدة لاستصلاح الأراضي، وادي كرم إسيب لاستصلاح الأراضي والعربية لاستصلاح الأراضي إسيب، والعبدة لإسكان ليل، وجراد، والكراتك المصرية وكركات الوجه القبلي وكركات الوجه البحري، والتي للاشغال العامة، والمكتب الاستشاري للمحاسبة، ومشروعات الري، والمكتب العربي للاستشارات والاستشارات الهندسية، وتم بيع 740 ملك من الشركة الزراعية.

● قبل ذلك العاملين قيمة للشيء؟

● أجاب الدكتور محمد حسنين: يتخفى قانون القطاع أمام اللغز المعروف برقم 97 لعام 1963 باحتياج 75٪ من الأرباح الموزعة لحساب العمل، وتجميع هذه القيمة تحت بند «إعانات التوزيع النقدي والخدمات الاقتصادية»، وتوافق على حالة توافر المسئلة لخدمات الإسكان والزراعة والقرى وغيرها، وتجمع في حساب خاص إن لم تتوافر المسئلة، ويبدو أن معظم الشركات كانت تجد حريصين دون أولاد الإسيب.

هذا النص نخفي من الحائزين 203 الذي نقل ملكية شركات القطاع العام إلى قطاع الأعمال العام، لم تعد الأحكام التمهيدية حريصين لتحدد طوال العقود الثلاثة الماضية.

وعندما تواترت شركة «بيكر» بتطبيق للرحلة الأولى من الخصخصة، تكتبت من تحويل حريصين إلى اتحادات العاملين، وبالتالي تكتبت الاتحادات، تلك حصة عينية في كل شركة تصل إلى 70٪ من القيمة السوقية.

سالت أفضحة خطاب: إذا كانت اتحادات العاملين تملك 70٪ فقط من القيمة السوقية للشركة، كيف يمكن العاملين من شراء 11٪ شركة بنسبة 100٪.

● أجابت: اشترى 95٪ من كل شركة. وبقي 5٪ لحساب الشركة كقيمة بسبب تشاك للمصالح بين الشركة كقيمة والشركات التابعة.

● قلت لها: ماذا يعني تشاك للمصالح؟

● أجابت: هناك نموذج يوضح الموقف تماما. الشركات التابعة تملك أراضي بون، وإرضاء مستقلة، أو تحت الاستصلاح، مثل هذه الأصول تنقل إلى تسهيلات خلسة مثل الميثاق الاندلية وآلات الطر وأجهزة تصنيع الآبار وشبكات الري وغيرها، ومن هنا أن تملكها الشركات التابعة لأنها ملكة جد، ومن المصالح أن تستأجرها من الشركة الأم.

هذا للتصور تم توزيع العقود على أن يتم سداد القسط من القروض للجد سداد بقيمة القسط على السداد متساوية خلال خمس سنوات.

تجربة نهر ناهمة

القرارة البشرية للشهادتين تؤكد أن الحزارة العامة لم تصاد شيئا من عملة الإسيب بينما أحد الأملاك للجنة الخصخصة خستعمل جزء من الحصيلة لسداد ديون الخزنة العامة التي تحصلتها بسبب القطاع العام.

كما لم يتولد من الإسيب حصص مالية جديدة لتخصيص الاتحادات القروية بينما أحد الأملاك للجنة الخصخصة جذب رؤوس الأموال للجنة أو الأجنبية في شكل تضافات مالية أو خبرات أو تكنولوجيا لتأمين إنتاج الاقتصاد القروية.

ولم تسع من شركة من 11 شركة إسيب، حصلت نهجها بأمر باستثناء شركة «ديرو».

● قبل ذلك، قلتي: بعد نقل العمال إلى شركة فرقا في الماء، قلتي: بعد نقل الملكية إلى اتحاد العاملين؟

● أجاب: لا.

القليل أن الاتحاد لم يرفع الأجور، ولم يحسن الخدمات، ولم يتبع برامج لإعانة تدريب وتأهيل العاملين، ولم يوجد فرصا جديدة، ولم يصد خطابا لتجنيب جديد، ولم يعد للعامل أدمية المهددة تحت إبرة القطاع العام، ولم يتح أية فرصة عمل جديدة، ولم يمتد أي أثر نقابي.

(يكنس الشركات التي انتقلت ملكيتها بالكامل إلى القطاع العام).

● السؤال الثالث: هل حقق الإسيب توسيع الملكية بالقدر الذي تستهذه الخصخصة؟

● أجاب: لا.

ومع ذلك استمرت تجربة الإسيب وانضم إليها 32 شركة لقرى بالقيم السوقية التالية: مساهمة الجيزة (49 مليون جنيه)، النيل لثقل البري (27 مليون)، النيل لثقل القابل (27 مليون)، النيل لثقل البساتين (24 مليون)، النيل لثقل المباشر (18 مليون)، النيل لأعمال النيل (12 مليون)، للصناعات للتوكيلات للأعمال البحرية (16 مليون)، محاراب لري كاز الشيع (13 مليون)، محاراب لري القرية (39 مليون)، أمن للتوكيلات للاحية (26 مليون)، وطنية للتوكيلات لللاحية (26 مليون)، مجلس لثقل (22 مليون)، البصرية لمحاراب النيل (27 مليون)، الاسكندرية لمحاراب النيل (37 مليون)، القذيفة لمحاراب النيل (39 مليون)، مديوط لمحاراب النيل (49 مليون)، رشيد لمحاراب النيل (12 مليون)، السوس لثقل (22 مليون)، البصرية لمحاراب النيل (27 مليون)، المصرية لري والصرف (5 ملايين) سكان الحبر لري زراعية (18 مليون)، المصرية للاتصال البحرية - من إرضاء (43 مليون جنيه)، وبات قيمة كل هذه الصفقات 870 مليون جنيه.

وتراحت حصة العاملين في قائمة الإسيب مليون 79٪، كما حدث للاحية الأولى 75٪، كما حدث للصناعات للتوكيلات والأشغال البحرية، بينما بلغت حصة اتحاد العاملين في التوكيلات لللاحية الثلاثة 88٪، في كل منها، وتم الاعتراف بحصة القطاع الخاص القديمة والبالغة 12٪.

● والسؤال الآن: هل حقق الإسيب فلا أصولا للكية الدولة إلى القطاع الخاص؟

● أجاب: لا.

مصار جها

لمارات هذه الشركات مكملة بمسار جها، وفي عملة الشركة كالفائدة، مزارل رئيس الشركة كالفائدة، مكملا بأمره، يرضى أمره وتعليمات ومصدرة ليش، وكان اتحاد العاملين يمثل شكلا ملاميا لأن السلطات تكتبت من تجهيز دعمته من الترخيص والإبتكار والتشغيل والحقوقي لحقوق العاملين.

● قبل ذلك، قلتي: بل شمر العمال بأن شة فرقا في الماء، قلتي: بعد نقل الملكية إلى اتحاد العاملين؟

● أجاب: لا.

القليل أن الاتحاد لم يرفع الأجور، ولم يحسن الخدمات، ولم يتبع برامج لإعانة تدريب وتأهيل العاملين، ولم يوجد فرصا جديدة، ولم يصد خطابا لتجنيب جديد، ولم يعد للعامل أدمية المهددة تحت إبرة القطاع العام، ولم يتح أية فرصة عمل جديدة، ولم يمتد أي أثر نقابي.

(يكنس الشركات التي انتقلت ملكيتها بالكامل إلى القطاع العام).

● السؤال الثالث: هل حقق الإسيب توسيع الملكية بالقدر الذي تستهذه الخصخصة؟

● أجاب: لا.

اسم كاتب المقال : حسن عامر
رقم العدد : ٣٠٠٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٤

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : العالم اليوم

6 - الدراسة الخامسة 1997 أجريت على 218 شركة في الكيمياء وسجلت النتائج التالية بالإرباح بالمليارات الوصلية زادت الأرباح 40٪ وانخفضت التكلفة 18٪ وتحسنت الإنتاجية 42٪ وفوقت مزيداً من فرص العمل بنسبة 20٪ وارتفعت الأجور بنسبة 120٪ للبيانات الزلزلة و 78٪ للبيانات الجيولوجية.

7 - الدراسة السابعة 1997 واختارت وحدة صناعة الكهرماء التي خصصت للخصخصة في بريطانيا وتبين أن العائدات على الاستثمار بلغت بنسبة 40٪ وتحسنت شروط البيئة وانخفضت الأسعار للمستهلكين وزادت حصة الشركة من القدرات، ومجلة الاسم من الأرباح الموزعة.

8 - الدراسة الثامنة عام 1997 أجريت على 6300 شركة موزعة على 7 دول عبر العالم ومضى على انتقال ملكيتها للقواعد الخاص 5 سنوات وتبين أنها حققت زيادة في الإنتاجية تتراوح ما بين 3 إلى 5 مرات كما زادت فرص التشغيل من 5 إلى 10 مرات.

9 - الدراسة التاسعة عام 1998 أجريت على 25 دولة على 78 شركة وتبين أنها جميعاً حققت زيادة جوهرياً في الإنتاج والأرباح والإنتاجية مع ثبات معدلات الاستثمار والتشغيل.

10 - الدراسة العاشرة 1998 أجريت على 92 شركة في جورجيا وتبين أن الخصخصة لم تحقق بعد نتائج ملحوظة على مستوى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية لكنها عززت من القدرات التنافسية للمنتجات في مواجهة السلع الأجنبية التي تتدفق على جورجيا بزيادة.

11 - الدراسة الحادية عشرة أجريت على 79 شركة في الدول الأقل نمواً وتبين أن الخصخصة ساعدت على تحسين الأرباح والإنتاجية والاستثمار والعائدات بحقوق المساهمين وكذلك على فرص التشغيل مرتين أو ثلاثاً.

والشكر مفضل خطاب (قبل أن يصير وزيراً لطعام الأعمال العام) دراسة أخرى تؤكد نجاح تجربة نقل ملكية الشركات من الدولة للقواعد الخاص، وبما فيها أن البيانات زادت بنسبة 70٪ في 20 شركة من نتائج القواعد الخاص، وارتفعت العائدات على الاستثمار قبل خصم الضرائب بنسبة 268٪ في 19 شركة وتحسنت أرباح الأعمال بنسبة 396٪ في 27 شركة، وأعيد تصويب الهيكلة المالية بنسبة 782٪ في 23 شركة.

نتائج القواعد الخاصة:
أن الاستثمار لا يخصص ولا يمتد.
ولأن تزييف مبرمج للخصخصة شكلاً ومضموناً.
والترتيب أقرب لآخر غير مصلحة الدين بالدين.

تعزيز شعور العاملين بالولاة والانتصاه لشركاتهم باعتبارهم ملاكاً.

إيجاد طاقات العمل والقوى مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

الشعور بالأحسان مما يؤدي إلى زيادة الجهد المطلوب لتأمين الربحية.

إشراك العاملين في دراسة الظروف المالية مما يؤدي إلى سمة ابتكارهم وزيادة الخبرة لديهم.

الحرص على خفض التكاليف وترشيد الاتفاق وسيلة مفهوم الحرص على المال العام.

● هل تحقق واحد من هذه الأهداف ؟
الأجابة : لا بأخذ العريض.

ويمكن قياس مدى النجاح وقلة بمقارنة نتائج الإسيوب الحالية بأحدى عشرة دراسة ميدانية أجراها البنك الدولي حول مشروعات الخصخصة حول العالم.

الدراسات عرضها جون نيلز الصغير باليك الأولى تحت عنوان عائدات الخصخصة في الاقتصاديات الوطنية، إلى جانب دراسة خاصة أعدتها الدكتور مختار خطاب وكيل وزارة قطاع الأعمال المصرية. قبل أن يصير وزيراً.

1 - الدراسة الأولى أجريت عام 1994 في 18 دولة واختارت عينة تضم 61 شركة تبين أن الأرباح الخاصة حققت زيادات ملحوظة في المبيعات والأرباح والاستثمارات وتحسنت أرباحها في الإله وفوقت مزيداً من الفرص الوظيفية (مكس ما يقلل أن الخصخصة تزدى إلى البطالة وتسريع العمل).

2 - الدراسة الثانية أجريت عام 1995 في 4 دول واختارت 12 شركة علاته وتبين أن 11 منها حققت تحسناً ملحوظاً في الموارد المالية.

والاستثمارات وهي أمر تفكس على مستوى العالمية لجوانية المملكتين.

3 - الدراسة الثالثة عام 1996 أجريت على 5 شركات عملاقة في الأرجنتين وتبين أن الأرباح الخاصة نجت من إعادة ترتيب الهياكل المالية في 4 شركات وتحسين الأرباح الاقتصادي وزيادة الإنتاجية من حيث الكم والجودة كما ككت رضا الحكومة والمستثمرين وتبينت استجابات العمال بين مزيد ومخارج.

4 - الدراسة الرابعة 1997 وأجريت على عشر شركات صنائية كبرى في بنغلاديش وتبين أن 7 منها حققت نتائج متعززة في الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة المالية. كما انخفضت تكلفة الإنتاجية ما بين 18٪ إلى 221٪.

5 - الدراسة الخامسة 1997 أجريت على 500 شركة وسط أوروبا وخصاسة في جمهوريات تشيكيا والنمور وبولندا وتبين أنها جميعاً حققت خفضاً في التكلفة ومبيعات أسرع من الشركات التي مازالت خصخصة للقواعد العام وزادت مساهمة الملكية ووقع أن برنامج الخصخصة بدأت بتسريع هزيمة كبيرة من العمال لا أنها وفقت فرصاً كبير للعمل بعد عامين من الانتقال للملكية الخاصة بينما عززت مشروعات الدولة من توفير أي فرصة عمل.

والباقي، إن كل شركات الإسيوب خارج البورصة فلا قيمة سوقية للأسهم وهي ممنوعة التداول وغير قابلة لتدبير الخصفانية، ولا كحد يعرف منها شيئاً بالرة. (استثناء تركيز طية بامر سبل).

السؤال الثالث: هل تتم إدارة هذه الشركات بكفاءة ؟

الأجابة : لا بدليل أن مجلس الوزراء خصص جزءاً من اجتماعه مساء 27 نوفمبر الماضي لدراسة وضع شركات الخدمات للأحابة.

ولا أحد يعرف حجم الخسائر التي تدهيها. رغم أن اتجاهات العاملين حصلت على ميزة نسبية عالية عند توقيع صفقة البيع فقد تم تخفيض رؤوس أموال الشركات للأحابة الثلاثة. أمون ومجلس وأيو سبله، على 25 مليوناً إلى 5 ملايين جنيه لكل منها، أي أنها بيعت بنحو 220٪ من القيمة الحقيقية.

ومسبب التخفيض حصص القطاع الخاص بكمية ضئيلة فالصحة 20٪ من قيمتها.

وتعود هذه الحصص إلى 9 عائلات هي:

عائلة محمد رشيد 75 قفا و794 سهماً منها 25267 سهماً في أمون و25261 سهماً في

مفوض و25266 سهماً في أبو سبل.

عائلة المصري (محمد وأبو) 4316 سهماً ومك الديمالى 862 سهماً وخوري، مروج جان وأسكندر

وشفيق وإيفت ماريه 2773 ونزاد، جرجس 215 سهماً وأبازوروس (محمدين ومديلة) 3323 سهماً ومحمد سامح محروس 6555 سهماً وعادل طيبر

1774 سهماً وكامل جرجس مينا 1746 سهماً.

أشياء أخرى

السؤال الرابع: هل تتبهرت الأرباح وهل شق جيل جديد من أصحاب العاملين طريق نحو الأثرة العليا ؟

الأجابة : لا.

بالعكس قلت النخبة الإدارية القيمة مستمرة. رغم أنها السبب الرئيسي في كل التكاثر التي لحقت بالشركات. وبالتالي استمر طرار الإدارة الناحية الشائع بين شركات القطاع العام. كل هذه النتائج تتناهي شاملاً مع الأرباح التي سدت التكاثرية فلهذا خطب إلى تحصيلها عند بدء التجربة، وهذا ليس بامر.

تحويل الأسلوب الإداري والتطبيقي إلى تنظيم أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

تحويل العامل من أمير إلى ملاك، مما يشجعه على الإنتاج بأعلى فاعلية.

مجلد عبيد	اسم كاتب المقال :	الخصخصة	موضوع الرئيسي :
٣٠١٩	رقم العدد :	في مصر . عام	موضوع الفرعي :
٢٠٠٠/١٢/٢٤	تاريخ الصدور :	العالم اليوم	مصدر :

تقرير إقتصادي أمريكي يرصد:

مؤثرات إيجابية لبرنامج الخصخصة

المصري

خطوات جادة في قطاعات الكهرباء والطيران والبتترول

٢٠ كتاب: مجدي عبيد:

رصد تقرير إقتصادي أمريكي عدة مؤثرات إيجابية بشأن برنامج الخصخصة المصري، وأكد التقرير زيادة وضوح البرنامج للفترة المقبلة، وساق عدة أمثلة تدل على صحة استنتاجاته. صدر التقرير عن وحدة الدعم والتعاون لبرنامج الخصخصة التي تشرف عليها مؤسسة كارناي وتمولها الحكومة الأمريكية وتركز التقرير حول متابعة برنامج الخصخصة المصري خلال الفترة من إبريل إلى سبتمبر 2000. ومن أبرز الإيجابيات التي رصدتها التقرير قيام وزارة قطاع

« أعمال بتحديد مبالغ من 65 شركة يتم بيع حصة الدولة فيها» مبالاة على حصول وزارة الاتصالات والمعلومات على موافقة لبيع حصة قدرها 20٪ في الشركة المصرية للاتصالات. ولت التقرير النظر إلى أن الحكومة قامت باتخاذ خطوات جادة نحو خصخصة قطاع الكهرباء، وتم إصدار قانون جديد من أجل تمويل الهيئة المصرية العامة للكهرباء إلى الشركة

المصرية القابضة للكهرباء في ظل القانون رقم 159، كما تم إنشاء صراف الكهرباء وجهل حماية للستهلاكه ويقوم الجولان بتابعة وتنظيم جميع الأمور المتعلقة بتوفير الكهرباء ودعم المنافسة القانونية في مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وتضمن التقرير اشارة إلى إعلان وزارة النقل الانسحاب من الدراسات الخاصة بتحويل شركة مصر للطيران إلى شركة قابضة تتبناها نحو 12 شركة تابعة تعمل في مجال الخدمات الأرضية والصيانة مشيرة إلى أنه يتم حاليا اجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتحويل هيئة الطيران المدني وهيئة ميناء القاهرة الجوي إلى هيئة اقتصادية.

• ونقل التقرير عن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في الكلمة التي ألقاها خلال مؤتمر اليورو-موني قوله بأن وزارة البترول في مرحلة الاعتماد

والانضباط لاولى عمليات الخصخصة في هذا القطاع، حيث سيتم خصخصة بعض الكيانات في قطاع البترول والتوزيع، وسوف يتم بيع حصص ليبيا لمستثمرين من القطاع الخاص. ولكر التقرير أن وزارة الاسكان والراق والبن الجديدة تقوم حاليا بدراسة 19 مشروعا خاصا بالمياه والصرف الصحي، ستندف وفقا لنظام BOOT ومن خلال حقوق الانتفاع، ومن خلال منع سيطرة من الدول والمؤسسات الملائمة.

كما لاحظ التقرير استمرار اعتماد وزارة الصناعة برغم مستويات الكفاءة وتحسين معايير المنتجات المصرية والبحث عن طرق مختلفة لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ورصد التقرير تعليق وزارة التورين والتجارة الداخلية أنشطة الخصخصة في أعقاب نقل سبع شركات للمجمعات الاستهلاكية إلى وزارة قطاع الأعمال العام لتتبعها والارشاف على عمليات خصصتها

الخصخصة فى مصر
من الناحية الاقتصادية -
قطاع البنوك

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع البنوك

الترتيب	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٣٢	نوفمبر ٢٠٠٠	١٥٣	كتاب الاهرام الاقتصادى	احمد خليل الصبح	الاطار التشريعى لخصخصة البنوك لى مصر
٦٠	نوفمبر ٢٠٠٠	١٥٣	كتاب الاهرام الاقتصادى	امنية امين حلمى	خصخصة البنوك والمكاسف

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الصبح
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الإطار التشريعي لخصخصة البنوك في مصر الأستاذ أحمد خليل الصبح*

مقدمة:

شهد عالمنا المعاصر العديد من التطورات السريعة والمتلاحقة التي ساهمت في صياغة مناخ جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية، تقوم بصفة أساسية على الابتكار والمنافسة وقد ساهمت تلك التطورات جميعها في حدوث تغيرات جذرية على الساحة المالية والمصرفية، سواء فيما يتعلق بإزالة الحواجز بين أسواق المال المختلفة، أو استحداث مؤسسات مالية جديدة، أو تكريس الجهد والفكر المصرفي البناء في ابتكار منتجات وآليات مستحدثة للتمويل الدولي.

وكان من الضروري أن تولكب مصر هذه التغيرات، بعدد من الآليات والوسائل أهمها التشريع الذي يعد أحد الأدوات الحاسمة والمؤثرة التي تمتلكها الدولة في تحقيق أهدافها وخاصة إذا ما جاء تعبيراً صادقاً وأميناً عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

ويحاول هذا الفصل أن يلتقي الضوء على الإطار التشريعي الحاكم للعمل المصرفي في الماضي والحاضر، ومحاولة استشراف آفاق المستقبل، من خلال تناول عدد من النقاط الرئيسية أهمها دور البنوك في تحقيق التنمية في مصر؛ وأسباب اللجوء إلى الخصخصة في البنوك، والوضع الحالي للبنوك العامة والخاصة، وتطور التشريعات الحاكمة للعمل المصرفي، والإطار التشريعي الحالي، ومستقبل العمل المصرفي في ضوء التشريع الحالي.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. خليل الضيع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

(أولاً) البنوك : دورها وأوضاعها ودوافع تطويرها:

(١) البنوك ودورها فى التنمية فى مصر:

تلعب البنوك دوراً بالغ الأهمية فى عملية التنمية، فهى تقوم بدور الوسيط المالى الذى يعمل على تجميع المدخرات ثم يقوم بتوجيهها الى أوجه الاستثمار المختلفة مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، وتتزايد أهميتها فى الدول النامية ومنها مصر لسد الفجوة الاستثمارية للقائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث أن الإذخار المحلى هو صعب عملية التنمية، خاصة وأن الإذخار الأجنبى لا تزيد نسبته فى أى من الدول النامية عن ٥% من الناتج المحلى الإجمالى، الى جانب أن البنوك هى المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية وإختيار الأساليب اللازمة لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ وتزداد أهمية السياسة النقدية والائتمانية إذا علمنا انه لا يرجى نجاح لخطط التنمية إذا لم تأخذ العوامل للنقدية فى حساباتها، كما أن السياسة النقدية والائتمانية غير المتلائمة تجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وتتمثل صعوبة إدارة هذه المسألة فى التوفيق بين متطلبات الاستقرار النقدى ومتطلبات النمو الاقتصادى.

وهكذا تتضح معالم الدور الملقى على عاتق الجهاز المصرفى ويمثل فى تعبئة الموارد ثم حسن استخدام هذه الموارد ويضاف اليهما تهيئة المناخ اللازم لتحقيق التنمية بأعلى معدل ممكن وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.

هذا ويمكن إيجاز الدور التنموى الذى يقوم به الجهاز المصرفى فى ما يلى:

- تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو للمستثمرين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة فى رؤوس أموال تلك المشروعات.

- العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالى ونقدى لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مع توفير مزيد من توظيفاتها فى المنطقة، وذلك لتلبية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية. وبالتالي تخطى أحد المعوقات الرئيسية التى تؤثر على حجم الاستثمار فى البلاد.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- تدعيم علاقتنا مع أسواق المال العالمية وتوفير التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل تجارتنا مع العالم الخارجى، ودعم - ورفع - الأسواق الخارجية لمنتجاتنا والترويج لها باستخدام الوسائل المستحدثة للارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية.

- مساعدة الحكومة فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى والفمخصة بوسائل عديدة أهمها المساهمة فى شراء أسهم المشروعات المطروحة والمساعدة الفنية للبرنامج فى مختلف مراحله: التقييم والترويج والبيع.

- القيام بدور هام فى تنشيط سوق المال المصرى من خلال:

- جانب العرض بتوفير الأوراق المالية المطلوبة للسوق سواء كانت أسهم البنوك التى ترغب فى زيادة رأسمالها أو التى تود توسيع قاعدة ملكيتها.

- جانب الطلب عن طريق الشراء المباشر للأسهم والسندات من السوق لتكوين المحفظة المالية للبنك أو عن طريق صناديق الاستثمار التى تقوم بإنشائها فضلاً عن المساعدة فى إنشاء الشركات الداعمة لنشاط السوق مثل السمسرة والترويج للاكتتاب والحفظ المركزى وغيرها.

- تعد البنوك أداة رئيسية فى يد الحكومة للتحكم فى حجم الاستثمار وتوزيعها القطاعى، وإعطاء مزايا إضافية لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تلعب البنوك دور كبير فى خلق فرص العمل وتوليد الدخول سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التى تساهم فى إنشائها.

- دورها الاجتماعى الكبير فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات وغيرها، إضافة إلى دورها فى الظروف غير العادية مثلما حدث فى أزمتات الزلزال والسيول.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد خليل الضيع
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الإهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

(٢) دوافع الخصخصة في البنوك:

لاشك أن إتجاه مصر ضمن معظم دول العالم لتحرير أسواقها وخصخصة مشروعاتها الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي، جاء انكاسا لرغبتها في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح الأداء في بنوكها العامة، وهو ما يتضح تفصيلا في عدد من النقاط:

١ - مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية التي تولجها العمل المصرفي وأهمها:

- تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والتوريق وخدمات التأمين.

- تزايد إقبال المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك وخاصة في مجال شراء اللواتير بالجملة وتقديم خدمات حفظ حسابات وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصدار السندات والأسهم في أسواق المال مما أدى إلى تناقص نسبة الاقتراض من البنوك إلى جملة ما تحصل عليه الشركات من تمويل في معظم دول العالم حيث تراجعت هذه النسبة على سبيل المثال في فرنسا من ٣٥ % عام ١٩٨٣ إلى ١٦ % عام ١٩٩٣.

- تزايد إقبال الأفراد إلى تمويل مدخراتهم بالبنوك إلى أدوات استثمار في سوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات.

- التوسع في الخدمات الإلكترونية عن طريق توظيف التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والحسابات الآلية، ومن أمثلة ذلك تنفيذ العملية المصرفية باستخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الانترنت.

- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج بين المصارف والمؤسسات المالية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة، ومثال ذلك إنعماج مصرفي سيتي بنك الأمريكي مع سالون سميت باريس، ليكوّن أكبر بنك في العالم يخدم تجمعا يصل إلى بليرن نسمة.

٢ - تزايد الضغوط الدولية على مصر لتحرير القطاع المصرفي. فبعدما تم قطع شوط لا بأس به في هذا المجال في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الإهمام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الصلندوق والبنك الدوليين جاء توقيع مصر فى ديسمبر ١٩٩٧ ضمن ٧٠ دولة على إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المالية فى إطار منظمة التجارة العالمية لتضع سقف زمنى للتحرير حيث التزمت مصر ضمن مجموعة الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلى بنسبة ١٠٠٪.

٣ - تحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول الى المصارف الشاملة وتعميق المشاركة فى الثروة المصرفية المصاحبة لثورة الإتصالات وجذب تقديم التكنولوجيا المصرفية المتقدمة، ومنح رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافى واللوعى للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة، وإيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطر وتعمية سوق رأس المال.

٤ - الخصخصة فى مجال البنوك تأتى فى إطار المنظومة التشريعية الجديدة التى تتفق مع المرحلة النهائية للإصلاح الاقتصادى. وتعد رسالة الى العالم بأن مصر على أعقاب مرحلة جديدة من الانطلاقة الاقتصادية الجديدة فى إطار آليات السوق الحر واستمرارا لسياسة إصلاح القطاع المالى لضمان سلامة المعاملات المصرفية والمالية، وتجذب العديد من الطرقات والكوارث والتجاوزات التى كشفت عنها الانتهيات الآسيوية.

٥ - الخصخصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء فى التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى حيث أن البدائل الأخرى مثل الدمج والتحالفات الاستراتيجية تواجه فى المرحلة الحالية عقبات عديدة أهمها اللبائين الكبير فى الهياكل المالية والتوظيفات الاستثمارية للبنوك فضلا عن مشاكله الروتينية والبيروقراطية فى القطاع العام. ولذا لا يمكن إتباعها إلا فى الحالات التى تسمح بذلك، حيث تلوى الحكومة دمج البنوك العقارى العربى مع العقارى المصرى، ولكن ليس محلى ذلك أن الخصخصة هى أفضل الطرقات لزيادة القدرة التنافسية، ولكنها فى الحالة المصرية تعد خطوة أساسية فى سبيل إطلاق حرية هذه البنوك لعملية التطوير المرتقبة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

(٢) الوضع الحالي للبنوك العامة والخاصة:

لعله من الضروري أن نستعرض أوضاع الجهاز المصرفي بشكل عام، والبنوك العامة بشكل خاص، حتى نتعرف على القطاع المستهدف بصورة أكثر واقعية ففي مصر ٨١ بنكاً، منها أربعة بنوك عامة تجارية، وبنكان عقاريان، وبنك للتنمية الصناعية وبنك للتنمية والاكتنام الزراعي، والباقي موزع ما بين بنوك مشتركة أو فروع لبنوك أجنبية ويمكن التعرف على أوضاعها من خلال استعراض عدد من المحاور الرئيسية:

(أ) وضعية المصارف المصرية بالنسبة للمصارف العربية:

يتكون القطاع المصرفي العربي من ٣٣٨ مصرفاً تجارياً، منها حوالي ٢٤٣ مصرفاً محلياً، و ٩٥ مصرفاً غير محلي، كما يضم هذا القطاع ٩٦ من المصارف المتخصصة والمؤسسات المصرفية التي تعمل في مجالات الاستثمار والإقراض الصناعي والزراعي والإسكاني وتنمية الريف، وتوفر هذه المصارف والمؤسسات خدماتها عبر شبكة تضم ٩١٦٩ فرعاً. وعن وضعية البنوك المصرية بالنسبة للجهاز المصرفي العربي فيمكن استعراضها من خلال قراءة سريعة لما ورد بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ مقارنة بالعالم السابق في عدد من النقاط التالية:

- تشكل المصارف المصرية حوالي ٢٠٪ من إجمالي عدد المصارف الموجودة في الدول العربية.

- متوسط نسبة الكثافة المصرفية في مصر (عدد الفروع لكل ١٠ آلاف نسمة) أقل من ٠,٣ مقابل ٠,٤ كمتوسط عام للدول العربية.

- بلغت نسبة نمو إجمالي الموجودات بالمصارف المصرية ١٣,٢٪ مقارنة مع متوسط عام بلغ ٦,٧٪ بالنسبة للدول العربية.

- تبلغ نسبة الودائع إلى إجمالي الخصوم ٧٣,١٪ في مصر مقابل متوسط عام بلغ ٦٣,٤٪ بالنسبة للدول العربية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع البنوك	رقم المجلد :	١٤٣
المصدر :	كتاب الأهرام الإقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- جاءت مصر فى المركز الثانى من حيث القيمة الإجمالية للودائع المصرفية، وذلك بعد السعودية حيث بلغت فى الدولتان ٥٧,٥ و ٤٧,٣ مليار دولار على التوالى.

- بلغت نسبة الودائع الإجمالية للناجح المحلى الإجمالى ٤٠ ٪ فى مصر، مقابل متوسط عام بلغ ٥٠ ٪ بالنسبة للدول العربية.

- بلغ نصيب قطاع الصناعة، من الائتمان للقطاعات الاقتصادية ٣٥,٨ ٪ فى مصر مقابل ١٧,٨ ٪ للدول العربية، فيما بلغ نصيب قطاع التشييد والإسكان ١٠ ٪ مقابل ١٥,٣ ٪ للدول العربية أيضا.

- زادت نسبة القروض قصيرة الأجل من إجمالى رصد القروض المصرفية المقدمة فى مصر عن ٧٠ ٪، مقابل نحو ٥٢,٢ ٪ و ٥٤,٧ ٪ و ٥٨,٧ ٪ فى الإمارات وبنس وقطر.

- بلغت نسبة زيادة القواعد الرأسمالية ١٥,٨ ٪ فى المصارف التجارية المصرية، مقابل نحو ١٠,١ ٪ للدول العربية.

- بلغ معدل رأس المال منسوب إلى إجمالى الودائع للمصارف التجارية العربية ما يزيد عن ١٠ ٪ فى مصر، مقابل ١٥,٣ ٪ فى الدول العربية.

- بلغ المعدل الأساسى لرأس المال للمصارف المصرية ١١,٩ ٪ مقابل ٩,٧ ٪ بالنسبة للدول العربية.

(ب) تطور أداء البنوك المصرية خلال عام ١٩٩٧/٩٦ مقارنة بالعام السابق:

تشير مؤشرات تطور أداء البنوك المصرية خلال عام ١٩٩٧/٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٦/٩٥ الى ما يلى:

الودائع:

- ارتفاع إجمالى الودائع من ١٧٤ مليار جنيه الى ٢٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٥ ٪.

- ارتفاع إجمالى الودائع بالعملة المحلية من ١٢٤ مليار جنيه بأهمية نسبية قدرها ٧١,٣ ٪ الى ١٥١ مليار جنيه بأهمية نسبية قدرها ٧٥,٦ ٪.

مكتبة الأبحاث للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم التسلسل :	١٥٣
المصدر :	كتاب الإهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- انخفاض إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية من ٤٩,٩ ما قيمته مليار جنيه إلى ٤٨,٦ مليار جنيه.

مصادرها:

- أما مصادر هذه الودائع لعام ١٩٩٧/٩٦ وفقا لقطاعات الاقتصاد القومى فيأتى فى مقدمتها القطاع المائلى بنسبة ٥٩٪، ثم قطاع الأعمال الخاص بنسبة ١٦٪، ثم القطاع الحكومى بنسبة ١٤,٥٪، ثم قطاع الأعمال العام بنسبة ١٠٪، ثم العالم الخارجى بنسبة ٧٪.

الإقراض والخصم:

- زادت أرصدة الإقراض والخصم من ١٢٨,٨ مليار جنيه إلى ١٥٢,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨٪.

توزيعها:

- احتل قطاع الأعمال الخاص المرتبة الأولى فى الحصول على أرصدة الإقراض والخصم بنسبة ٥٤,٢٪، ثم قطاع الأعمال العام بنسبة ٢١٪، ثم للقطاع المائلى بنسبة ١٢٪، ثم القطاع الحكومى بنسبة ١٠,٦٪، ثم العالم الخارجى بنسبة ٩٪.

- توزعت أرصدة الإقراض والخصم بين ٧٥٪ منها بالعملة المحلية، والباقى بالعملات الأجنبية.

- أما توزيعها وفقا للنشاط الاقتصادى لغير الحكومة، فقد جاءت الصناعة فى المركز الأول بنسبة ٣٥٪، ثم التجارة بنسبة ٢٧,٦٪، ثم للخدمات بنسبة ١٩٪، كما يحصل قطاع الزراعة على نسبة متدنية لا تتعدى ٢,٧٪.

البنسوك العامة:

- وعلى صعيد البنوك العامة فقد زاد إجمالي رؤوس أموالها من أربعة مليارات جنيه فى يونيو ١٩٩١ إلى ستة مليارات فى يونيو ١٩٩٧، وزادت الاحتياطيات من ١,٤ مليار

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المخصص	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصنّف :	كتاب الامرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الى ٢,٣ مليار، وزادت المخصصات لبند الدين المشترك في تصليها من ٤,٧ مليار الى ١٦,٦ مليار، وانخفضت للقرضات قبل البنك في الخارج من ٨,٣ مليار الى ٣,٨ مليار، وزادت الودائع من ٨١,٦ مليار الى ١٧٦,١ مليار، وزادت أرصدة الإقراض والخصم من ٤٣,٣ مليار الى ١١٦ مليار.

- أما عند مقارنة أداء البنوك العامة بالبنوك الخاصة فوجد أن الصورة تتغير كثيرا، فأرقام الربحية والنمو متدنية، وخاصة في البنوك المتخصصة حيث لم يتجاوز العائد على الاستثمار في أفضلها نسبة ٤٢ في الألف، والعائد على حقوق الملكية أقل من ٨٪ والمخصصات لمواجهة الخسائر تبلغ نسبتها ٧٤٪ من صافي إيرادات النشاط، كما أنها تعاني من محفظة قروض صعبة، ومن عدم كفاية المخصصات رغم ضخمتها ومن ضعف القوة الإيداعية، ومن تدني التصنيف الائتماني الدولي، وكل ذلك أدى الى ضعف الأداء بشكل عام، مما أدى لعدم قدرتها على الاحتفاظ بحصتها في السوق نظرا لمحدودية قدرتها التنافسية.

ثانيا) الإطار التشريعي للعمل المصرفي:

(١) تطور التشريعات المصرفية:

شهد الجهاز المصرفي في مصر تطورات عديدة متيابة اعتبارا من منتصف القرن الماضي وحتى الآن، يمكن تقسيمها الى خمس مراحل، هي:

للمرحلة الاولى (١٧٦٠-١٨٨٠):

تميزت هذه الفترة بالعمليات المشمرة من خلال قروض الخديوي، وقد تأسس خلال هذه الفترة بنك الأتجار المصري (١٨٦٤)، والذي اندمج في بنك باركليز في عام ١٩٢٥. وعلى إثر ذلك تم تأسيس كل من البنك العثماني (١٨٧٦) وبنك باريس للخصم (١٨٦٩) وبنك الكريديو ليونيه (١٨٧٤). ولم يمارس بنك الإتمان الزراعي بنفسه إلا العمليات الخاصة. بأذن الخزائن الخديوية. وحذا حذوه بنك الإتمان العقاري الفرنسي. وقد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الصبح
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- حدث كثير من البنوك الأوروبية، وخاصة الفرنسية، نفسها ملزمة بتقديم تسهيلات إنتمانية إلى الحكومة المصرية.

المرحلة الثانية (١٩١٤-١٩٥٧):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بإزدهار البنوك التجارية. وقد جاء هذا الازدهار نتيجة لنمو الودائع المصرفية بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار القطن المصرى بشكل كبير. ثم أنشئ أول بنك وطنى فى مصر عام ١٩٢٠ باسم بنك مصر، وساهم هذا البنك فى وضع أسس التنمية الصناعية، وإنشاء شركات وطنية لتدعيم الهيكل الاقتصادى المصرى. وارتبب على نجاح بنك مصر فى تحقيق أهدافه إنشاء بنوك وطنية أخرى بدلت ببنك القاهرة عام ١٩٥١ ثم تلاه بنك الجمهورية.

وقد صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ كأول محاولة لتنظيم أعمال البنوك فى مصر، ونص على اعتبار البنك الأهلى المصرى بنكاً مركزياً مع تصدير إدارته وزئاء أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ تعمدت البنوك الأجنبية الاحجام عن تمويل محصول القطن وغيره من أوجه النشاط الاقتصادى الرئيسية مما جعل البنك الأهلى المصرى بمعاونة بنكى مصر والقاهرة يقومون وحدهم بهذا العبء الكبير.

المرحلة الرابعة (١٩٥٧-١٩٧٤):

وبنتيجة لما سبق تم إصدار قانون تصدير البنوك رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والذي قضى بأن تتخذ جميع البنوك شكل الشركات المساهمة المصرية، وأن تكون ملكية أسهمها وعرضية مجالس إدارتها للمصريين وحدهم.

وبإنشاء لجنة للتخطيط القومى فى عام ١٩٥٧ بدلت مرحلة جديدة تطلب تعبئة الموارد المقابلة لمطالب، التنمية الاقتصادية، وكان من الضرورى تهيئة الجهاز المصرفى لأداء وظيفته المرجوة فصدر قانون البنوك والإئتمان رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٧ لمعالجة اللغزات القائمة فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، وإعطاء البنك المركزى سلطات أوسع

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

فى توجيه الائتمان والإشراف على البنوك وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية وفقا للخطط العامة للدولة.

وفى الثالث عشر من يوليو ١٩٥٧ أخضعت البنوك للإشراف الكامل للبنك المركزى (البنك الأهلى المصرى) وأن يستخدم فى سبيل تحقيق أغراضه الوسائل الآتية:

- التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى.

- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية.

- مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى.

- إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.

- يكون للبنك المركزى مجلس إدارة يباشر السلطات المخولة طبقا لأحكام هذا القانون.

لما عن علاقة البنك مع الحكومة فقد حددنا فى:

- يقدم البنك بأعمال مصرف لحكومة ولا يفتاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها ويجوز للبنك - بعد موافقة مجلس إدارته - أن يقوم بالأعمال المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بالشروط ذاتها.

- ينوب البنك عن الحكومة فى إدارة الدين العام وإصداره، والقيام بخدماته واستهلاكه، ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية.

- يجوز للبنك أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى، بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى. وهكذا، على أن تزدى خلال، إثنى عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها، وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك وذلك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها.

مكتبة الإقفل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

وفيما يتعلق بالرقابة على البنوك التجارية:

- يعتبر بنكاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة.

- يحظر على البنك التجارى أن يباشر العمليات الآتية:

(أ) التعامل فى المنقول أو العقار بالراء أو البيع أو المقايضة فيما يلى:

- العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو لتتريفيه عن موظفيه.

- المنقول أو للعقار الذى تؤول ملكيته الى البنك لإفاء لدين له قبل الغير، على أن يقوم البنك بتصفيته خلال سنة من أيلولة الملكية بالمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار. ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة فى ظروف معينة.

(ب) إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب.

(ج) قبول الأسهم التى يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان، أو للتعامل فى هذه الأسهم أو امتلاكها، ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها الى البنك وفاء لدين له قبل الغير، على أن يبيع البنك هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية.

ويجوز وفقاً لمقتضيات حالة الإئتمان فى هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية:

- تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية استثمار الأموال فيها، وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة فى قيمتها، وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات.

- على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى، ويدون قيد دائن، بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعيدها البنك المركزى.

فضلا عن صدور عدد من المواد فيما يتعلق بالرقابة على البنوك غير التجارية ووسائل تنظيم الإئتمان وإحصائيات الإئتمان والمقنونات وتلى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بالنظام الأساسى للبنك المركزى فى ١٥ يولية ١٩٥٧، ثم باللائحة التنفيذية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخاصة	اسم كاتب المقال :	أحمد حليل الضيع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الإقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

لقانون البنوك والائتمان فى ١١ نوفمبر ١٩٥٧، وأصبح البنك الأهلى المصرى هو البنك المركزى للدولة، ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ يبيض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك وأهمها: يجب أن تتخذ البنوك التى تعمل فى جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية ويعتبر فى حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الأجنبية التى تعمل فى مصر، ويشترط فى هذه الشركات أن تكون أسهمها جميعها إسمية تكون مملوكة لمصريين دلتما، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه.

ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠، الذى حظر على البنوك التجارية إعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية، وكذلك لا يجوز للبنوك العقارية أو البنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع لأى عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارة البنك شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية.

وقد تمثلت أهم التشريعات بعد ذلك فى تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بموجب القانونين رقمى ٣٩ و ٤٠ الصادرين فى ١١ فبراير ١٩٦٠، ثم تأميم البنك البلجيكي والدولى بمصر فى أول ديسمبر ١٩٦٠ بموجب القانون ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠. وتأميم البنك الأهلى المصرى فصلت اختصاصات البنك المركزى عن الأعمال المصرفية العادية التى يمارسها.

ثم صدر فى ١٩ يولية ١٩٦٠ القانون رقم ٢٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ الصادر فى ٧ نوفمبر ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة مستقلة باسم البنك المركزى المصرى مباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى طبقاً لقانون البنك والائتمان. ويؤول إليها كل ما يتعلق بوظائف البنك المركزى من أصول وخصوم البنك الأهلى المصرى اعتباراً من أول يناير ١٩٦١، على أن يظل البنك الأهلى كبنك تجارى مسجل لدى البنك المركزى.

وأعقب ذلك صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من قولتين يوليو الاشتراكية الذى أصبحت بمقتضاه جميع البنوك تابعة للقطاع العام. ويصدر قوانين التأمين روى تنظيم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	التخصص	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الطبع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الشركات فى مجموعة متجانسة تشرف عليها وتوجهها مؤسسات عامة وكان أن إختصت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالإشراف على الجهاز المصرفى متعاونة مع البنك المركزى.

وعقب التأميم اتخذت بعض الإجراءات التنظيمية المتعلقة بنصفية بعض البنوك وإندماج البعض الآخر سواء أصغر حجمها أو لسهولة حالها بحيث اقتصر عددها فى أكتوبر ١٩٦٣ على خمسة بنوك تجارية وثلاثة بنوك عقارية وبنك صناعى وبنوك التعميل الزراعى والتعاونى. وجميعها مسجلة لدى البنك المركزى. وبهذا الإندماج اكتمل البنك المركزى رقبيا وموجها وأقيمت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٦٦ فى ١٠ أبريل سنة ١٩٦٤.

واعتبارا من أول يولية ١٩٦٤ طبقت تجربة التخصص القطاعى، وبمقتضى هذا النظام وزعت القطاعات على البنوك الخمسة مع مراعاة الأهمية النسبية لمعاملات شركات المؤسسات المختلفة مع البنوك، على أن تشارك البنوك الخمسة فى تمويل تسويق الحاصلات الرئيسية للبلاد لما تتطلبه من تسهيلات إئتمانية كبيرة فى موسم محدد.

كما أنشئ عام ١٩٦٤ البنك العربى الأفريقى للتعامل بالعملات الحرة فقط بهدف تحقيق التعاون بين رؤوس الأموال العربية والأفريقية ولا يخضع لأحكام قوانين البنوك والإئتمان.

وحول بنك التعميل الزراعى والتعاونى بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ إلى المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى، وتختص بالتخطيط المركزى للإئتمان الزراعى والتعاونى فى حدود السياسة العامة للدولة، وحولت فروعها بالمحافظات إلى بنوك للإئتمان الزراعى والتعاونى لتأخذ شكل الشركات المساهمة وتتبع المؤسسة المذكورة على أن يباشر كل من هذه البنوك نشاطه بدائرة المحافظة ويكون مقره عاصمتها، وتعتبر توكيلات بنك التعميل للزراعى والتعاونى القائمة فروعاً لهذه البنوك.

وبحلول السبعينات بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الجهاز المصرفى، ففى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ صدر قانون السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ بتطوير الجهاز المصرفى وإدخال

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

تجربة التخصص الوظيفي للبنوك، بديلاً للتخصص القطاعي الذي كان مطبقاً منذ يولييه ١٩٦٤ فاخص البنك الأهلي بتمويل التجارة الخارجية، واختص بنك مصر بعد أن أدمج فيه البنك الصناعي بتمويل القطاع الإنتاجي، واختص بنك القاهرة بشؤون الخدمات، كما اختص البنك العقاري المصري بعد أن أدمج فيه الائتمان العقاري بخدمة شئون التشييد والإسكان، وترك للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك.

كما صدر في نفس التاريخ قرار السيد رئيس للجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء بنك ناصر الاجتماعي بفرض المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين وقرار السيد رئيس للجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء البنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية، الذي تحول في أغسطس ١٩٧٣ إلى المصرف العربي الدولي بهدف تمويل الاستثمارات بالعملة الأجنبية وتنمية التجارة الخارجية، على أن يقتصر تعامله على العملات الحرة فقط، وألا يخضع للقوانين المنظمة للمصارف والإئتمان والرقابة على النقد.

المرحلة الخامسة (منذ ١٩٧٤ وحتى الآن)

مثل ذلك فيما عرف بسياسة الإنفتاح الاقتصادي، فصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ليحل محل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، متضمناً قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبية في كافة الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط المصرفي، ويستهدف القانون إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام وللخاص لرؤوس الأموال العربية والأجنبية، وبالتالي قيام مركز مالي ونقدي في جمهورية مصر العربية يمتشى واحتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط. وتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار، هذا بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمشروعات التي تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية، وكذلك المشروعات التي تجلب للتكنولوجيا المتقدمة، وقد سبق إنشاء سوق موازية للنقد في عام ١٩٧٣ يتم التعامل فيها بسعر صرف تشجيعي، وفي سبيل تعزيز سياسة الإنفتاح الاقتصادي تضمنت توجيهات

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

السيد رئيس الجمهورية للحكومة أن يكون الإنفتاح هو القاعدة والقيود هي الإستثناء، وأن يراعى الربط بين الإنفتاح الداخلى والإنفتاح الخارجى.

ونص قانون الاستثمار على أن تكون مجالات استثمار المال العربى والأجنبى بالنسبة لقطاعات البنوك فى شكل بروتك استثمار وبنوك أعمال يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة، وأن تكون البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪.

وتسكىنا لبنوك القطاع العام من العمل فى ظروف متكافئة مع البنوك للمشاركة والأجنبية، وعلاجاً للمشكلات التى كشف عنها تطبيق التخصص الوظيفى، ومن أهمها اعتماد التوازن بين حجم الأعباء الملقاة على عاتق البنوك ومع ما هو متاح لها من إمكانيات مادية وبشرية، صدر القرار الجمهورى رقم ٦٦٣ لعام ١٩٧٥. بإلغاء نظام التخصص الوظيفى، وإطلاق مواردها وإمكانياتها، وكذا الارتفاع بمستوى الخدمة المصرفية.

وتشياً مع سياسة الإنفتاح الاقتصادى، وما تقتضيه من تدعيم لدور البنك المركزى صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى وللهيكل المصرفى، ويفرضه أعطى مجلس إدارة البنك المركزى السلطة الكاملة لتنظيم السياسة النقدية والإئتمانية والإشراف على تنفيذها بما يضمن مزاولة جميع البنوك لأعمالها فى إطار خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من سلطة البنك المركزى تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر.

كما صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى لتحرير المعاملات بالنقد الأجنبى من غالبية القيود التى كان يفرضها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧، حيث أعطى الحق للأشخاص الطبيعيين والمعنويين باستثناء الجهات الحكومية وروحدات القطاع العام بالاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يؤزل اليهم من غير عمليات

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

التصدير الملحق والسماحى - وإمكانية استخدامه عن طريق مجمع للمصارف المعتمدة، كما سمح بالتعامل الآجل فى النقد الأجنبى، وفتح اعتمادات بالعملة الأجنبية للجهات التى يتولد عن نشاطها نقد أجنبى.

وفى عام ١٩٧٦ تحولت المؤسسات المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى الى البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان. نظرا لما كشف عنه قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى عن وجود بعض الثغرات الى جانب بعض التعارض مع القوانين المحلية، فقد عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لمعالجة هذا الأمر وإعطاء مزيد من المزايا والضمانات لاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

ومع ازدياد الطلبات المقدمة الى البنك المركزى لاتشاء بنوك أو فروع للبنوك الأجنبية للعمل فى مصر، أعطيت الأفضلية للبنوك ذات السمعة الطيبة للاستفادة من خبراتها على أن يكون النشاط الغالب لها موجها فى المقام الأول لخدمة الاستثمارات اللازمة لمخططات تنمية ودعم الاقتصاد القومى، وكذلك تمويل التجارة الخارجية لتيسير التبادل التجارى مع للعالم الخارجى.

ثم جاء القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بأن يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للمسابات، ولا يجوز للمراقب أن يحصل على قروض بضمان أو بغير ضمان من البنك الذى يراجع حساباته واستثناء من ذلك يجوز بقرار من محافظ البنك المركزى المصرى الإذن للمراقب بمراجعة حسابات ثلاثة بنوك فى وقت واحد.

ثم صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة فى مصر، والذى أعفى البنك العربى الأفريقى الدولى من أحكام التأميم والقوانين المنظمة للشركات المساهمة وتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى، كما لا تسرى على بنك فيصل الإسلامى المصرى وفروعه أحكام القوانين المنظمة للهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو المؤسسات ذات النفع العام، وتسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون، كذلك تسرى أحكام المادة (١٦) من

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

قانون استثمار المال العربى والأجنبى وللنطاق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية، على أموال البنك وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته.

ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون البنك والاكتنام وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى وأهم ما جاء به بأن يجوز شطب تسجيل البنك فى الأحوال الآتية:

- إذا ثبت مخالفة أحكام هذا القانون أو أحكام لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرة بتنفيذا للأحكام المشار إليها، ولم يتم بازالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى.

- إذا تبع سياسات من شأنها الإضرار بالصلحة الاقتصادية العامة أو بمصالح المودعين أو المساهمين.

- إذا توقف عن مزاولة نشاطه.

- إذا اندمج فى بنك آخر.

- إذا أشهر إفلاسه أو تفرقت تصفيته.

- إذا تبين أن التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها إلى البنك المركزى المصرى.

- يحظر على البنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته، ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام.

- يدخل مجلس إدارة البنك المركزى المصرى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة لبنوك القطاع العام.

ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنك والاكتنام وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى، حيث أجاز لمحافظ البنك المركزى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضيع
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم المجلد :	١٥٣
المصنف :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى جمهورية مصر العربية وفق عدداً من الشروط كما صرح لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى حلة تعرض أحد البنوك للبنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالى أن يطلب من إدارة البنك توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة فى صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك بالشروط التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى وخلال السنة التى يحددها. فضلاً عن إنشاء صندوق يسمى التأمين على الدائع بالبنوك العاملة فى مصر والسجلة لدى البنك المركزى المصرى، ويخضع لشراف البنك المركزى المصرى، وألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى، ويجوز سداد رأس المال كلياً أو جزئياً بالمعادل من العملات الحرة. على أنه بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملات الحرة. وتتقدم البنوك وفروع البنوك الأجنبية للسجلة لدى البنك المركزى باستيفاء هذه الحدود خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون طبقاً للبرنامج الزمنى الذى يحدده مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الى جانب تحديد أسعار الخصم ومعدلات الفائدة على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وأجلها ومقدار الحاجة اليها وفقاً لسياسة النقد والإئتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر، وللمجلس تخويل البنوك حرية تحديد معدلات الفائدة على العمليات المصرفية التى تقوم بها.

ثم صدر للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والإئتمان، والذى أجاز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون، والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة، أن تتعامل بالعملة المحلية.

ثم تلى ذلك صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ والذى يجيز شكل القطاع الخاص المحلى والأجنبى لأكثر من نسبة ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، وبالتالي عدم خضوع تلك البنوك للموارد التى تتناول تشكيل وسلطات مجلس الإدارة فى القانون رقم

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الطبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وخضوعها للأحكام التى تنظم مجالس إدارتها فى قانون شركات الأموال.

(٢) الإطار التشريعى لخصخصة البنوك:

(أ) قانون خصخصة البنوك:

جاءت موافقة مجلس للشعب على قانون جديد برقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ينظم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام استمراراً لسياسة التحرير الاقتصادى التى تتبعها مصر منذ بداية السبعينات وقد جاء القانون الجديد فى خمس مواد، أهم ما جاءت به ما يلى:

- جواز قيام القطاع الخاص بالمشاركة فى أسهم رؤوس أموال للبنوك المملوكة بالكامل للدولة لتنفيذا لسياسة الدولة فى هذا الشأن، وخضوعاً لحكم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦، والذى يجيز تملك القطاع الخاص المصرى و، جنبى لأكثر من نسبة ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، وبالتالي عدم خضوع تلك البنوك للمواد التى تتناول تشكيل وسلطات مجلس الإدارة فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وخضوعها للأحكام التى تنظم مجالس إدارتها فى قانون شركات الأموال.

- يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزى من يمثل المال العام فى اجتماعات الجمعية العامة للبنك وذلك بالنسبة لما تملكه الدولة فى رأسماله.

- يمثل القطاع لخاص فى مجلس الإدارة بتمسبة ما يملكه من رؤسما للبنك مع حظر تملك أى شخص طبيعى بالشراء أو بالميراث ما يزيد على ٢٠٪ من إجمالى قيمة الأسهم، وإلا يتعين عليه أن يرفق أوضاعه خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ أبولة هذه الزيادة.

- سريان أحكام القوانين التى تحكم نشاط البنوك للخاصة على تلك البنوك بعد مساهمة القطاع الخاص فيها.

لرؤوع الرئىسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحد خايل الضع
لرؤوع القرعى :	ل مصر: قطاع البنوك	رقم المصد :	١٥٣
لمصدر :	كتاب الأهرام الاقصادى	تارىخ الصدور :	نولمر ٢٠٠٠

- استمرار فعالية الرقابة المصرفية من خلال الحفاظ على البنك المركزى قويا ومستقلا والتحديث الدائم للإطار القانونى والمؤس الحاكم لهذه الرقابة مع ضرورة التنسيق بين السلطات الرقابية على كل من سوق النقد وسوق المال؛ وذلك حتى تكون الملكية الخاصة فى المؤسسات أكثر فعالية من الملكية العامة. ^(١)

وعبرت الحكومة عن تلك الضوابط عمليا فى القانون واللائحة التنفيذية المقترحة التى شملت عدداً من البنود منها:

- ضوابط لمنع التحايل حول زيادة نسبة التملك على ١٠ ٪ لمساهم واحد.

- اجراءات لتحول للشركة أو البنك من للقطاع العام الى الخاص بعد بيع أى نسبة من الأسهم وتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على البنك المخصص، وأهمها تنظيم البيانات التى يجب أن تلمها الحكومة على المالك وجسيته ونسبة مشاركته فى الشركات التابعة له ونسبة مساهمة هذه الشركات فى البنك بحيث أن الشخص وشركاته التابعة لا يملك أكثر من ١٠ ٪ وذلك حتى لا يتم احتكار أسهم البنوك.

- طرح أى نسبة من البنوك للجمهور بترتب عليه خروج البنك عن أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك على عكس الحال فى شركات قطاع الأعمال العام التى لا تتحول من قانون القطاع العام الى الخاص إلا بعد بيع ٥١ ٪ للقطاع الخاص.

- اجراءات التحول من قانون القطاع العام للخاص تشمل دعوة جمعية عامة غير عادية لنظر النظام الجديد للبنك طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة ولائحته التنفيذية وما يترتب من إعادة تشكيل مجلس الإدارة وإعادة تشكيل هيكل البنك بما يتفق وأحكام القطاع الخاص.

كما أن الحكومة اخارت البديل الأكثر سلامة وأمناً فى تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال إعلانها أنها ستطرح أسهم الزيادة فى رأسمال تلك البنوك فى سوق المال وليس نسبة من الأسهم الحالية وذلك على سبيل توسيع قاعدة الملكية وللتقليل من نسبة الحصص المبيعة الى إجمالى رأس مال البنك، طالما أن البنائال الأخرى وأهمها خصخصة الإدارة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

وقد آثار هذا القانون جدلا واسعا فى الساحة الاقتصادية حول مستقبل القطاع المصرفى بعد الخصخصة، نظرا لخصوصية الدور الذى تلعبه البنوك فى مجال التنمية والإصلاح الاقتصادى، وخاصة فى شقيه المالى والنقدى، فضلا عن دورها الكبير فى الظروف غير العادية مثل الأزمات أو الحروب حيث تعتمد عليها الحكومة بشكل رئيسى فى إدارة الأزمة، إلى جانب الدور الاجتماعى الذى تلعبه من خلال استيعابها لحجم كبير من العمالة وتمويل المشروعات الصغيرة وصرف المعاشات وغيرها، والأهم من ذلك هو اختلاف الخصخصة فيها عن باقى المشروعات العامة الأخرى، نظرا لتأثير أداء الاقتصاد بشكل عام بمؤثراته الكلية المختلفة بأدائها هذا من ناحية، ووجود ظواهر خاصة بالعمل المصرفى مثل تداعى الفوائد وضرورات السيولة وضروابط استثمار ودائع الأفراد من ناحية أخرى، ومما زاد من حدة الجدل أن هذا القانون لم يضع حد أقصى لمساهمة القطاع الخاص المحلى والأجبنى فى البنوك العامة، وذلك تنفيذا لالتزامات مصر فى إتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المالية فى إطار منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التى عصفت بمعظم الاقتصادات الآسيوية وكان البنك دور كبير فى حدوثها ولدرء المخاوف التى نتجت عن صدور هذا القانون أعلنت الحكومة عددا من الضوابط والضمانات التى تحكم تنفيذ برنامج الخصخصة فى البنوك، أهمها:

- خصخصة البنوك ستتم وفق أسس معينة حسب كل حالة منفردة.
- التدرج فى خصخصة البنوك العامة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق الاكتتاب العام بحيث يكون نصيب القطاع الخاص فى حدود نسبة ٣٠٪ من رأس مال البنك لضمان عدم سيطرة فئة بعينها.
- وضع حدود قصوى لمكبات المساهمين المختلفين بحد أقصى ١٠٪ من أسهم البنك.
- مراعاة التوازن فى البورصة عند طرح أسهم البنوك العامة للاكتتاب العام بحيث لا تغطى أسهمها على أسهم قطاعات أخرى.
- توفير مزيد من الشفافية وتبلى حملة لإقناع الشارع المصرى بضرورة خصخصة البنوك كأداة هامة لجذب استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى كفاءة الأداء خاصة فى ظل أطر قانونية وتشريعية تحول دون احتكار القوة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعي :	ق مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نولمر ٢٠٠٠

أو البيع لمستثمر رئيسي لم تحظ بالتأييد لعدم الرغبة في تحقيق نوع من السيطرة والاحتكار على قطاع حيوى باللمبة للاقتصاد القومي .

(ب) قانون البنك المركزي الجديد:

كان من الطبيعي أن يأتي التفكير في البحث عن دور جديد للبنك المركزي مواكبا للتغيرات الدولية والمحلية التي مر بها العمل المصرفي، وانعكاسا للتطورات الكبرى التي شهدتها البنوك في مصر، حيث تضخم الجهاز المصرفي المصري وتعددت أنشطته، بحيث لم تعد أدوات الرقابة التقليدية تصلح لتمكين البنك المركزي من القيام بوظائفه الأساسية والضرورية وأهمها رسم السياسات النقدية والإئتمانية وإصدار النقود وإدارة الإحتياطى وتنظيم ومراقبة سوق الصرف الأجنبى والرقابة والإشراف على البنوك والقيام بالعمليات المصرفية للحكومة والبنوك ومراقبة أوضاع سوق المال.

ولذا جاء قرار الرئيس مبارك باستقلالية البنك المركزي وتبنيته لمؤسسة الرئاسة ودعم سلطاته ووظائفه الرقابية والإشرافية فى إطار الإتجاه العالمى لذلك، وخاصة فيما يتعلق بتوصيات لجنة بازل فى سويسرا والقمة المصرفية الدولية عام ١٩٩٨، والأهم من ذلك هو تحقيقا لعدد من الأهداف أهمها:

- تمكين البنك المركزي من إتباع آليات رقابية أكثر فعالية على البنوك وهى فلسفة الرقابة على النشاط والإدارة، وليس على الملكية خاصة مع بدء برنامج الخصخصة فى القطاع المصرفي.

- تمكين البنك المركزي من إسداء النصيحة النقدية المجردة للحكومة والتي قد يدفعها موقف اقتصادى معين لإحداث بعض للتجاوزات الاقتصادية الكلية.

- تمكين البنك المركزي من القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة السياسات النقدية والمالية والمصرفية التي تكفل لمراد نمو النشاط الاقتصادي، دون هزات عنيفة مثلما حدث فى جنوب شرق آسيا، خاصة مع التطورات الجذرية التي شهدتها القطاع المصرفي فى العالم.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. خليل الضع
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

وحتى يمكن للبنك المركزى تحقيق تلك الأهداف، يرى العديد من الخبراء أن إصدار التشريعات وزيادة السلطات وتحقيق الاستقلالية لا يكفى وحده لتحقيق تلك الأهداف، حيث أن العبرة بالواقع العملى والتنفيذ الفعلى من خلال خلق آليات جديدة وفعالة، والأهم من ذلك وجود الكوادر المصرية المدربة على أعلى مستوى حتى تتمكن من خلال تلك الآليات من القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية وفى هذا الإطار يرى العديد من الخبراء أن التطوير يجب أن يأخذ فى الحسبان عددا من الاعتبارات أهمها:

- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الغربية فى مجال العمل المصرفى خاصة وأن بنوكها المركزية ذات خبرة طويلة فى اتباع آليات الرقابة فى ظل اقتصاد السوق.

- إعادة النظر بصورة شاملة فى البنك المركزى من حيث نظم العمل وأساليب الإدارة والبنية الأساسية المعلوماتية واستخدام أحدث ما توصل اليه العلم والتكنولوجيا فى هذا المجال.

- ترسيخ مبادئ الدقة والأمانة والشفافية والمعاملة فى العمل حفاظاً على التاريخ الطويل والمزق للبنك المركزى المصرى الذى بدأ عام ١٩٦٠ بعد ما كان البنك الأهلى يقوم بهذا الدور منذ تأسيسه عام ١٨٩٨ وحتى تم تقسيمه عام ١٩٦٠.

(٣) مستقبل العمل المصرفى فى ضوء التشريع الحالى:

بالرغم ممن إجراءات الخصخصة قد بدأت عمليا فى البنك منذ عام ١٩٩٤، حيث تم بيع أسهم البنك العامة فى ٢٧ بنك مشترك من إجمالى ٣٥ بنك مشترك، إلا أن تلك الإجراءات لم تحظ بنفس القدر من الجدل مثلما حدث مع القانون الأخير وعلى كل الأحوال، وبصرف النظر عن مغالاة البعض فى المخاوف من الخوض فى تلك التجربة، فهناك قدر من الاتفاق على بعض الاعتبارات والضوابط التى يجب مراعاتها فى التنفيذ العملى لهذا القانون. طالما أنه أصبح واقعا عمليا فرضته ضرورات محلية وتجديبات دولية.

ورغم ما طرحته الحكومة من ضوابط لخصخصة البنوك والتى انعمت فى التشريع الأخير واللائحة التنفيذية المقترحة إلا أن العديد من الخبراء يرى أنه مازال هناك عدد من الضوابط يجب مراعاتها سواء على المستوى التشريعى أو الإجرائى، أهمها:

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١ - ضرورة إصدار قانون شامل لجميع البنوك قبل البدء فى إجراءات الخصخصة يراعى فيه الضوابط العامة وكذلك حقوق روجبات الموزعين والمقرضين.

٢ - ضرورة احتفاظ الدول بقوة تصويتية عالية، سواء عن طريق حصتها فى رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل المسهم الذهبى الذى له قوة اعتراض فى التصويت، كما هو متبع فى العديد من دول العالم المتقدمة.

٣ - ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة، وتلتزم بوضع خطة تنفيذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك المركزى، وعلى أن تكون هناك مسؤولية مشتركة فى الرقابة بين البنك المركزى المصرى والسلطة الرقابية بدولة المقر. ويجب أن تكون خطة استراتيجية المالك بشكل تفصيلى لثلاث سنوات وإجمالى لمدة خمس سنوات.

٤ - وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدى الخصخصة فى القطاع المصرفى الى تحقيق الهدف منها، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات.

٥ - ضرورة الاسفاده من تجربة السبعينات فى تحرير القطاع المصرفى، وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات لاسيما مع الأثر المالى الكبير الذى تحدثه مثل هذه الظواهر على صغار المودعين وميزان المدفوعات وسوق المال والاقتصاد بشكل عام وفى هذا الإطار تجدر الإشارة الى ضرورة وضع ضوابط للتمويل العقارى، وخاصة الترفى، لاسيما وأنه كان هناك محاولات لاستصدار قانون يسمح للبنوك التجارية بالتمويل العقارى بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والذى فرق بين البنوك التجارية والخصخصة على أساس أن الأولى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد أجل معين، أما الثانية لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسى.

٦ - مراعاة التدرج فى التطبيق العملى للبرنامج خاصة مع استمرار الحاجة لتلك البنوك فى دعم موازنة الدولة، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتمويل

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم المصنف :	١٥٣
المصنف :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

المشروعات القومية التي شرعت الحكومة في تنفيذها. وفي هذا الإطار لابد أن يطور البنك المركزي من آلياته بحيث تمتد مراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومي بآليات جديدة مرنة محفزة ونكية لتوجيه السياسات الائتمانية والاستثمارية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية، وأهمها إدارة السياسة التقنية مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم والإحتياطي التقنى جنباً إلى جنب مع سياسات فائرة على تفهم المستحدثات المصرفية وسوق المال، حيث أن متطلبات التنمية الاقتصادية سوف تصل إلى آفاق تتطلب دفع موارد هذا القطاع لتحقيق أغراض تنموية لا أن يقتصر على تحقيق أهدافه مؤقتة لمجرد تحقيق أرباح سريعة.

٧ - ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية دين شركات القطاع العام التي تصل إلى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء في طرح أسهمها.

٨ - مراعاة خصوصية البنوك عامة والبنوك العامة خاصة، وفي هذا الإطار يجب وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذى سيطرح للبيع والحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها. خاصة وأنها عملية صعبة للغاية وتتطلب جهداً ضخماً وخبرات كبيرة، لاسيما وأن طرح أى نسبة من البنوك العامة للجمهور يترقب عليه خروج البنوك عن أحكام قانون القطاع العام وخضوعه لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك على عكس الحال في شركات قطاع الأعمال العام التي لا تتحول من قانون القطاع العام إلى الخاص إلا بعد بيع ٥١٪ للقطاع الخاص.

٩ - ضمان حقوق المودعين بتشديد الوسائل الرقابية ونظم المسائلة وللجزاءات على مسئولى البنوك، وهذا يقترح البعض إدراج مادة واضحة وصريحة في قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالاً عامّة، والتقصير في المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك إلى جزاء جنائى؛ حيث أن الملكية في المؤسسات المالية لها مفاهيم تختلف عن غيرها من المؤسسات التجارية أو الخدمية، فهي لا ترتبط بحجم ما يحوّزه المالك، ولكن بقدر ما في يده من سيطرة أو إدارة، وذلك لأن البنوك توفد خدمات بأموال الغير فهي صناعة مادتها الخام أموال المودعين، وهو ما يفرض الخصوصية في مفاهيم الملكية في البنوك، ومن ثم فإن السيطرة أو الإدارة المشار إليها لابد أن تأخذ في

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصنّف :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الإعتماد على حجم ملكية الآخرين، وأيضا تصرفات الآخرين وللأوليا في الإدارة الى جانب دعم صندوق حماية أموال المودعين الذى تقرر إنشاؤه مؤخرا.

١٠ - العمل على حل مشكلة بطء إجراءات التقاضى فى قضايا البنوك أمام المحاكم العادية حتى لا تصبح قضايا البنوك لمشابهة لقضايا الشركات بدون رسيده التى تتجاوز عددها ٣٥ مليون قضية قيمتها ٢٧ مليار دولار، على أن تشمل الحلول إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك، لا سيما وأن هذه الدوائر معمول بها داخل العديد من دول العالم المتقدم إضافة إلى أن هناك دوائر متخصصة فى مصر للنظر فى قضايا الضرائب والعمال وغيرها.

التوصيات:

- ضرورة إصدار قانون شامل لجميع البنوك قبل البدء فى إجراءات الخصخصة يراعى الضوابط العامة وكذلك حقوق وواجبات المودعين والمقرضين.

- ضرورة احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها فى رأس المال أو عن طريق آليات جديدة مثل السهم الذهبى الذى له قوة اعتراض فى التصويت، كما هو متبع فى العديد من دول العالم المتقدمة.

- ضمان أن يكون المالك الجديد مؤسسة مصرفية تتميز بمركز مالى قوى وإدارة محترفة وتلتزم بوضع خطة تنفيذها بعد مناقشتها وإقرارها من البنك للمركزى.

- وضع الضوابط الكفيلة بأن تؤدى الخصخصة فى القطاع المصرفى الى تحقيق الهدف منها وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمة وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات. مع الاستفادة من تجربة السبعينات فى تحرير القطاع المصرفى وخاصة فيما يتعلق بمنع تكرار حدوث ظواهر مثل تهريب المدخرات للخارج والقروض بدون ضمانات.

- مراعاة التدرج فى التطبيق العملى للبرنامج خاصة مع استمرار الحاجة لذلك للبنك فى دعم موازنة الدولة، ومساعدة برنامج الخصخصة فى الشركات ودعم وتبني المشروعات القومية التى شرعتها الحكومة فى تنفيذها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	احمد خليل الضع
الموضوع الفرعى :	ل مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- ضرورة أن يطور البنك المركزى من آلياته بحيث تمتد لمراقبة السياسات المتبعة وأهدافها ونتائجها على الاقتصاد القومى بآليات جديدة مرنة محفزة وفكية لترجيح السياسات الإنتمانية والامتنانية لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية.
- ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية ديون شركات القطاع العام التى تصل الى حوالى ٣٠ مليار جنيه قبل البدء فى طرح أسهمها.
- وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اخذ قرار البنك الذى سيطرح للبيع والحصة المناسبة وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها.
- إدراج مادة واضحة وصريحة فى قانون البنك المركزى تعتبر أموال المودعين أموالا عامة والتقصير فى المحافظة عليها يعرض المسئول عن ذلك الى جزاء جنائى.
- إنشاء دوائر متخصصة للنظر فى قضايا البنوك.

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

خصخصة البنوك وانعكاسها

على التنمية الاقتصادية فى مصر

د. أمينة أمية حلمي*

مقدمة:

منذ عام ١٩٩١، بدأت مصر برنامجاً للتثبيت الإقتصادى والإصلاح الهيكلى، بهدف الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص للعمل، وتمهيد الطريق نحو إدماج مصر فى الإقتصاد العالمى.

وقد حققت سياسات التثبيت الإقتصادى المتبعة فى مصر خلال الفترة (٩١ - ٩٦، ١٩٩٧) ، قدر كبيراً من النجاح. فقد انخفض معدل التضخم من ٢٠٪ فى المتوسط خلال الفترة من (٨٩-١٩٩٢)، إلى ٧,١٪ فى ٩٥ - ١٩٩٦ وارتفع معدل النمو الحقيقى إلى ٥٪ تقريباً فى ٩٦ - ١٩٩٧ بعد أن كان لا يتجاوز ٣,٥٪ و ٥,٥٪ فى أول عامين من بدء جهود التثبيت. وانخفض العجز المالى من حوالى ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٩٠-١٩٩١ إلى ١,٣٪ منه فى عام ٩٥-١٩٩٦. وخلال فترة التثبيت الإقتصادى، تحول الحساب الجارى من عجز قدره ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، إلى فائض يقدر بنحو ١,١٪ منه، أما عن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى، فقد إنخفضت من حوالى ٨٣٪ فى ٩٠-١٩٩١ إلى حوالى ٤٠٪ فى ٩٦-١٩٩٧. كما أن نسبة مدفوعات خدمة الدين إنخفضت من ٧٤٪ فى ٨٩-١٩٩٠ لأقل من ١٣٪ فى ٩٦-١٩٩٧ (Subramanian, 1997).

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فهناك العديد من التحديات طويلة الأجل التى يجب أن يعمل الإقتصاد المصرى على مواجهتها. حيث يبلغ معدل البطالة الآن

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حليمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاثراء الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

حوالى ١٠٪، ووفقا لتقديرات البنك الدولى، تستطيع مصر أن تخفض هذا المعدل الى ٦،٤٪، إذا نجحت فى رفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦،٥٪ سنويا من الآن وحتى عام ٢٠٠٢ (The World Bank, 1998).

ولمواجهة هذا التحدى، ينبغي العمل على رفع مستويات الإستثمار وتمسين كفاءة الاستثمارات وضمان تمويل مستمر لها، خاصة وأن مصر تعاني من إنخفاض فى معدل الإدخار المحلى والذي يبلغ الآن حوالى ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وتؤكد العديد من الدراسات، أن القطاع المالى المتطور والكفء، يسهم فى تحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادى. وأن الدول التى تتمتع بنظم مالية عميقة ومنطوية غالبا ما تنجح فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. فالوسطاء الماليون يعملون على تعبئة المدخرات وتوفير وسائل الإدخار وتسهيل عملية تنويع المخاطر. كما يلعبون دوراً هاماً فى عملية تخصيص الموارد لإستثمارات أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى نمو إقتصادى أسرع. ولا يقتصر اهتمام الوسطاء الماليين على أفضل الإستخدامات الجارية للموارد، بل يشمل أيضا أفضل الإستخدامات فى المستقبل. ومن ثم، فإنهم يشجعون على الابتكار وهو أحد القنوات الهامة التى تدفع لمزيد من النمو الاقتصادى (Berthelemy and Varou-dakis, 1996).

ولذلك فقد إتبع مصر برنامجاً للإصلاح المالى؛ يتضمن تخفيض أو إلغاء التدخل الحكومى فى تحديد أسعار الفائدة، وتقليص دور الحكومة فى قرارات الائتمان. بالإضافة الى زيادة درجة التنافس فى الأسواق والسماح بدخول ومشاركة الأجانب وإعادة هيكلة البنوك وتعميق الأسواق. كما عملت على إصلاح البنية الأساسية المالية مثل نظم المحاسبة والمراجعة.

كما قامت مصر أخيراً بالسماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رُحاً مالها بالكامل للدولة. وأجازت فتح حدود ملكية الأجانب فى رؤوس أموال هذه البنوك لتزيد عن ٤٩٪، دون تحديد حد أقصى.

والهدف من هذا الفصل هو مناقشة الأبعاد المختلفة لعملية خصخصة البنوك العامة، وما قد تثيره من مخاوف وما تتطلبه من معايير وضوابط حتى تتمكن بصورة إيجابية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

على التنمية فى مصر، وذلك فى ضوء النقاط التالية:

أولاً: الإتجاهات العالمية الحديثة.

ثانياً: التحرير المالى فى مصر.

ثالثاً: التزامات مصر الدولية.

رابعاً: أهداف خصخصة البنوك.

خامساً: الأوضاع المصرفية فى مصر.

سادساً: الدور للتنموى لبنوك القطاع لعام التجارية الأربعة

أولاً: الإتجاهات العالمية الحديثة:

منذ بداية التسعينيات، وفى عديد من دول العالم، شهد النظام المالى بصفة عامة والنظام المصرفى بصفة خاصة، تغيرات هيكلية هامة. فقد قامت عديد من الدول بتحرير للخدمات المالية وتفكيك مختلف القيود المحلية، مما أدى الى زيادة حدة المنافسة بين البنوك. كما شهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة فى نظم الإتصالات والمعلومات، أدت إلى إزالة الحواجز بين أجزاء النظام المالى وبين الدول، وسمحت بخلق واستخدام منتجات مالية جديدة وشديدة التعقيد.

وقد أدى التقدم الفنى بالإضافة إلى إزالة الحواجز الرسمية على تدفقات رؤوس الأموال، إلى زيادة هائلة فى المعاملات والأنشطة المالية، وإلى نمو سريع فى الأسواق المالية الدولية. كما تم تقوية الروابط والعلاقات بين الأسواق المالية، وأصبحت الأوضاع المالية فى مختلف للدول أكثر حساسية للتطورات فى الأسواق الخارجية.

والواقع أن هذه التغيرات الهيكلية كانت لها آثار هامة على عمل القطاع المصرفى. فقد أدت زيادة حدة المنافسة إلى تقوية الإنهاء نحو تكوين المؤسسات المالية الضخمة. وتزايدت أهمية أنشطة أسواق الأوراق المالية بالنسبة إلى الإقراض المصرفى التقليدى، مما أدى إلى تراجع دور البنوك فى المجالات التقليدية، وشجعها على التوسع فى أنشطة أخرى، على سبيل المثال زيادة تدخلها فى أسواق رأس المال.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم المجلد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

كما أصبحت البنوك أكثر إقْدالاً على الإئْتِمان مرتفع المخاطرة والذي تتوقع أن يحقق لها أرباحاً أعلى. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت البنوك أكثر عرضة للصدمات غير المواتية وفي عديد من الدول اضطرت السلطات إلى إنقاذ البنوك على حساب دافعي الضرائب.

ثانياً: التحرير المالي في مصر:

في يناير ١٩٩١، تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وفي أكتوبر ١٩٩٢ ويوليه ١٩٩٣ تم إلغاء الأسقف على الإقراض للقطاعين الخاص والعام على التوالي. كما سمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع كافة البنوك دون الحاجة إلى تصريح من بنك قطاع عام. وبحلول يونيو ١٩٩٢ أدت الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة على الودائع بالعملية المحلية، فضلاً عن انخفاض معدلات التضخم، إلى تحقيق معدلات عائد حقيقية موجبة، وإنحسار ظاهرة الدوارة.

واتجه البنك المركزي المصري إلى الإعتماد المتزايد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. فقد بدأ طرح أدون الخزنة من يناير ١٩٩١. وقد اعتمد البنك المركزي على بيع وإعادة شراء هذه الأدون للتحكم في إحتياجات البنوك، ومن ثم للتوسع في الإئْتِمان.

وفي أكتوبر ١٩٩٢، تم توحيد أسعار صرف الجنيه المصري، وأصبح قابلاً للتحويل تماماً*. ومنذ ذلك الحين، أصبح سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي شبه مستقر، بفضل التدخل الشديد من قبل البنك المركزي المصري. وقد ترتب على ذلك إلغاء مخاطر سعر الصرف (IMF, 1997) وقد قامت الحكومة المصرية، بتحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات بحيث سمحت بإنقِثال رؤوس الأموال الدولية دون قيود وبحرية تامة.

* الإضافة إلى سعر الصرف في السوق الحرة، يطبق سعر صرف ١.٣ جنيه للدولار بالنسبة للمعاملات التي تتم في ظل إنقِثال الدفع الثنائي مع السودان. كما يتم استخدام سعر صرف ٠.٢٩١٣ جنيه للدولار، للصفحة ما تبقى من إنقِثالات الدفع الثنائية. (IMF, 1997)

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعى :	ق مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

أى أن مصر قد إتبت حرية كاملة فى إنتقال رؤوس الأموال الدولية واستخدمت سعر الصرف كمرساة إسمية، كما قامت بالتحرير المالى. وقد نتج عن ذلك كله، تدفقات ضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية. ففى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ٧٦٩,٧ مليون دولار أمريكى، كما تقدر تدفقات إستثمارات المحافظة الأجنبية بحوالى ١,٥ مليار دولار. (البنك المركزى المصرى ٩٦-١٩٩٧) وخلال الفترة ٩١-١٩٩٢ و ٩٥-١٩٩٦ بلغت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر حوالى ٦ مليار دولار، أى أكثر من مليار دولار سنوياً. (Subramanian, 1997)

وقد أدت هذه التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية، إلى تراكم الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى، حتى وصلت إلى حوالى ٢٠,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٧، أى ما يغطى نحو ١٧ شهراً من الواردات. وتكثير هذه التدفقات الضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر عديد من المخاوف التى من أهمها:

١- أن التراكم السريع لهذه الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى، قد مارس ضغوطاً شديدة لزيادة خلق النقود المحلية. وقد حاول البنك المركزى المحافظة على السيطرة النقدية مع تجنب الإرتفاع الاسمى فى قيمة الجنيه المصرى، وذلك من خلال سياسة التعقيم.

إلا أن سياسة التعقيم أدت إلى زيادة رصيد أدون الخزانة إلى حوالى ٣١ مليار جنيه، خلال الفترة ٩١-١٩٩٢ و ٩٣-١٩٩٤. أى أكثر من ٨٠٪ من متوسط رصيد نقود الإحتياطى خلال هذه الفترة. وأصبح رصيد أدون الخزانة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٢٤٪ فى يونيو ١٩٩٤، بعد أن كان لا يتجاوز ٤,١٪ فقط فى يونيو ١٩٩١.

وتقدر التكاليف الهائلة للتعقيم بحوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، خلال سنوات التثبيت الإقتصادى نمى. (Subramanian, 1997) كما تفاقم الدين المحلى ليصل إلى حوالى ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٩١-١٩٩٢ و ٩٣-١٩٩٤، وإن انخفض إلى حوالى ٥٢٪ منه فى ٩٦-١٩٩٧.

٢- أن التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية ما لم يتم تعقيمها بالكامل، قد تسمح للجهاز المصرفى بالتوسع السريع فى منح الإئتمان، خاصة إذا كانت الرقابة على

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

البنوك غير كافية*. وهذا التوسع السريع في الائتمان، قد يؤدي إلى طفرة في الإنفاق الاستهلاكي، مما يساعد على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، واتساع عجز الحساب الجاري وزيادة كبيرة في أسعار الأصول.

ومما يزيد الأمور تعقيدا، إن هذا الارتفاع الكبير في أسعار الأصول، وارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، سوف يشجعان مرة أخرى على مزيد من الإنفاق ومزيد من الإقراض المصرفي.

وهكذا فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وأسعار الأصول، فضلا عن إتساع العجز الخارجي وثاقم المديونية، ستجعل الإقتصاد أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة.

٣ - أن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل واستثمارات المحافظة تتميز غالبا بشدة وسرعة التقلب، خاصة مع ظهور أية بوادر لحدوث أزمة محتملة. ومن ثم فإن سهولة وسرعة خروج مثل هذه الأموال الضخمة من الوطن تؤدي إلى إنخفاض شديد في أسعار الأصول. ووفقا لنظام سعر الصرف السائد، قد تخسر الدولة قدرا كبيرا من احتياطياتها الدولية، وترتفع بها أسعار الفائدة المحلية، أو تعاني من تدهور سعر الصرف الإسمي لعملة الوطنية بل وربما جميع هذه الآثار مجتمعة، وإن كانت بدرجات مختلفة. وفي نهاية الأمر، إذا استمرت هذه المشكلة، فقد تقضي إلى أزمة شديدة في ميزان المدفوعات. (Helmy, 1997).

ثالثا: التزامات مصر الدولية:

وقعت مصر على إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في ديسمبر ١٩٩٧، على أن يبدأ تطبيقها في بداية عام ١٩٩٩. وبموجب هذا الإتفاق، تلزم مصر بالقيام بفتح الأسواق

* ملاحظ في مصر أن الائتمان المصرفي بالجنبة المصري المملوح للتطاع العالي، قد زاد بنسبة ٤٧,٤٪ في عام ٩٤ - ١٩٩٥. ثم ارتفع مرة أخرى بنسبة ١٩,٧٪ في عام ٩٥ - ١٩٩٦. وقد انتهت نسبة كبيرة من هذه التسهيلات الائتمانية إلى تمويل شراء ملح استهلاكية مسخرة وعقارات (البنك المركزي المصري ١٩٩٥).

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امينة امين حلمى
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصلور :	نوفمبر ٢٠٠٠

المالية والبنوك والخدمات المالية عموماً أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق^{*}. وتلزم مصر بموجب هذه الاتفاقية بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ من رأسمال بنك محلي، كما تسمح مصر بأن يكون المدير العام للبنك مصرياً أو أجنبياً، بشرط أن تتوفر لديه ١٠ سنوات خبرة.

ووفق إتفاقية تحرير الخدمات المالية، تلزم مصر بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب في سوق المال، سواء في عمليات الإكتتاب أو شركات السمسرة والتجارة في الأوراق المالية أو المقاصة والتسوية أو التسويق وتنشيط السوق، أو إدارة محفظة الأوراق المالية والإستثمار، أو إنشاء صناديق الإستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر. وأصبحت لا توجد أية قيود على توريد هذه الخدمات عبر الحدود أو إستهلاكها في الخارج أو التواجد التجاري وتواجد الأشخاص الطبيعيين (التجار، ١٩٩٨).

وقد سمحت هيئة سوق المال بإصدار شهادات الإيداع للأسواق المالية الدولية وفقاً لشروط التسجيل في تلك الأسواق ويتمتع المتعاملون في البورصة المصرية بحرية النحول والضرخ في أى وقت، كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتي كانت تبلغ ٢٠ ٪ قد تم إلغاؤها في منتصف ١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٧ أدرجت البورصة المصرية في مؤشر البورصات العالمية وفي مؤشر الإستثمار العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق الأوراق المالية بدأت تنافس بشدة النظام المصرفي كأداة للوساطة المالية. حيث إرتفعت الإصدارت الجديدة كنسبة من الإلتئان المصرفي الجديد من ١٨ ٪ عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٨٠ ٪ في أوائل ١٩٩٧ (الدجار ١٩٩٨).

رابعاً : أهداف خصخصة البنوك :

تسعى الدولة من خلال خصخصة البنوك العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

* هذه الدول مجتمعة ٧٠ دولة بما فيها مصر، وشكك هذه الدول نحو ٩٥ ٪ من أسواق للخدمات المالية على مستوى العالم (البنك الأهلي المصري (١٩٩٧).

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

أ- زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الإقتصادي:

تؤدى زيادة المنافسة بين البنوك إلى خفض هامش الوساطة المالية. كما أن التنافس المتزايد بينها سوف يجعلها توجه الإئتمان المصرفى نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، مما قد يسهم فى إعادة تخصيص الإئتمان المصرفى بالإعتماد على المعايير الإقتصادية السليمة (عزت ١٩٩٨).

ب - تشييط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:

تساعد خصخصة البنوك العامة من خلال طرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتطورها. خاصة وأن أسهم البنوك عادة تلقى ثقة كبيرة فى التداول. كما أن طرح أسهم البنوك للإكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مخزاناتهم لإستثمارها فى شراء تلك الأسهم، ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة، أكثر سهولة.

ج - تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أدا الخدمات المصرفية:

تتيح خصخصة البنوك، حرية فى إتخاذ القرارات سواء فى مجالات الإستثمار أو أدا الخدمات المصرفية أو للمساهمة فى دعم أسواق المال والنقد. فالبنوك تخضع لحوامل المنافسة والتطور المستمر فى تكنولوجيا العمل المصرفى، وتحتاج بشدة إلى تعزيز الإدارة وزيادة درجة إستقلالها بعيدا عن التدخل الحكومى. خاصة أن البنوك المشتركة وبنوك الإستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة.

د. ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:

إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك، قد تدفع الحكومة الى ترشيد إنفاقها العام. كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل إستخدام عمليات السوق المفتوحة، وكفاءة أكبر فى ظل وجود أوراق مالية متطورة، بدلا من التدخل فى تخصيص الإئتمان.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلى
الموضوع الفرعى :	ل مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

خامساً: الأوضاع المصرفية في مصر:

منذ تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى ١٩٧٤، وحتى منتصف الثمانينات، أصبح فى مصر ١٠ بنوك للإستثمار، يمتلك المصرىون ٥١٪ من رأسمالها كحد أدنى وتمارس نشاطها بالجنه المصرى والعملات الأجنبية. بالإضافة إلى ٢٢ بنكاً أجنبياً هى فروع لبنوك أجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية فقط، وبنك مشترك واحد يتعامل بالعملة الأجنبية فقط ويعمل وفقاً لنظام المنطقة الحرة.

وقد تمتعت هذه البنوك الأجنبية بإعفاءات ضريبية متعددة*. كما كان لا يجوز تأميمها أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائى. وكان مسموحاً لها بالتجاوز عن شرط السوات الخمس الخاصة بإعادة تحويل المال إلى الخارج أو للتصرف فيه. وكان عملاء هذه البنوك يودعون أموالهم لديها فى حسابات خاصة حرة يسهل تحويلها للخارج ولا يجوز الحجز عليها، عكس الحال فى بنوك القطاع العام.

ومنذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى، تسارعت عملية تحرير قطاع البنوك، بما فتح المجال أمام البنوك الأجنبية لإنشاء فروع ومكاتب تمثيل والتعامل بالعملات الحرة والمحلية، وحق الأجانب فى إمتلاك أكثر من نصف رأسمال البنك الذى يشاركون فيه.

فبمقتضى القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢، أصبح من حق محافظ البنك المركزى المصرى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر، إذا لم يكن لها فروع بها. ويجب أن تكون هذه البنوك الأجنبية خاضعة فى الدول التى توجد فيها لرقابة السلطة النقدية فى تلك الدول (النجار ١٩٩٨).

كما تضمن هذا القانون التصريح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة، أن تتعامل بالعملة المحلية، بشرط أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية.

* تشمل هذه الإعفاءات الضريبية، ضريبة إيرادات القيم المنقولة وضريبة الأرباح، وإعفاء الأسهم الصادرة عنها من رسم التصفية لمدة خمس سنوات، وإعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء اللازمة لإنشاء المشروعات من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

فى الواقع، بدأت عملية إجراءات خصخصة البنوك فى مصر منذ عام ١٩٩٤، حيث كان هناك ٢٧ بنكاً مشتركاً، تمتلك فيها البنوك العامة حصصاً تتراوح ما بين ٥١٪ و ٩٠٪. ويعد أن تم طرح أسهم البنوك العامة، أصبح الآن لا يوجد سوى ثلاثة بنوك مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية البنوك العامة ٥١٪ ومنها البنك المصرى للتعمية الصادرات. كما تتراوح ملكية البنوك العامة فى بنكين ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪. أما باقى البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيها.

وقد نص القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦، على أنه يجوز أن تزيد نسبة ما يملكه الأجانب فى رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك. ويحظر على أى شخص طبيعى - بغير طريق الميراث - أو على أى شخص اعتبارى أن يمتلك ما يزيد على ١٠٪ من رأسمال أى بنك من البنوك إلا بعد موافقة البنك المركزى المصرى.

أما القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨، فقد سمح بمشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة. ويسرى عليها نص القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦، السابق ذكره والخاص بفتح حدود ملكية الأجانب فى البنك لتزيد عن ٤٩٪ دون تحديد حد أقصى. ووفقاً لهذا القانون، فإن مجلس إدارة البنك العام الذى يساهم القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى فى رأسماله، يتم تشكيله من عدد لا يقل عن خمسة ولا يجاوز خمسة عشر عضواً وتختار الجمعية العامة للبنك عدداً منهم بنسبة ما يملكه القطاع الخاص فى رأسمال البنك، ويصدر بتمعيين باقى الأعضاء قرار من رئيس مجلس الوزراء. وبالتالى، إذا امتلك القطاع الخاص الأجنبى رأسمال البنك كلية فإن مجلس إدارته سيكون أجنبياً صرفاً.

سادساً : الدور التتموى لبنوك القطاع العام التجارية الأربعة:

إن أى تقييم لتحريز القطاع المصرفى وبصفة خاصة خصخصة البنوك العامة، لابد وأن يطلق من أهمية الدور الذى تلعبه هذه البنوك فى النهوض بقضايا النمو فى المجتمع

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

من خلال تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار والإقراض. خاصة وأن هذه العمليات فى مجملها تؤثر فى تحديد مستوى النمو الإقتصادى والتشغيل ومعدل التضخم.

فالبانوك العامة تلعب دوراً هاماً فى التنمية، من خلال جذباً وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات التومية والعلاقة والمساهمة فى مشروعات البنية الأساسية وغيرها بشروط ميسرة. وتقوم البنوك العامة بدور فعال فى تنشيط أسواق رأس المال، بدعم برنامج الخصخصة والترويج للأوراق المالية وتقييم الأصول وخدمة الإكتتاب العام وإنشاء صناديق الإستثمار.

وتقوم البنوك العامة بوظائف البنوك الشاملة لصالح الحكومة. كما يسهم الفائض للسوى لهذه البنوك فى تمويل الخزنة العامة، حيث تحصل الحكومة على نصيب من الأرباح المحققة بإعتبارها صاحبة رأس المال المستثمر فى هذه البنوك. وتتزايد أهمية هذه البنوك فى أوقات الأزمات، مثل قيام بنك مصر بإنقاذ مودعى بنك الإعتماد والتجارة مصر. ويمكن إنقاذ الضوء على أهمية الدور التنموى لبنوك القطاع العام التجارية، من خلال مجموعة من المؤشرات الأساسية: (الجبالي، ١٩٩٨).

١ - تتميز البنوك التجارية العامة بالانتشار الجغرافى الأوسع على مستوى الجمهورية، حيث تبلغ فروعها حوالى ٨٨٨ فرعاً. بينما يقتصر عدد الفروع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة وللخاصة على ٢٠١ فرع فقط، وبنوك الإستثمار والأعمال على ٩٣ فرع.

٢ - تستحوذ البنوك العامة التجارية على ١٢٤,٧ مليار جنيه من الودائع (أى ما نسبته ٦٢,٢٪ من إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى). بينما يقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة وللخاصة على ٩١,٥ مليار جنيه.

٣ - يعتبر القطاع العائلى هو المساهم الأكبر فى إجمالى الودائع المجمعة لدى بنوك القطاع العام التجارية. حيث تبلغ ودايعه حوالى ٦١,٥٪ من إجمالى الودائع لدى هذه البنوك العامة مقابل ٢٧,٥٪ من القطاع العام، و ٩,٩٪ فقط من لقطاع الخاص.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امينة امين حليمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

٤ - قدمت بنوك القطاع العام التجارية ٧٦,٢ مليار جنيه من إجمالى أرصدة الإقراض والخصم حتى نهاية يونيو ١٩٩٧ (أى حوالى ٥٠٪ من الإجمالى لدى الجهاز المصرفى ككل).

٥ - إستحوذ القطاع العام على النسبة الكبرى من رصيد الإقراض والخصم الموجه من البنوك التجارية العامة (٥١,٦٪ من الإجمالى)؛ مقابل ٣٩,٨٪ للقطاع الخاص. وذلك رغم للتراجع النسبى لنصيب القطاع العام منذ بداية التسعينيات وحتى الآن. أما بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة، فإن نصيب القطاع الخاص من أموالها يصل الى ٨١,٨٪ على حين لا يتجاوز نصيب القطاع العام ٥٪ فقط (أنظر الشكل رقم ١).

٦ - فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الاقتصادية، نجد أن بنوك القطاع العام التجارية توجه معظم إقراضها إلى قطاع الصناعة الذى يستحوذ على ٣٥,٨٪ من الإجمالى، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٤,٩٪ ثم التجارة ٢٢,٣٪، ويقتصر نصيب الزراعة على ١٪ فقط. أما بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة، فإن القطاع التجارى يستحوذ على ٣٤٪ من الإقراض المقدم من هذه البنوك، مقابل ٣٠,٩٪ و ١٩٪ للخدمات و ٢,٨٪ للزراعة (أنظر الشكل رقم ٢).

ومن الجدير بالذكر أن مصر قد سعت إلى تقوية الجهاز المصرفى منذ ١٩٩١، بإتباع قواعد للرقابة المصرفية، والتي تنطبق باكتشاف العملات الأجنبية، ومعدل كفاية رأس المال، وتصنيف الأصول والإحتياطيات، ومتطلبات الإحتياطى القانونى، وتركز الائتمان، ونسبة السيولة، وتركز الإستثمارات فى الخارج، ومطالبة البنوك بإعداد ونشر التقارير المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بما يوفر الإفصاح والشفافية فى القطاع المصرفى. وبنهاية يونيو ١٩٩٧، حققت البنوك للتجارية العامة معيار كفاية رأس المال (٨٨٪ حسب معايير لجنة بازل). ونجحت البنوك المشتركة والخاصة فى ذلك أيضا (فيما عدا ثلاثة منها والتي لا تمال سوى أقل من ٢٪ من الأصول المصرفية).

ويقع على عاتق البنوك العامة مسؤولية إجتماعية. حيث تقوم هذه البنوك بتقديم بعض الخدمات المصرفية ذات الطابع الإجتماعى مثل خدمة أصحاب المعاشات وتوفير

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	احنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	ل مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الإنتمان المعير للقطاعات العمالية والمهنية. كما تساعد المشروعات الصغيرة والحرفية والتعاونية على الحصول على تمويل من الصندوق الإجتماعى للتنمية؛ وتقديم المعونات الفنية والإدارية لهم.

وعلى الرغم مما سبق، تعاني البنوك التجارية العامة من بعض المشاكل الهامة التى تستوجب الإصلاح، وأهمها:

١ - بالنسبة لريحية البنوك، تشير تقديرات صندوق النقد الدولى، إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك المشتركة، كان يزيد على ٢٠٪، فى حين لم يتجاوز ١٠٪ فى بنوك القطاع الخاص العام التجارية فى ٩٦ - ١٩٩٧.

٢ - أما فيما يتعلق بالكفاءة فإن أحد المؤشرات التى يستدل بها صندوق النقد الدولى على ارتفاع كفاءة فروع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة، مقارنة بالبنوك العامة التجارية، هو نسبة العمالة للأصول. حيث أن كل خمسة عشر مليون جنيهها من الأصول، يقابلها موظف واحد فى فروع البنوك الأجنبية، وثلاثة من الموظفين فى المشتركة، وخمسة منهم فى البنوك العامة. ولعل الفرق فى ذلك يعود ولو بصورة جزئية إلى كثافة فروع البنوك العامة. وفى ضوء الاتجاه إلى ميكنة نظم العمل المصرفية، بالإضافة إلى تخصيص تلك البنوك، يصبح من المتوقع تسريع بعض الأيدي العاملة فى البنوك التجارية العاملة:

٣ - وتشكل الودائع قصيرة الأجل حوالى ٥٣٪ من الودائع الإبحارية غير الحكومية بالعمل المحلية لدى البنوك التجارية. وهذه الودائع قصيرة الأجل تستخدم فى صورة قروض طويلة الأجل.

٤ - وترتفع قيمة المحفظة المالية للبنوك بحيث بلغت ٥٣,١ مليار جنيه فى نهاية ١٩٩٧ (أى بنسبة ١٧,٦٪ من إجمالى المراكز المالية للجهاز المصرفى) وبلغ ما فى حوزتها من أئمن على الخزنة ٢٩ مليار جنيه، ومن الممتلكات الحكومية ١٣,٦ مليار، ومن السندات غير الحكومية ١,٥ مليار، والمساهمات فى الشركات ٦,٦ مليار، والأوراق المالية الأجنبية ما يعادل ٢,٤ مليار جنيه.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم المجلد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

٥ - ترتفع أرباح البنوك العامة من الاستثمار فى الأوراق المالية وتجاوزت أرباحها عن النشاط المصرفى العادى، وهكذا وصلت نسبة أرباح محفظة بنك مصر لإيراد النشاط إلى ٨٨,٢٪ وفى بنك الإسكندرية ٧٦,٤٪ وفى بنك القاهرة ٥٢,٣٪ و ٣٩٪ لبنك الأهلى. جاءت النسبة الغالبة من أرباح المحفظة من أذون الخزانة والسندات الحكومية. فقد شكلت ٥٣٪ من أرباح محفظة بنك مصر و ٨٠,٦٪ من أرباح محفظة البنك الأهلى و ٨٤٪ من أرباح بنك القاهرة و ٧٣٪ لبنك الإسكندرية.

وفى ضوء العرض السابق، يبدو أن عملية خصخصة البنوك العامة لها أبعاد كثيرة توجب الحذر والتأنى والتدرج - وأن هناك العديد من المحاذير والمعايير والضوابط التى ينبغى أخذها فى الاعتبار، حتى تنعكس عملية خصخصة البنوك بصورة إيجابية على التنمية فى مصر وأهمها:

١ - أن هيكل القطاع المصرفى حالياً يضم كل أنواع الملكية فى البنوك وأن القوانين الحالية لا تحل بين القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى تملك البنوك فى مصر أو تأسيس بنوك جديدة. ويبدو أن التعديلات التشريعية الأخيرة فى قانون البنوك تحاول إنهاء دور الحكومة فى هذا القطاع. ولكن فى ضوء الدور الهام الذى تقوم به البنوك التجارية العامة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية نرى أنه من الأفضل أن تظل الحكومة متمكنة قدر ما من الجهاز المصرفى يمكنها من توجيه المدخرات إلى المشروعات ذات البعد الاجتماعى بالنسبة للإقتصادك فاعتباراتها تشمل النفقة والعائد الاجتماعى وليس للعائد التجارى فقط.

٢ - جنسية المستثمرين: قد تكون الحكومة ملزمة بتحرير القطاع المصرفى، بموجب برنامج الإصلاح الإقتصادى وبموجب إتفاقية تحرير للخدمات المالية فى ديسمبر ١٩٩٧، لكنها ليست ملزمة بأن تبيع بنكا عاما للأجانب. فالأفضل أن يقتصر دخول الأجانب فى القطاع المصرفى حالياً على البنوك الخاصة والمشاركة؛ وقد سمح القانون بزيادة نسبة مساهمتهم فيها إلى ١٠٪ من رزس المال. وأن يكون للبيع للمصريين فقط لمنع سيطرة الأجانب على المصارف المصرية خاصة بعد إنتقال ملكية عدد كبير من البنوك المشتركة للأجانب وذلك فى ضوء أن المستثمر الأجنبى عادة ما يلجأ إلى تحويل الأرباح إلى

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : التخصصة	اسم كاتب المقال :	امينة امين حلمي
الموضوع الفرعي : في مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر : كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

الخارج ولا يستثمرها داخل البلاد ويهتم بالآرباح المادية فقط دون المبالاة بالإعبارات القومية، وربما يفضل تمويل الشركات عابرة للقوميات.

كما تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن قيمة عمليات التداول التي يقوم بها الأجانب بيماء وشراء في البورصة المصرية، قد بلغت نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ١٩٩٦ وحتى نهاية مارس ١٩٩٨، وبلغت نسبته إلى إجمالي التداول ٣٥,١٪ من قيمة التعاملات في البورصة المصرية، خلال نفس هذه الفترة. وهذه الأحجام من للتعاملات تتيح لمن يقوم بها أن يسيطر على تحديد اتجاه الأسعار (النجار، ١٩٩٨).

٣ - أهمية إستقلالية البنك المركزي المصري وقوته في الإشراف والمتابعة المستمرة وإملاكه للأدوات التي تمكنه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي بفعالية. فالخصخصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المالية. فيجب أن يمارس البنك المركزي دوره الأدبي أو الإقناع الودي مع وحدات الجهاز المصرفي لتنفيذ السياسة النقدية وتوجيه المنحدرات نحو الإستثمارات الأكثر أهمية للإقتصاد القومي وأن تكون الأجور لدى البنك المركزي المصري مرتفعة إلى الحد الذي يجذب للعمالة الماهرة عالية الكفاءة، ويدفعها إلى الإستقرار في العمل به. كما ينبغي أن تتمشى الزيادة في عدد مراقبي البنوك مع الزيادة والتوسع في عدد البنوك والأفرع. ويجب أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دقيقة وموثوق بها، حتى تكون للقرارات الاقتصادية للمتعاملين في الأسواق سليمة.

٤ - بالنسبة للبعد الزمني لخصخصة البنوك العامة التجارية، فمن الأفضل أن نؤجل إلى حين الإنتهاء من:

أ - خصخصة البنوك المشتركة تماماً.

ب - برنامج خصخصة المؤسسات العامة. حيث تبلغ الديون القائمة على هذه المؤسسات لدى الجهاز المصرفي حوالي ٣٢ مليار جنيه. ويقدر أن ٦٠٪ إلى ٧٠٪ منها تعتبر ديون مشكوك في تحصيلها. ومن الجدير بالذكر، أن ٢,١ مليار جنيه من الحصيلة الإجمالية لخصخصة المؤسسات العامة، وبالثلاثة ٥,٢ مليار جنيه، قد إستخدمت في تسوية مديونية المؤسسات العامة لدى الجهاز المصرفي. (IMF, 1998)

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصنف :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

ج - تسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات والشركات الحكومية والقطاع العام قبل تقييم أسهمها وإجراء خصخصتها. فساد مديونية هذه الجهات لدى البنوك (والتي تصل إلى ٧٥ مليار جنيه) سيؤدي إلى حصول البنوك على موارد مالية جديدة، ومن ثم تقييم مرتفع لأسهم البنوك.

٥ - فيما يتعلق بأسلوب للخصخصة:

الواقع أن الخصخصة من خلال إدماج بنك حكومي، في بنك آخر قطاع خاص، وظهر كيان خاص جديد، قد لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد من المنافسة في الاقتصاد. بل على العكس قد تؤدي إلى انتقال الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة. ومن ثم يجب الإنتباه إلى هيكل السوق. وقد يكون الأسلوب الأفضل للخصخصة، هو العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك للقائمة، وأن تكون في صورة أسهم تطرح للإكتتاب العام للمصريين في السوق ويتداول في البورصة.

وبهذه الطريقة يمكن توسيع قاعدة الملكية وتجنب مشكلة صعوبة تقييم أصول البنك أو مبرجوانته وتحديد قيمة السهم الواحد في رأس المال الكلي. كما أنها تؤدي إلى توفير موارد مالية إضافية للبنوك تساعد على التوسع في حجم المعاملات والصدى للمنافسة من جانب البنوك الأجنبية. ويمكن المحافظة على حقوق تعاملين في البنوك بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة رؤوس المال للعاملين في البنوك أسوة بما حدث في حالة خصخصة المشروعات الإنتاجية العامة مع وضع ضوابط لعدم الإنقاص من حقوق المكتسبة للعاملين بعد الخصخصة. كما أن هذا الأسلوب يزيل التخوف من المستثمر الإسراتنجي وسيطرته المحتملة على رؤوس المال في هذا القطاع الحيوي.

٦ - الواقع أن المنافسة الشديدة قد تدفع المؤسسات المالية الصغيرة، إلى الدخول في أنشطة تنتم بالمخاطرة الكبيرة. ولذلك يجب أن يكون التشريع قويا وضريحا بحيث يسمح ببيع أو إغلاق بنك ما وخزرجه من السوق، حال تعثره بدرجة يصعب معها إصلاحه. وذلك حتى يخشى أصحاب رأس المال من فقد حصتهم ويتخوف رجال البنوك من فقد رعايتهم، وذلك يتمخزين ويسرع المحافظة على مائة وسلامة البنك.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امية امين حلمي
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

٧ - تطبيق نظام التأمين على الودائع:

إن عدم تطبيق هذا النظام قد يدفع البنوك إلى المغالاة في تغطية نفسها بالسبيلة في كل وقت، مما يضعف قدرتها على المنافسة وتحقيق الربح. أما تطبيق فيعطى ثقة كبيرة لصغار المودعين في الجهاز المصرفي ككل ويشجعهم على الإخثار. وفي مصر ينص القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون البنوك والإئتمان رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٥ على إنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي المصري، وتكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويقض لإشراف البنك المركزي المصري، لكن لم يستصدر حتى الآن النظام الأساسي والقواعد المكملة. ويتطلب نظام التأمين الأمل على الودائع، مجموعة من الشروط:

- ألا يحمط النظام أصحاب رأس المال في البنك.
- دراسة ملكية البنوك.
- دراسة التوزيع الحالي للودائع فيما بين البنوك.
- إعداد الكوادر الفنية المطلوبة.
- أن يكون النظام إجبارياً لجميع البنوك (فيما عدا تلك التي تخضع لنظام تأمين مماثل كخروج البنوك الأجنبية التي تخضع من خلال مراكزها الرئيسية لنظام تأمين بالخارج).
- أن تكون نظم الحسابات بالبنوك قائمة على معايير المحاسبة الدولية.
- * أن تكون قواعد منح الائتمان واضحة وتوافق الأعراف المصرفية المعترف بها دولياً.
- أن تكون هناك قواعد موحدة لتقييم أصول البنوك ووضع الخصصات لها.
- تطبيق نظام تصنيف الأصول وكفاية رأس المال.
- أن تكون لدى إدارة النظام السلطات الإشرافية اللازمة والمعلومات الضرورية لتصحيح الخلل في أي وحدة مصرفية تواجه صعوبات مالية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمي
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

١١ - في ظل عولمة أسواق رأس المال، وضخامة التدفقات، يصبح إلزام الدولة بثبات سعر الصرف وتمتعها بالمصادقية في ذلك، أمر بالغ الصعوبة ومرتفع التكلفة. ومن ثم، السماح لنظام سعر الصرف بمزيد من المرونة، يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية ويحد من تدفقات رؤوس الأموال الساخنة، ويخفف من الضغوط للتضخمية المصاحبة للتدفقات، ويدعم جهود الإصلاح التجاري.

١٢ - من الأفضل محاولة تغيير مكونات تدفقات رؤوس الأموال، وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من استثمار المحافظة. ولعل أحد الطرق لتحقيق ذلك، هو تحديد رأس المال المسموح بخروجه من البلاد خلال فترة زمنية معينة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	امنية امين حلمى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	١٥٣
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ٢٠٠٠

- أن يقوم النظام بعد إحداث إعادة الهيكلة اللازمة للبنوك وبعد تدعيم رؤوس أموالها.

- أن تكون القواعد المطبقة فى العمل المصرفى واحدة لجميع البنوك العاملة ودون تمييز.

- أن يقوم النظام على أساس تعويض جزئى مناسب لكل أنواع الدائع، وأن يكون فى قدرة النظام التعويض الفورى فى حالة تعثر أى وحدة مصرفية.

وقد يتضمن النظام وضع حد أقصى للدائع المؤمن عليها مع إيضاح هل ينطبق هذا السقف على كل دائع العميل لدى البنك الواحد أم على مجمل ودائمه لدى جميع البنوك، وتحديد السقف يعتمد على توقعات التضرر، ومن ثم يعتبر مؤثرا على مدى قوة الجهاز المصرفى. كما يجب تحديد ما إذا كان للتأمين على الدائع، يشمل تلك بالعملة المحلية فقط أم بالعملة الأجنبية أيضا.

٨- فى ضوء ضخامة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، فضلا عن الاتجاه إلى خصخصة البنوك العامة، ينبغى مراعاة ألا تلجأ البنوك إلى تمويل الأنشطة التى كانت مقيدة من قبل كتمويل الطلب الإستهلاكى وتشجيع شراء السلع المعمرة والكمالية وأنشطة المضاربة كالعقارات وأسواق الأوراق المالية.

٩- أن الدولة التى تتلقى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال، ينبغى أن تحرص على الاحتفاظ بإحتياطيات مرتفعة من النقد الأجنبى، ليس فقط لتغطية مستوى معين من الواردات، بل أيضا لمواجهة الصدمات المحتملة فى حساب المعاملات الرأسمالية. ويجب أن تأخذ الدولة بعين الإعتبار الرصيد القائم من الدين العام قصير الأجل، وأجال إستحقاقه.

١٠- أن للتدخل بتعميق تدفقات رؤوس الأموال من خلال عمليات السوق المفتوحة، لا ينجح غالبا فى الحد من ارتفاع سعر الصرف الحقيقى. ويؤدى هذا التعقيم إلى تشجيع تدفقات رؤوس الأموال سريعة التقلب، ويتسبب فى زيادة مستوى الدين الداخلى وارتفاع عبء خدمته، كما يحد من إستفادة الإقتصاد من مزاياء التدفقات والمنفعة أساسا فى زيادة الإستثمار والنمو الإقتصادى.

الخصخصة فى مصر
من الناحية الاقتصادية -
قطاع التأمين

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع التأمين

الترتيب	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٧٩	٢٠٠٠/٧/١٢	٢٨٦٩	المال اليوم	محمد عبيد	الانتهاء من تقييم شركات التأمين
٨٠	٢٠٠٠/١٠/١٩	٢٨٨٤	المال اليوم	فان الخولي	في مؤتمر العمالة وصناعة التأمين: المشاركون يطالبون بخصخصة شركات التأمين

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مجدي عيد
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٨٦٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢

تقرير أمريكي يتوقع تسريع معدلات الخصخصة قبل نهاية العام

الانتهاء من تقييم شركات التأمين العامة خلال 6 شهور طرح 20% من أسهم الاتصالات واسلوب عملي لنظام BOT

□ كتب - مجدي عبيد:

ومنذ تقرير الاقتصادي الأمريكي صدر مؤخرًا تطورات برنامج الخصخصة المصري باتت مختلفة مشيرة إلى أن البرنامج يتطوّر على ملامح إيجابية.

وأشار التقرير الذي أعدته وحدة دعم الخصخصة التابعة لمكتب الدعوة الأمريكية أنه في الوقت الذي تم فيه إحراز تقدم على صعيد الانشطة كسابقة على الخصخصة فإن ما بدأ خصصته من مشروعات إنفاذ العمل الأول، خضع لمعدي.

وتوقع التقرير أن تؤدي عملية التحالف مع شركة أمريكية لتفليذ خدمات الخصخصة أعضاء على تمويل العمرة الأمريكية إلى حدوث زيادة في أعداد الشركات التي تم خصصتها بحلول الربع الأخير من العام الجاري.

ورصد التقرير بعض العناصر الإيجابية لانشطة الخصخصة التي قامت بها الحكومة المصرية على النحو التالي:

أولاً: قيام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بجهد مركب ومكثف لاستكمال قاعدة المعلومات عن السامعات لشركة.

ثانياً: اتخاذ قرار بطرح 20% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال الربع الأخير من العام الجاري.

ثالثاً: بدء تقييم شركات التأمين من قبل خبراء تقييم دوليين.

وأما اتباع وزارة النقل لاسلوب عملي في تطبيق نظام إيزت على المشروعات التي سيشارك فيها القطاع الخاص وإشراكه في أن وزارة قطاع الأعمال والشركات التابعة وأصبحت جهودها لتسريع إعداد الخصخصة من خلال تشكيل الجهود للترويج لعدد من الشركات

يغرض التسريع في عملية بيعها بالأساس موقع على الانترنت يحتوي معلومات عن الأوضاع المالية والإدارية للشركات المطروحة للبيع.

وأشار التقرير إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تحركت فحماً في محاولة لتبسيط عملية

الحكومة في عدد من البنوك مثل بنك مصر أمريكا الدولية والبنك التجاري للمصري وبانك الاتحاد الدولي

وبنك مصر إيران للتنمية وتوقع أن يؤدي الجدل حول بيع هذه إلى انخفاض مساهمات الشركة في البنوك

التي تتراوح بين 23 بنكا إلى 18 بنكا. وأضاف التقرير أن الوزارة شكلت وحدة خاصة لخصخصة مساهمات الحكومة في البنوك المشتركة

تتولى مسؤولية لائحة خاصة بمعلومات عن السامعات الحكومية في البنوك المشتركة وتضمن نسب الواسات لخصخصة هذه السامعات المشتركة. وأعاد وثائق

معلومات من تلك البنوك المشتركة وتحتل السامعات المطروحة لبدء السامعات.

وتوقع التقرير بيع كل من شركة مصر للاستشارات المالية وشركة الكويز للتنمية والاستثمار العقاري والفرقة العربية للمشروعات والتنمية

المصرية وشركة الاموال للاستثمار العقاري خلال العام الجاري.

وأشار إلى قيام بكن استشاريين دوليين بتقييم شركات التأمين العامة فهوماً لبرنامج البيع مطبقاً في

عملية التقييم سوف تستغرق 6 أشهر إلى 8 شهور. ومنذ وضع شركات التأمين في برنامج الخصخصة أشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية

وضعت برنامجاً لاصافة هيئة 6 شركات كوبريا وطروحة لخصخصة بهدف زيادة قيمتها وتخصيم

البرنامج جزءاً حيوياً لسياسة دين هذه الشركات المستعدة إلى البنوك.

ولنشر التقرير إلى أن هناك اختلافاً بين تقديرات الحكومة لتقييم أصول هذه الشركات وتقديرات مؤسسة ميريل لينش وهو ما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى

خبراء آخرين لتقرير على تقييماتها. ورصد التقرير برنامج الخصخصة لوزارة الاسكان

والتجمعات العمرانية الجديد مشيراً إلى أن الوزارة صدقت على أربعة مشروعات لاصافة جراحات تحت

الأرض في كل من الاسكندرية والقاهرة، وتبلغ تكلفة تلك المشروعات 503 مليون جنيه.

وأشارت إلى وزير الاسكان ترأس لجنة تقييم أصول شركة للقرابين العربي لاتخاذ قرار بخصوص

خصصتها. وأوضح في معرض استعراضه لبرنامج الخصخصة في وزارة النقل أنه توجد مشروعات تحت الدراسة أو في مرحلة الطرح على هيئة عطاءات لاصافة 6 مطارات.

وأضاف التقرير أن شركة «أبي براون بوليمري» تقدم حالياً لإعداد دراسة الجدوى الاستثمارية لمشروع

مطار القاهرة بناء على اتفاق مع هيئة الطيران المدني في عام 1999. مشيرة أنه من المتوقع الانتهاء من

دراسة في غضون الفترة القصيرة القادمة، وأنه في حالة ما برزت العوائق على جدوى المشروع، فإن

شركة ستبدأ في تطوير الخطة، اعتماداً على مفاوضات استثمارية وشكل على إصافة فنادق ومطارات

سياحية ومشروعات أخرى للبنية التحتية. وتوقع التقرير أن هناك 5 عروض لشركات محلية

ودولية تتنافس حصول على حصة لاصافة مطار جديد للمسافرين في مطار القاهرة الدولي، وفقاً لاسلوب الـ

«BOT».

كما أشار إلى قيام الحكومة بإختيار شركة ناك

الفرنسية لإجراء دراسة جدوى، والمساعدة في وضع

الطيران للجمعية لعامة يتناول لاصافة 3 محطات جديد

بمطار القاهرة والبنوي وفقاً لاسلوب الـ BOT.

وأضاف التقرير أن هناك الدراسات التي ي

أعضاء حول تحديث أمانة هيئة شركة مصر

الطيران ترمي بوجوه الشركة إلى 16 شركة تاب

وهي ما قد يؤدي في النهاية إلى خصخصة بعض

كل هذه الشركات. وأشار التقرير إلى أن

المصرية تدرس إشراك القطاع الخاص في

الطاقة لشبكة أخرى لشبكة القاهرة وفقاً

لـ BOT. كما ذكر التقرير أن وزارة قطاع الأعمال «OOT» أعلنت أنها سوف تمنح حقوق استأجر إدارة مش

التي يجري العام إلى القطاع الخاص بإيجار أن

يتم بالطريقة الاستثمارية لإفضل لتجديد وتعل

لـ BOT لمدة 20 عاماً لتشييد وإدارة نفق ح

تحت قناة السويس، ويضم المفق مائة حصة

بموسم، ويتكلف 500 مليون جنيه.

كما تم طرح حصة مشروع إقامة ميناء العبر

البحري بنظام الـ BOT، وتقدر تكلفة المش

بمقدار 200 مليون دولار.

وأشار التقرير برنامج الخصخصة لوز

التجارة الداخلية، مشيراً إلى أن وزارة التث

مسجلة في 7 شركات التجارة الداخلية، وتمت

الشركات من خصائص مالية بسبب المنافسة

تواجهها من قبل شركات القطاع الخاص.

وأضاف أن الوزارة تسعى إلى عرض عقود

طويلة الأجل لتسعى 3142 منشأة تجارية لتقييم

الشركات. كما أعلنت الوزارة عن هيئة عطاءات لاصافة

موجبة لللال بإتباع أسلوب الـ «BOT».

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	فائق الخولي
رقم المجلد :	٢٨٨٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٩

في مؤتمر العولة وصناعة التأمين بأفريقيا

المشاركون يطالبون بخصخصة شركات التأمين وتوضيح التشريعات لمواجهة المنافسة الأجنبية

كثرت - فائق الخولي:

دعا خليفه إلى ضرورة تنظيم العمل التأميني داخل السوق المصري من خلال توحيد التشريعات ودعم سياسة الخصخصة وتحديث شركات التأمين وتحديثها لمواجهة دخول رؤوس الأموال الأجنبية وطلب المشاركون في مؤتمر العولة وصناعة التأمين في إفريقيا الذي عقد أمس بوضع ضوابط صلبة لفنل الشركات الأجنبية إلى أسواق التأمين الإفريقية بحيث يتم رفع الحد الأدنى للمؤشر لرأس المال واشتراط الخبرة والمهارة الفنية في الاستثمار في أن 75% داخل السوق المحلي نسبة مساهمتها من 75% داخل السوق المحلي حتى لا يؤدي فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية إلى نتيجة كسبية هروب الأموال المحلية. وأكد ماب إيزاك ممثل البنك الدولي أن الانسداد المصري استلزم تصحيح مسارها بما يتفق مع متطلبات البنك الدولي وأصبح سوفا يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار وانخفاض معدلات التضخم ويوفر لسوق التأمين المصري مزيداً من اللوم خلا للفترة القادمة خاصة في ظل ارتفاع مستوى دخل الطبقة الوسطى.

أكد خيري سليم رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التأمين أن سوق التأمين المصري استطاع تحقيق طفرة في ائته خلال الفترة الماضية حيث أصبح شريه إلى 52 بين الأسواق المالية كما سجلت ثلاث شركات تأمين مصرية ومصر وشركى والأهلية للتأمين ضمن أفضل 200 شركة على مستوى العالم كما حصلت هذه الشركات على تقييم A ممتاز طبقاً للتقييم الذي قست به مؤسسة استاندرد اند بورز العالمية.

وأشار إلى أن ارتفاع سقف استثمارات التأمين إلى 13 مليار جنيه وأصبح يعمل بالسوق 13 شركة تأمين مصرية وشركة لاعادة التأمين و 500 صندوق للتأمين على الحياة.

وأكد أن الهيئة تقدم الآثار الإيجابية التي يضمن عدم المساس باستقرار أو كفاءة الأسواق المالية عامة وسوق التأمين على وجه الخصوص وذلك بالمستند القانوني رقم 156 لسنة 1998 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1987 بشأن الاشراف والرقابة على التأمين في مصر والذي يقضى بعدم جواز زيادة مسا يلكه أي شخص، طعمه، له اعتباراً على 70% من رأس

للال المسد لاى شركة تأمين إلا بعد حصوله على موافقة رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد كما نص القانون على أنه في حالة تلك الشخص الطبيعي نسبة تجاوز الحد المأكود بطريقة الغيرك لأنه يقوم بتوفير أرشعه طبقاً لقولد الهيئة.

وأشار إلى أن تطوير قطاع التأمين احدى الأدوات الأساسية لتجميع الاستثمارات وإحدى الأساليب المالية المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد وضعت الهيئة برنامجاً جديداً لتطوير قطاع التأمين يتركز على عدة محاور أولها رفع نسبة الشفافية في تداول البيانات داخل السوق في الهيئة والشركات وبين الشركات وبعضها البعض وذلك لتطوير مفهوم الرقابة والأخلاق لحماية حقوق المساهمين جنباً إلى جنب مع حماية حقوق حملة الوثائق وإظهارها خلية مهمة لضمان أموال التأمين كما تم وضع برنامج جد لتدريب الكوادر التأمينية داخل الهيئة وإرسال الهيئات إلى الأسواق الخارجية لرفع كفاءتهم المهنية على جميع بيئاتها وتطبيقها واستقرار النتائج ، علاوة على إيجاد جيل جديد من الخبراء الأكاديميين القادرين على تقييم الخطر التأمينى في جميع فروع التأمين وتحديد أسعار الوثائق بشكل يضمن تحقيق حملة الوثائق وأموال شركات التأمين في الوقت نفسه وإشار إلى أنه يجري الآن بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وضع برنامج لتطوير العاملين داخل الهيئة المصرية للاشراف والرقابة على التأمين باعتباره إحدى الأدوات المهمة لتضيق السوق للتأمينى إلى مصر بهدف تطوير عمليات التشغيل المالي وسك الكفاءات. وأكد سليم على ضرورة وضع ضوابط لفنل الشركات الأجنبية أولها رفع رأس المال المسجوع من 30 إلى 60 مليون جنيه بسند تفضلها عند بداية التأمين ثانياً لاشتراط الخبرة والكفاءة التأمينية في مساهمي هذه الشركات وخروجها أن تقوم الشركة بحماية باستحداث تعليمات تأمينية متطورة حتى تفل إضافة إلى سوق التأمين المصري وبهدف توسيع شريحة التأمينين من سوق رأس المال وتنشيط الشركات القائمة. وأكد محمد أبو الزين رئيس مجلس إدارة التأمين الدولية في أن السوق المصري للتأمين يجب بمشور رأس المال الأجنبي إلى السوق

المصري شريطة أن يقدم خدمات تأمينية جديدة سواء مستقلة أو مشتركة في رؤوس أموال الشركات كالتأمين. مشيراً إلى ضرورة أن يتم الانفتاح بين الشركات الإفريقية للتأمين وأن تقدم استثمارات بالمال الإفريقية حيث يتم توحيد التشريعات الحاكمة وتطبيق نسبة هروب رؤوس الأموال للخارج مؤكداً على أهمية عقد اللقاءات والندوات التبادلية لدراسة ظروف كل سوق ويعد آليات التعاون المشترك.

وأشار مؤسس الشركة CINA العالمية والتي تضم في عضويتها مشور و 12 دولة إفريقية بالإضافة إلى فرنسا إلى ضرورة أن تقوم الدول الإفريقية بمزيد من التتبع لشركات التأمين والمسا في سياسة الخصخصة باعتبارها محال أساسية لمواجهة تطبيق اتفاقية الجات والاندماج رؤوس الأموال الأجنبية للاسواق الإفريقية.

وأشار إلى أن هدف المؤسسة هو تأمين الأسواق الإفريقية لمواجهة رؤوس الأموال الأجنبية بمساعدة هذه الأسواق على رفع كفاءة إدارتها والطلب على أوجه التظلم في حل بعض الشركات الإفريقية بهدف توسيع خدماتها الاستثمارية ومنع أي حالات تضرر أو الخاس لأواجه هذه الشركات. وأكد على أن المؤسسة تسعى إلى وضع تشريع موحد لجميع الشركات الإفريقية باعتبار عدم وجود تمارس بين مصالح هذه الشركات وإشار ماسيا أبو الامين العام لائحة AIS الدولية لرقابة التأمين إلى أن سوق التأمين المصري يعد من الأسواق الواعدة والقادرة على المنافسة في ظل مزيد من التحرير لصناعة التأمين.

وأكد على أن دور الهيئة يتشعب في النهوض بصناعة التأمين وتقديم المساعدات وتبادل المعلومات للاسواق المالية وتزويد أجهزة الاشراف والرقابة المعالة عن طريق هذه الندوات واللقاءات للمرضى وتبادل الخبرات.

ودعا إلى مزيد من الانصاح والتشاور بين هيئات الاشراف والرقابة على التأمين من جهة وشركات التأمين من جهة أخرى لائحة الفرصة أمام هيئات الاشراف والرقابة لتضيق بمشورها في تطبيق السياسات ووضع ضوابط ممارسة العمل التأميني.

الخصخصة فى مصر من ناحية النقل والمواصلات

الخصخصة فى مصر
من ناحية النقل والمواصلات -
قطاع النقل الجوى

الخصخصة

قطاع النقل والمواصلات

النقل الجوي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مطبات صعبة امام شركات الطيران الخاصة	كمال ريان	العالم اليوم	٢٩٥٩	٢٠٠٠/١٠/١٥	٨١
٢	الخصخصة ليست الاسلوب الامثل لادارة جميع المطارات المصرية	كمال مصطفى	الاعلام	٤١٦٠٢	٢٠٠٠/١٠/٣١	٨٣

الموضوع الرئيسى : التخصص	اسم كاتب المقال : كمال ريان
الموضوع الفرعى : في مصر: قطاع النقل الجوى	رقم العدد : ٢٩٥٩
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١٥

في الوقت الذى تلقى فيه نهجس الوزراء على تحويل هيئة الطيران المدني إلى شركة قابضة تولى شركات الطيران الخاصة ومطبات صعيدية تهديد استثماراتها حيث توجهت بمشكلات عديدة بسبب سياسات التخصيص والحصار المالية عليها. ومن أهم هذه المشكلات التي تواجه هذه الشركات التضييق على ممارسة أنشطتها في خدمات الطيران وعدم تعاون مصر للطيران معها في عمليات الحاصية ونقل الركاب. وفي الوقت نفسه يشكو المستثمرون من رفض وزارة النقل إنشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران على غرار الشركة التي تمكّن مصر للطيران ٪٢٥ من أسهمها محققين بسرعة الموافقة على التأسيس. وينص قرار مجلس الوزراء على استثمار قرار جمهوري بإنشاء شركة قابضة للطيران تسمى الشركة المصرية للقابضة للطيران وتضم في عضويتها شركتين هما الشركة المصرية للمطارات والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية.

بعد تحويل هيئة الطيران المدني إلى «قابضة»

«مطبات» صعبة أمام شركات الطيران الخاصة

إشراف
كمال ريان

المستثمرون يطالبون وزارة النقل بالموافقة على إنشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران

وفي محاولة من جانب شركات الطيران الخاصة للضغط للناس لواجهة مشكلة ارتفاع أسعار الخدمات لليلة لها بالمطارات تقدمت هذه الشركات بطلب الترخيص لها بإنشاء شركة مساهمة تقوم بنشاط تنظيم وإدارة عمليات الخدمة الخاصة لطلقات الشركات الخاصة. وكان هذا الطلب مسنداً إلى أن تم الترخيص لشركات القطاع الخاص بخدمة حائزاتها لخدمة بالمطارات المصرية.

ويؤكد الطيار يحيى العجااى رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية للطيران والمؤرخ من شركات الطيران التي تقدمت بطلب إنشاء شركة مساهمة في الطيران تم تحويله إلى لجنة شركات الطيران التي قررت تشكيل لجنة لدراسة لبحث مدى إمكانية تكوين الوداد إلى لشركة المساهمة المشار إليها ثم وضع شروط تنفيذ ذلك في حالة الموافقة عليه.

ويوضح أن الشركات المرحس لها بخدمه مطارها في المطارات المصرية طلبت في التاكسي التي تقدمت بها لجنة الشركات أن تكون مساهمة هذا القطاع من خلال قانوني موحد لهذه الشركات فقط في شكل شركة مساهمة مصرية وبأسعار مصر 10 ملايين جنيه. حيث تقدم الشركة الأجنبية بتقديم الخدمات الأرضية لطلقات الشركات المساهمة فقط.

ويوضح أن الشركة الجديدة ستدلى مهام شراء المعدات الأرضية للخدمة وتنظيمها وصيانتها والتأمين عليها بالأسلوب المتبع دولياً وتطبيق القوانين الدولية والمالية المعمول بها

ويؤكد تخفيض عدم المشكلات التي تواجهها شركات القطاع الخاصة في عقد نقاط أسهمها التخصيص في هذه الشركات إلى ممارسة أنشطتها سواء بنقل الركاب وإيصالهم لملحمة شركة مصر للطيران بإعطائها الشركة الوطنية والقطاع الخاص في تخصيص مكانه على هذه الشركات لخدمة أيضاً وتحقق بخدمات الطيران وعدم وجود تعاون بين مصر للطيران وهذه الشركات سواء في عمليات الحاصية وإجراء

العمليات أو نقل الركاب وكذلك دفع أسعار الخدمات والوقود والخدمات الأرضية بتطبيق نظام الخدمة الخاصة. ويؤكد المستثمرون في مجال شركات الطيران أن وزارة النقل ترفض السماح لهم بإنشاء شركة مساهمة لخدمات الطيران على غرار الشركة الحالية التي تشكلت من الطيران ٪٢٥ من أسهمها رغم أن القرارات الإدارية تكفل لهم ذلك لكن لجنة السياسات ترفض ما يقدم استثمار الوضع الاحتكاري لشركة المصرية لخدمات الطيران

ويشير إلى أن دخول القطاع الخاص في هذا المجال ساعد على تلبيد هذه المشكلات دون أن تتصل بمزايا الدولة أية أرباح. ويوضح أن الشركة المصرية للطيران التي تلقى مجلس الوزراء على أنشطتها مستحوذاً بالإشراف والرقابة على المطارات وأيس تنفيذ إنشاء المطارات الجديدة التي ستدلى لقطاع الخاص لإنشائها جميعاً بنظام BOT مشيراً إلى أن شركة مصر للطيران تتم دراسة جميع الأنشطة التي تقوم بها حالياً لإزالة فعليتها بما يتكافأ من المنافسة الفعلية وهناك اقتراحات بتحويلها إلى شركة قابضة تضم التأسيس الجوى والخدمات الجوية والأرضية والأسواق الصرة ومركزين للمساب الآلى وهناك اقتراحات أخرى بتجميع أكثر من قطاع في شركة حيث يتم حالياً دراسة كل الاقتراحات لخدمها على مجلس الوزراء.

ولكن رغم قرارات وإجراءات التطوير التي يتخذها مجلس الوزراء ووزارة النقل فإن سياسات التخصيص والحصر مازالت مفروضة على شركات القطاع الخاص ولا يزال سؤدد هذه الشركات غامضاً ومنعها من إدراجها بالتقرير غير مسدد وموازات هذه الشركات تستجدي اهتمام وزارة النقل والجهات المعنية لدراسة المشكلات التي تواجهها وتقدم بعض

التجارب اللازمة لاستمرارها.

ويخصص قرار مجلس الوزراء إنشاء جهاز جديد لتنظيم سباق الطيران الذي يسمى هيئة الطيران التي تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويتبع الجهاز وزير النقل ويحل محل هيئة المصرية العامة للطيران المدني وقطاع الطيران المدني. ويؤكد إنشاء الهيئة إلى مراقبة إدارة سوق الطيران الذي يربطه بالجلل الدولي طبقاً لخطة الدولة حيث تختص الهيئة بجميع الاختصاصات السيادية للطيران المدني.

ويؤكد القرار وزير النقل بأنه الوزير للتخصص لشركات في تحقيق الشاغلين 20٠3م ٩١ وتشرى الشركة القابضة للطيران المدني الإشراف والتابعة على الشركات التي تديرها.

ولكن ما تلقى هذه الإجراءات لتحويل سياسة الطيران ولتج لجال لقطاع الخاص ليدوم مجال الطيران بما في تقديم الخدمات بالمطارات أم يقال الأمر عند حدود بعض التغيرات الهيكلية في قطاع الطيران دون إجراءات فعلية لتفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء شركات الطيران وكذلك شركات الخدمات الملاحة الجوية؟

بذلك أكد الدكتور إبراهيم العبدوي وزير النقل أن الوزارة تسعى في اعتبارها أهمية د. في القطاع الخاص في مجال مشروع النقل خاصة بعد النجاح الكبير لتجربة رجال الأعمال في مجال إنشاء المطارات الجديدة. بنظام BOT حيث تم طرح العديد من المطارات على للمستثمرين بنظام BOT منها مرسى علم والسليح والفرانسة والواحات حيث يبدأ تشغيل النقل لبعض المطارات العام القادم على مطار مرسى علم وكذلك ينشئ العمل في مطار الطمحين.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع النقل الجوي	رقم العدد :	٢٩٥٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٥

شركة مساهمة باسم الشركة الأهلية لخدمات الطيران برأس مال مريض به 100 مليون جنيه المصدر منه 10 ملايين جنيه حيث تساهم الشركات المصرية والأجنبية في المشاركة في الشركة الجديدة لتنظيم الخدمات وبلغ رأس المال المُؤسَّر في 35 مليون جنيه بمشروعات قطاع الطيران التي يهيئها على قيام الشركة.

ويوضح أن الشركة الأهلية لخدمات الطيران ستسيطر قطاع الطيران المدني والهيئة العامة للطيران المدني بصمامة ومخصص شركات الطيران المصرية لتساعدها فيها كما يتم إخطار مملكت للطارات المصرية بأسماء تلك الشركات ويتم مراعاة أن يتوافق حجم استثمار كل شركة مع حجم أسطولها من الطائرات المختلفة وخزائنها وأجهزتها من معدات أرضية والطائرات.

ويؤكد أن الشركة الأهلية لخدمات الطيران ليس لها فرض تجاري من خدمة طائرات الشركات الصاعدة في رأس المال ويخصص غرضها في تنظيم وتنفيذ وتنسيق بين الشركات الصاعدة كل حسب أسطول طائراته وأجهزته من معدات.

ويشير إلى عدم وجود أوجه تداخل بين الشركة الأهلية لخدمات الطيران والتشترع لتشترعها وبين مصالح شركة مصر الطيران حيث أن جميع شركات الطيران المصرية أصبح من حصةها خدمة طائراتها بمعداتها الأرضية في الطارات المصرية وأن الشركات المشتركة في الخدمة الأرضية بالطائرات أن يشترعها أن تقوم الشركات المصرية الأجنبية بخدمة تصدبها مقيدة أو مستعملة ولا تتفرغ لديهم ألية في الاضرار بمصالح الشركات الوطنية أو عرقلة أفعالها بخيرها إلى أن القرار الوزاري الخاص بالطارات للشركات المصرية بخدمة طائراتها بالطارات المصرية يعف إلى عدم مصالح شركات المصرية ومصلح الوطن كله وأن تنظيم الخدمات الأرضية لطائرات الشركات بالملحوظ متحضر ومتطور ويخدم مصالحها ويحقق رغباتها دون الخروج من نص وروح القانون الوزاري هو مؤثر وأصبح لوعي القطاع الخاص.

للقطاع الخاص بإعادة النظر فيما هو حق لها مع الترخيص برفض إصدار الخدمات للخدمة من الشركة المصرية لخدمات الطيران وهو الطلب الذي رفضه الشركة.

ويشير أن شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص ملزات تعاني من ارتفاع تكلفة الخدمات الأرضية بسبب اعتمادها على الترخيص بما يؤثر على تكلفة الرحلة الجوية ويؤدي إلى إضعاف قدرة التشغيل المصري على منافسة الشركات الأجنبية.

ويوضح أنه بمصر الشركات المصرية وأنشطتها في مجال النقل الجوي الرأسمالي سواء غير المنظم أو الشائعي لجوي نحدد أن جميع الشركات في أجهزتها تستخدم جميع طائرات الجمهورية رغبة منها في تشجيع حركة السياحة الواردة لمصر وإقامة الفرصة للفرصة السياحية من زيارته للفرصة من الزارات السياحية كالترويج بمنتجات السياحة ويوضح أن الترخيص للشركات المصرية بخدمة طائراتها في الطارات المصرية هو فعلا خفض للأرباح ولكن نظريا فقط لأنه من أنشأة العملية ستزيد الأعباء على الشركات وسوف تتكثف الطارات بتفكيك من المملات غير المتكاملة حال قيام كل شركة على حدة بتوفير معداتها الأرضية بجميع الطارات المصرية.

ويذكر أن هناك تداخل وتنظيم وتنسيق بين الشركات كل على حسب حجم طائراتها وخزائنها وأجهزتها لا بد منها في أن أبعاد كيان مقدر تشترع فيه الشركات المصرية بصورة حضارية بالملحوظ حديث ومتطور.

ويؤكد أنه تم بالفعل تأسيس

في هذا الشأن وتدريب وتدريب العمالة المطلوبة للاحتفاظ بسجلات تشغيل كل خدمة وأحلال ما يتهاك منها بفرض توفير الخدمة الأرضية للطارات الصاعدة بالطارات المصرية. وأشارت للخدمة إلى أن أبعاد كيان مقدر تشترع فيه الشركات المصرية ويقوم بتنظيم الخدمات الأرضية فيها بينها ويخدم مصالحهم بالملحوظ حضاري متطور سيقاق العديد من الأعباء منها خفض الأعباء المالية من الشركات المصرية وخفض تكلفة تشغيل المعدات وتوفير الخدمة الأجنبية لطائرات الشركات المصرية بصورة حضارية وبالملحوظ حديث ومتطور.

وتضيف المذكرة أن الشركات مستقر لتقليم بمصالحها الجوية وتطوير أدارتها وفتح أسواق جديدة دون اهدار بعض طاقاتها في إدارة تشغيل قطاع المعدات الأجنبية الخاصة بكل منها وهو ما يتحقق بعد انشاء الشركة الصاعدة الجديدة.

ويؤكد القرار يعفي المحتاجي أن تنظيم الخدمات الأرضية بين الشركات المصرية من خلال شركة مساهمة واحدة سيؤدي إلى تفضيز الأعباء عن الطارات ومصلحت الانتظار بها كما أن تصالح شركة واحدة تمثل الخدمة الأرضية للشركات المصرية مع سلطات الطيران المدني سيوفر على السلطات عناء التعامل مع عشرات الشركات ويسهل عليها الإشراف ومتابعة التزامات والشروط المنقطة للعمل.

ويؤكد القرار يعفي المحتاجي أن اللجنة الفرعية التي ألفتها لجنة شركات الطيران طلب تأسيس شركة مساهمة لخدمات الطيران قد اكتت عدم وجود ما يمتنع إنشاء مثل هذه الشركة إلا أن لجنة الشركات عانت لتعاقب شركات الطيران التابعة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أشرف الحديدي
الموضوع الفرعي :	ق مصر : قطاع النقل الجوي	رقم العدد :	٤١٦٠٥
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

خبراء التطيران المبدئي

الخصخصة ليست الأسلوب الأمثل لإدارة



النظرة إلى تشغيل المطارات بطريقة اقتصادية تمثل اتجاها عالميا حديثا حيث كانت المطارات تعتبر أحد مكونات عمليات الطيران دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية ومع أوائل التسعينات بدأت المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكافو» في الاهتمام بالخصخصة المطارات خاصة مع النمو المطرد لحركة النقل الجوي والتي وصلت إلى مليارين على ١٥ مليار راكب سنويا ومع نمو استثمارات وإيرادات شركات الطيران وفي الوقت نفسه ارتفاع تكاليف وتشغيل المطارات بدأ الحديث عن «المبدئي» في أن تحصل شركات الطيران والركاب وكافة الأنشطة التي تستفيد من تلك المطارات جليا من تكاليف التشغيل

وبدا الانجذاب إلى تقليص ميزانية الدول، في تحمل إنشاء المطارات وجعلها منشآت اقتصادية تخضع لتكاليفها كما يؤكد خبراء الطيران الأجنبي وقد أخذت مصر بهذا الاتجاه فاعتبرت مطار القاهرة وحدة اقتصادية وحلقت المطار فأنشأ خلال السنوات من ١٩٩٥ - ١٩٩٨ بلغ حوالي ١,٢٤ مليون جنيه وأن كانت الأرباح التي القيمة الحقيقية للمطار ومشاراته وخدماته تعتبر متواضعة إلا أن تلك يشغل بدني، وإذا نظرنا في الخصخصة المطارات المصرية التابعة لهيئة الطيران المدني والتي لا تشمل مطار القاهرة نجد أن الخصخصة بلغت حوالي ٣٣,٣ مليون جنيه خلال الفترة من ٨٩,٩٦ أما الإيرادات بلغت ٢٥٧,٢ مليون جنيه أي أن الفائض بلغ ٢٢ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات والمطارات تحتاج إلى استثمارات لإنشاء وتطوير وإقامة المباني الخلف للركاب بمطار القاهرة الدولي سيكلف حوالي ٢ مليار جنيه وإذا تزيد، إضافة إلى مشروع المطارات بمطار القاهرة سيكلف ٥٠ مليون جنيه أما إقامة مطار في مرحلته الأولى ليستوعب مليون راكب سنويا فيحتاج إلى

في بعض المطارات الأخرى في الدول المجاورة إذا ما قورنت بها فمطارا بنسبة لطائرة إيرباص ٣٢٠ حاملة ١٥٠ راكبا نجد أنها في القاهرة ١٠٠٨ دولاير في حين في عمان ٣٣٦ دولاير، استنبول ٢٨١ دولاير، أثينا ٤١٧٠ دولاير، مطار طوكيو الجديد ٦٠٦٥ دولاير. ويعتقد موشومو الاقتصاديات المطارات لعمدة باللغة حاليا في صناعة النقل الجوي للتخفيف عن ميزانية الدولة حيث بدأت عام ١٩٩٦ تجربة المطارات الخاصة بنظام EOT والتي تعتمدها الدولة بالائتمار التشريعي، والحوافز وبدور الحديث الآن عن مشروع مشترك لتطوير مطار الغرقة وإسكان القطاع الخاص في مطار شرم الشيخ، ومع ذلك فإن خبراء الطيران المدني يظنون بأن تشجيع في استثمارات ليس هو الأسلوب الأمثل لخصخصة المطارات المصرية فسيحتاج مطارات يجب أن تظل تحت هيمنة الدولة لأغراض الأمن القومي وأخرى ذات الجانب السياسي، وهذه يجب أن تكون القطاع الخاص في تطويرها وإدارتها وإنشاء مطارات جديدة.

أشرف الحديدي

الخصخصة فى مصر
من ناحية النقل والمواصلات -
قطاع النقل البحرى

الخصخصة

قطاع النقل والمواصلات

النقل البحري

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الموانئ البحرية هل تدخل دائرة الخصخصة	هبة الله شعبان	العالم اليوم	٢٩١٤	٢٠٠٠/٨/٢٣	٨٤
٢	نظام حق الانتفاع البديل الانعزل لخصخصة شركات النقل البحري	كمال ريان	العالم اليوم	٣٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/٢٠	٨٥

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هبة الله شعبان
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع النقل البحري	رقم العدد :	٢٩١٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

الموانئ البحرية... هل تدخل دائرة الخصخصة؟

- كتبت : هبة الله شعبان :

خلال السنوات العشر الأخيرة.. دخلت الموانئ المصرية دائرة الخصخصة بشكل أو بآخر.. فتمتلك إدارة تلك الموانئ من الحكومة إلى القطاع الخاص.. طلب خبراء النقل البحري بضرورة العمل على خصخصة جميع الموانئ المصرية في الوقت الذي تنزع فيه الحكومة لتتولى مبيعات الدولة فيما يخص النقل البحري وإنشاء الموانئ الجديدة.. مع اعداد الكوادر البحرية للقطاع الخاص.. أكدوا أن الوضع الحالي للنقل البحري يظل تحت سيطرة الحكومة وهو ما يدعو للأسراع بخصخصة تلك الموانئ.

أمثلة عديدة

أشاروا إلى أنه على سبيل المثال شركة الكوك والحراريات تاجر رسميا لتصدير منتجاتها.. كما تاجر الشركة الوطنية للشحن والتفريغ من الحكومة عدة أرصفة في ميناء الدخية.. وهناك رصيف بميناء الاسكندرية مخصص للهوية العامة للتزول.. ورصيف في البحر الأحمر خاص بشركة الفوسفات ذلك في حين.. تاجر الشركة العامة للصوامع رصيفا خاصا بها ورصيف بميناء الدخية للشركة الوطنية للحديد والصلب وفي الأدبية شركة السويس للشحن والتفريغ تاجر رصيفا خاصا بها.. ورصيفا بميناء رأس غارب خاصا بشركة البترول.

وضع مختلف

أشار عادل عبدالعظيم الخاسي عضو الجمعية البحرية المصرية أن وضع القطاع الخاص في مجال النقل والخدمات البحرية المصرية يختلف تماما عن وضع القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الأخرى كالمساحية والصناعة والتجارة.. وبدأت منذ فترة طويلة منذ قام طاعت حرب بإنشاء أكثر من ثلاث شركات للملاحة وهناك شركات تابعة يمتلكها بهيف نقل الصادرات والواردات دون الاعتماد على السفن الأجنبية كما أنشا أحمد ميويد باشا شركة بواخر البوطة الخديوية كذلك أي أمين يحيى باشا الذي أنشا شركة الاسكندرية للملاحة لنقل تجارته من الحاصل والمشتريات القطنية للاستغناء عن خدمات ملاك السفن الأجنبية.

الفساد في وضع القطاع الخاص الملاحي المصري لأن لا يبيحز بغير لأن الشركات الحالية تنافي في اتعابها حتى أصبحت مصر من أولى

الدول التي يزيد فيها سعر النقل بحري ويرى على 40٪ فيحة السلمة، والمفروض أن يكون سعر النقل لأي سلمة مستوية لا يزيد على 20٪ في كل دول العالم. أضاف عبدالعظيم أن القطاع الخاص البحري على الرغم من حصوله على مكاسب كبيرة إلا أن لحدا لم يتجه إلى شراء سفن لنقل البواريات والبضائيات رغم التسهيلات التي تقدمها الدولة لأي شخص يريد أن يمتلك سفينة..

وخرج حولا بضرورة تكوين شركات ذات كيانات كبيرة قوية لكي تستطيع مواجهة الكيانات الأجنبية الأخرى.. في الوقت الذي لابد من أن تشجع الدولة الوكلاء للملايين على تلك السفن لنقل جزء من الواردات التي تستقل على سفن أجنبية وتحصل على ملايين الدولارات وكتولين،

ومازالت هناك 95٪ من وارداتنا تنقل على هذه السفن الأجنبية.

رعاية الحكومة

أشار مصطفى الاحول رئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين إلى أن النقل البحري في مصر لم يزل رعاية وإهتمام الحكومة بالأسطول المصري إلى حد كبير.. الأسطول المصري في حاجة إلى تطوير من خلال منح كروض طويلة الأجل لتجديد الأسطول لشركات للقطاع الخاص أو العلم على السواء.

أضاف الاحول أن نظام العولة اسفر عن شركات عملاقة تتمكن من السيطرة على التجارة العالمية ما أدى إلى عدم قدرة الدول النامية على مواجهة هذه الشركات العملاقة.. وهناك لابد أن يكون الدولة دور في تشجيع رجال

الأعمال على تلك السفن.. لأنه على الرغم من أن انفاقية للجات سمحت للدولة أن تقوم بدعم اسطولها إلا أن ذلك لابد أن يتعارض مع المعاهدات الدولية.

أكد الاحول أن تطوير خدمات النقل البحري يحتاج لسنوات طويلة لأن القطاع الخاص ظل مسيطرا عليها لمدة 40 سنة وارتفاع أسعار هذه الخدمات حاليا يرجع إلى أن الإيرادات الناتجة عن هذه الخدمات محدودة والمتنافسة بين الشركات شرسمة.. مما أدى إلى ضرورة ارتفاع أسعار الخدمات.

أشار مدير معرض خبير الاقتصاديات الموانئ.. إلى ضرورة إعادة هيكلة قطاع النقل البحري في مصر الآن لضرورة التجاوب مع ما يحدث في العالم من توجه للاستثمارات إلى هذا القطاع الذي يمثل أهم القطاعات حيوية وفرة على تقديم حلول لمشاكل الاستثمارية لأن أكثر من 90٪ من جملة حجم التجارة العالمية يتم نقلها بواسطة السفن عبر البحر والمحيطات.. والأساطيل والموانئ والخدمات البحرية تمثل اقتصادا ضخما يستوعب استثمارات كبيرة وعمالة ضخمة ونظما إدارية حديثة تؤدي لها التكنولوجيا تدرا رئيسيا.

أضاف أن الموانئ على مستوى العالم لم تعد تعمل وفق نماذج أنها محط على طريق التجارة ولما صارت طاقات اقتصادية إنتاجية تدخل في جميع القطاعات الاقتصادية الدولية وهناك الآن الموانئ المصرية بالمهاجورة وعددها نحو 30 ميناء توجد فيها نحو 3000 ميناء تلك الموانئ يفتقد فيها يسمى بالنقل متعدد الوسائط وهو نقل تدخل فيه كل الأساليب الحديثة والمتطورة التي تصنع بوفرة فيها مضافة حاليا لدوائر الاقتصاد طلب مسير معرض بضرورة إحياء دور اقتصاد الموانئ في مصر لأنه القدمة الطبيعي لإحياء قطاع كان محط وغير معتنى به بالقد.. الكافي.. مؤكدا أن مصر تمتلك إمكانيات عالية تمكن من تحقيق تقدم في كل القطاع.. لدينا 30000 من الاستثمارات البحرية.. ولدينا جغرافيا حافة يتنامس للتقدم.. ونحن لسقط في حاجة إلى بذ متطورة عصرية من الطرق والنقل الحديث.. والمائي والجوي والمستودعات والمعاد والتجهيزات والاتصال الموانئ.. إلى مستوي الإقبال الحديثة.. والخصخصة في هذا القطاع ضرورة حتمية لأن فترة الإدارة الحكومية أصبحت بالتراجع والتأخر لكل شرط أن تتم أدان بطريقة عصرية متخصصة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العدد :	٣٠٠٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

أكدوا على أهمية الاستعانة بالخبرة الأجنبية للتسويق والتطوير

نظام حق الإنتفاع .. «البديل» الأفضل لخصخصة شركات النقل البحرى

◆ الخبراء يرحبون بقرارات اللجنة الوزارية ويؤكدون
.. القطاع الخاص الأقدر على التطوير وضع إستثمارات جديدة

◆ مطلوب تغيير الاستراتيجيات والظوابط العمل

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل البحري	رقم العدد :	٣٠٠٠
الصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

كاتب - كمال ريان:

رغب المستثمرون وخبراء النقل العربي بقرار حكومة بطرح شركات تناول الصاويات والنقل بحري على المستثمرين بنظام حق التشغيل لمدة 2 عاما. وطالبوا باتاحة الفرصة للمستثمرين صريين لادارة هذه الشركات مع التدخل في شراكة مع شركاء اجانب لضمان تسويق خدمات هذه الشركات في الاسواق العالمية.

ولكن الخبراء ان طرح هذه الشركات بنظام حق لانقاذ هو البديل المناسب لخصخصتها والطريق لاجل دعم دور القطاع الخاص في تطوير هذه الشركات وزيادة قدرتها على المنافسة خاصة في ظل تلك الحكومة بعدم فتح استثمارات جديدة. وبالعمل بدأ عدد من المستثمرين في سؤال لنقل البحري عقد اجتماعات لمناقشة تكوين شركات للحصول على حق ادارة شركات تجاريات واجراء اتصالات مع مستثمرين اجانب للنسول في شراكة للحصول على حق ادارة شركات النقل البحري.

تسويق الخدمات

في البداية يؤكد اللواء حاتم القاضي رئيس غرفة التجارة المركزية ان طرح شركات النقل البحري للتجديد لمستثمرين في القطاع الخاص بنظام حق الادارة سيحقق العديد من المزايا أهمها تسويق خدمات هذه الشركات عالميا بما يساهم في تطوير الموانئ المصرية.

وطالب المستثمرون والمعلمين المصريين في مجال النقل البحري بسرعة التقدم لادارة هذه الشركات مع الاستعانة بخبرات اجنبية من خلال مستثمرين تتوافر لديهم القدرة على تسويق خدمات شركات النقل البحري دوليا بخصون كشركاء مع المستثمرين المصريين على ان تكون الادارة للمصريين.

وانتقد الرأي المعارض لخصخصة شركات النقل البحري حاسبا على اساس ان هذه الشركات رابحة مشيرا إلى ان هذه الشركات وان كانت رابحة الا ان ذلك لا يفي حاجتها لمستثمرين يتولون تسويقها دوليا مشيرا الى ان ذلك ضروري لجذب خطوط الملاحة الدولية الموانئ التي تعمل فيها هذه الشركات وفي اسكندرية وبرسميد ودمياط وخاصة مع تنفيذ ميناء شرق الدقهية والذي سيديره مستثمرون اجانب سيحاولون بالطبع تسويقها دوليا وهو ما يعني تهوؤ الموانئ الاخرى للمنافسة حادة.

ويشير الى ان المستثمرين في مجال النقل البحري بدأوا في عقد سلسلة من الاجتماعات بمجرد الاعلان عن طرح شركات تناول الحاويات للايجار ليبحث الاستعداد لتقديم لهذه الشركات بولا من اسنادها لمستثمرين اجانب مؤشحا ان المستثمرين المصريين سيحاولون في نفس الوقت من اتصالاتهم مع مستثمرين اجانب للمشاركة

معهم في ادارة هذه الشركات.

لا للخصخصة

ويضيف ان حق الادارة هو البديل الأمثل لخصخصة شركات النقل البحري بدلا من بيع الشركات لمستثمرين اجانب وهو ما كان يطرح مخاوف من تقدم مستثمرين يهود لشركاء كما ان بيع هذه الشركات لمستثمرين اجانب يعني تحويل العائد الذي سيحصلون عليه للخارج وعدم استفادة الاقتصاد الوطني به.

ويؤكد ان الاجتماعات بين المستثمرين في مجال النقل البحري يمكن ان تناقش انشاء شركات ادارة متخصصة للحصول على حق تشغيل الشركات مع الشركاء الاجانب على ان تكون الادارة للمصريين.

ويعلق الريان علفط ماروني رئيس مجلس

ادارة الشركة القابضة للنقل البحري مع لرائ القابل ان طرح شركات تناول الصاويات بنظام حق الانتفاع امام المستثمرين هو السبل البديل لخصخصة هذه الشركات بهدف التطوير مشيرا إلى ان القطاع الخاص لديه القدرة على توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير هذه الشركات مقابل حصول المستثمرين على نسبة من العائد.

ويشير الى انه لم يكن من الممكن الاكتفاء بالارباح التي تحققها هذه الشركات وعدم تطويرها وزيادة قدرتها التسويقية لمواجهة المنافسة لان استمرار الشركات في تقديم خدماتها والمنافسة موهون بالتطوير وفتح الاستثمارات اللازمة لذلك وهو ما يستطيعه القطاع الخاص حيث ان الدولة متوقفة عن فتح استثمارات جديدة بالشركات وليس هناك بديل ملائم سوى

طرحها على القطاع الخاص.

توفير الخبرات

ويوضح ان القطاع الخاص سيوفر الخبرات اللازمة لتطوير هذه الشركات كما انه سيساهم في تسويق خدماتها وفتح الاستثمارات اللازمة لها دون الحاجة للحصول على تمويل من الدولة.

ويؤكد الريان علفط ماروني ان طرح الشركات بنظام حق الادارة او الانتفاع لفترة زمنية محددة يعني استمرار ملكيتها للدولة التي ستشارك في عائد التشغيل بالإضافة لذلك فإن المستثمر سيحقق بالعمالة.

ويوضح ان طرح الشركات على المستثمرين يعتبر لمدة 25 عاما قابلة للتجديد بهدف الى اعطاء الفرصة للمستثمرين لتحقيق الارباح المناسبة لان المستثمر سيضخ اموالا لتطوير الشركات وتلعب وقتا مناسبة للحصول على عائد مشيرا الى ان العائد الذي يحصل عليه المستثمر سيرتفع مع ارتفاع عائد تشغيل الشركات.

منافسة حادة

ويضيف ماروني ان المنافسة التي ستواجهها شركات النقل البحري مستقبلا ستكون حادة وتطلب استثمارات ضخمة للتطوير وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل التبعية للحكومة التي تولقت عن فتح استثمارات في الشركات كما ان حاجة هذه الشركات للتسويق دوليا كل ذلك كان يتطلب دخول القطاع الخاص لادارتها.

تغيير الاستراتيجية

ويؤكد سمير مروض نائب رئيس شركة دومينيون للتوكيلات الملاحية ان خصخصة الادارة لشركات النقل البحري لا تعني تغيير الافراد ولذا تغيير استراتيجيات وافكار وابوات العمل لاعطاء الفرصة لاعادة هيكلة الشركات.

ويشير الى انه ليس مع خصخصة شركات النقل البحري بنسبة 100٪ حاليا حيث يجب الترتيب في خصخصة هذا القطاع البحري والاستراتيجي الهام مؤكدا ان التأثير في خصخصة هذا القطاع لا يعني رفض مبدأ الخصخصة ولكن انتظار الوقت المناسب لذلك.

ويضيف ان دخول رجال الاعمال والمستثمرين المصريين سيتيح بلاشك فرصة أفضل للتطوير والتسويق بشرط ان يتم ذلك وفقا لامعبارات تأخذ في حسابها جميع المتغيرات.

ويشير الى ان شركات النقل البحري تقوم على اقتصاد الخدمات الذي يتضمن مخلاات قليلة ومخرجات كثيرة ولابد عند خصخصة هذه الشركات ان يتم ذلك بشكل يراعي تحقيق شركة مصرية مكولة بفهمنا لان الادارة الاجنبية يمكن ان تفسر في اية لحظة ونعود الى نقطة الصفر من جديد.

الخصخصة فى مصر قطاع الكهرباء

الخصخصة

من الناحية الاقتصادية

قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	محطات توليد كهرباء قطاع بناس	اسامة خالد	العالم اليوم	٢٩٢١	٢٠٠٠/٨/٢١	٨٧

اسم كاتب المقال :	اسامة داود	الخصمة :	خروج الرئيسي :
رقم العدد :	٢٩٢١	قطاع الكهرباء :	في مصر :
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١	العالم اليوم :	

رجال الأعمال تقدموا بالطلب

والحكومة تدرس

محطات توليد كهرباء ♦♦

قطاع خاص

- ✓ د. مصطفى بويديان: نحتاج للقطاع الخاص ولكن من خلال الـ B.O.T
- ✓ هجazy مينا: توزيع الكهرباء، مسؤولية الدولة فقط
- ✓ محمد السيد: المشاركة مطلوبة ولكن بما يحمي صغار المستهلكين
- ✓ محمد حلمي: أدفع 400 ألف جنيه شهريا وفكرة الاستثمار في الكهرباء، قائمة

د. محمد سليمان:

التنسيق

مطلوب

خاصة في

المشروعات

الحديثة

احمد الحسيني:

توزيع

الكهرباء، عمل

ضخم لا ينجح

فيه سوى

الدولة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة داود
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٩٢١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

مطلوب شركاء... ولكن

ومن جانب آخر يرى المهندس محمد السيد رئيس شركة كهرباء مصر الوسطى أن لاحتياج الدولة لمشاركة القطاع الخاص أصبحت ضرورية ولازماً حيث أن الزيادة الضخمة في احتياجات جميع القطاعات الاقتصادية تزيد من الكهرباء الواردة وارتفاع معدلات الاستهلاك وهي مؤشرات زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في مصر. كما أن الدولة في زيادة معدلات التكاليف "كهرباء" من

• والى
• الشرائح
• الخدمات
التي جميعها لاحتياج الدولة من أن يتخطى مستوى الكهرباء في جميع أنحاء الجمهورية. لكن المطلوب إذا كان القطاع الخاص يريد أن يحصل على مزايا من أن يتخطى مستوى الكهرباء في جميع أنحاء الجمهورية. لكن المطلوب إذا كان القطاع الخاص يريد أن يحصل على مزايا من أن يتخطى مستوى الكهرباء في جميع أنحاء الجمهورية. لكن المطلوب إذا كان القطاع الخاص يريد أن يحصل على مزايا من أن يتخطى مستوى الكهرباء في جميع أنحاء الجمهورية.

ويضيف المهندس محمد السيد أن تسهيل قطاع الكهرباء عبر الوصول إلى تلك المناطق بالطاقة الكهربائية، جعلنا نأخذ طبعاً اهتماماً بالأسباب الأرضية الزراعية والذين يهتمون في رأي أراضهم على الأبار وبالتالي تتولى توصيل الكهرباء حتى يتسنى لهم الحصول على المياه من الآبار من خلال سكايتا رقم. ويضيف أن بين كل مجموعة وغيرها من ٥٠٠ كيلو مترًا وذلك ندير من محطات توليد صغيرة بقوة واحد ميجا وات لتخدم 10 أبار على قطر ٥ كيلو مترات.

يرى أن صعوبة تطبيقه في مصر الوحدة تلك المناطق لتكونها تلك التكاليف باهظة وفي ظل محدودية الاستثمارات في الولاية الجديد. لذلك تفضل أن يتولى القطاع الخاص التوليد الكهربائي لها

ويؤكد رئيس شركة كهرباء القناة أنه تم اختيار عدة مناطق بالمناطق الاستثمارية والصناعات الجديدة لخلق سيئات ومن القائمة إنشاء محطات محولات عليها منها مساحة 400 400X متر إنشاء محطة محولات بقوة ٢٢٠ / ٢٢٠ / ٢٢٠ (500 / ٢٢٠ / ٢٢٠) ميجا فولت لمصدر الربط مع الشبكة القومية كما أنه يتم إنشاء محطات توليد بنظام B.O.T. بقدرة 650 ميجاوات لكل واحدة لعم احتياجات الشبكة الوطنية بمحافظات سيناء. ومن أن يحدث ثلث بين تلك المناطق.

رئيس شركة كهرباء القناة يقترح أن يتقدم القطاع الخاص بإنشاء محطات توليد بنظام B.O.T. يمكن أن يتم منحه الأرض بالجان لانشائها نظام توليد وإدارة بلغة على أن يبيع الكهرباء للشبكة الوطنية في مشروعات استثمارية عالية العائد. ويضيف أن في بعض القرى السياحية التي أنشئت محطات صغيرة لتخفيفها ومنها أحد المشروعات التي أنشئت بمنطقة سيناء محطة مكونة من 8 وحدات بقدرة 4 ميجاوات قد لدت إلى ثلث يبيخ خيل في القرى والقرى المجاورة حيث تنتشر رأسمة القواعد من السور والبالغة إلى الأصوات الصاعدة منها والمزعة للساحل بالري. كما أن تكاليف للصحة تهاوزت 8 ملايين جنيه. والتجربة أن الاستثمارين من أصحاب القرى التي تلتقي كهربائياً على الصلة يقومون بالطاقة مساء.

الجديد في الأمر أن هناك محارلات فنية من جانب وزارة الكهرباء لجذب الاستثمارات الخاصة نحو إنشاء محطات توليد كهرباء بعد تزايد الاحتياجات وارتفاع تكاليف إنشاء المحطات على أن تخدم لجان مخصصة أسرارها ويتم خراطها من حيث قطاع الاستثمارات وبالتالي تكون الفرصة أو التمتع لقطاع الخاص للمشاركة الفعلية في توليد الكهرباء.

ويضيف مسؤولان أن المناطق يرغب رجال الأعمال في إنشاء محطات توليد بها هي مناطق مخططة بالشبكة الكهربائية للوحدة كما أننا قلنا بإنشاء عدة محطات محولات الربط بين الشبكة وكذلك احتياجات الاستثمارات والسكان وغيرها.

ويشير إلى أن الوزارة تعمل على حماية الاستثمارات والمناطق السكنية من ثلث محطات التوليد والتي أثبتت عدم جدواها في حالة انشائها في وسط الاستثمارات حيث تثير روائح كريهة وضوضاء تفسر بالاستثمار خاصة في الحالات السياحية.

نور حيوي

ويرى المهندس حجازي عياد رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القناة أن دور رجال الأعمال المستثمرين في عمليات توليد الكهرباء أصبح مطلوباً وحيوياً لخدمة الدولة في توصيل احتياجاتها من الزيادات الطارئة على سبب الكهرباء.

فيما يرى أن استخدام أساليب الاستثمار من القطاع الخاص في عملية التوليد لابد وأن تكون من خلال صيغة جزء من مسئولية الدولة تجاه جميع القطاعات والشرائح الاستهلاكية. وذلك يتم تنظيمه بواسطة لجان مشتركة بين القطاع الخاص وشركات الكهرباء لتحديد مستحقات كل جانب تجاه الآخر وأن يتم ذلك من خلال جهة منتجة من وزارة الكهرباء.

المهندس حجازي عياد يؤكد أن الطائفة بأن يتم إجراءات إنشاء محطة للتوليد عن طريق قطاع الكهرباء لخدمة احتياجات المناطق الاستثمارية وإتاحة الخدمة بها من التلوث. ويضيف أن على التوسع ينتج عنها ثلث يبيخ وسعي وتمت السيطرة عليه من خلال تأمينها بمناطق بعيدة عن الاستثمارات الحالية والمستقبلية ويتم إنشاء محطات التوليد ثم يتم ضخ الكهرباء الواردة داخل الشبكة الكهربائية للوحدة والتي تقوم بالتوصيل لمحطات محولات جديد عال ومتوسط ومنخفض لتتولى التوزيع الآمن على المناطق الاستثمارية والسكنية وبالتالي تكون قد تمجنا في تحقيق هدف وصول الكهرباء لكل موقع دون أن يؤثر ذلك سلباً على التبعة.

- تحقيق - أسامة داود:

تحتل رؤية رجال الأعمال في إنشاء محطات توليد كهرباء وكذلك شبكات توزيع على الاستثمارات الخاصة صناعية وسياحية وزراعية بسيئات والسويس إلى مثار جدل وفلاوات مع وزارة الكهرباء لاحتياج الدولة التي يطرأها الاستثمارات.

كما أن توزيع الكهرباء وبيعها يقتصر على الدولة وحتى تتولى دعم الشرائح من محدودى الدخل ومن عائلات توزيع الكهرباء للاستثمار المختلفة. كما طرح الوزارة فكرة إنشاء محطات توليد خاصة على أن يقوم القطاع الخاص ببيع الكهرباء للوزارة لتتولى توزيعها من خلال الشبكة الوطنية.

طالع اليوم ناقشت المسئولين بوزارة الكهرباء ورجال الأعمال من خلال هذا التحقيق.

في البداية يؤكد الدكتور مصطفى سويدان رئيس هيئة كهرباء مصر والتي تتولى شركة قابضة حالياً أنه من الصعب أن يتولى القطاع الخاص إجراءات توليد وتوزيع الكهرباء خاصة وأننا ملتزمون بإصدار مةدة من جانب الدولة وتحديد بواسطة لجنة السياسات بجلس الوزراء ويراعى فيها الشرائح الضمنية في مجال الإسكان وكذلك الشرائح المختلفة في المللات الاستثمارية سواء زراعية أو سياحية أو صناعية وه لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص.

ويؤكد د. مصطفى سويدان أن الطريق مفتوح أمام القطاع الخاص لإنشاء محطات توليد ولكن بنظام B.O.T. ونحن سنستعرض الكهرباء الواردة وضعت بها في الشبكة للوحدة. ويؤكد أننا مكلفون بتوصيل الكهرباء إلى أي منطقة بها استثمار مشير إلى أن من محطة الولاية الجديد يكتفينا فيها الكيلو وات أكثر من ثمن يبيعه ألتنا مشطرون لذلك حتى نغطي احتياجات الاستثمارات الزراعية.

مكتبة الإقليم للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسماعيل داود
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٩٢١
المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

ويرجع محمد السيد عدم وصول الشبكة الموحدة إلى الرادى الجديد إلى أن الاستهلاك الموجود حاليا سوف يجعل تكاليف الكيلو وات 35 قرشا بينما نحن نولده حاليا من خلال محطات التوليد الصغيرة بـ 28 قرشا.

ويشير إلى أن الدولة تتولى دعم الكيلو وات كهرباء بـ 21 قرشا حيث أنها تبنيه للاستثمار الزراعي في الرادى الجديد بـ 7 قروش رغم أن تكاليفه كما قلنا 28 قرشا.

ويشير محمد السيد إلى أن المساهمات التي يقوم بها القطاع الخاص في دول العالم تشمل في إنشاء محطات توليد والقوام بيع الكهرباء المولدة منها للدولة وبذلك أن نفس القطاع الخاص الاجنبي يأتي إلى مصر لإنشاء محطات توليد لديها ويقوم ببيع الكهرباء بأسعار لا تتجاوز 750 من السعر العالمي وتقوم ببيعها في الشبكة الموحدة وبالتالي فإن الاجانب انفسهم يملكون من خلال الدولة التي تبيع للمشروعات من السكان بسعر يبدأ من 5 قروش وهو يقل كثيرا عن السعر العالمي او عن التكلفة، ولكنها تدمر ذلك من خلال البيع للمشروعات الاستثمارية سواء لمصلحة أو الاستثمار الصناعي أو الزراعي وهي تتراوح ما بين 17 و قرشا للكيلو وات.

ويشير محمد السيد إلى أن دور وزارة الكهرباء لا بد وأن يكون سياسيا ممتدا في دول العالم حيث لا يسمح أن يستقل القطاع الخاص بشبكة خاصة لتوزيع الكهرباء ولكنها لم تحدث لديها وإن كان حدوثها سوف يرتبط بتسليم كل من الدولة والقطاع الخاص نسبة في توزيع الكهرباء للشرائح التي يتم دعمها، وحتى تحدث عملية توازن في تدل كل قطاع خصيصا من الله عز وجل الخاصة مثلا يحصل على نسبة من تخفيض الشرائح المرتفعة بالكهرباء.

ال B.O.T موجود

المهندس احمد الحسيني رئيس شركة كهرباء النقا يرى أن مساهمة القطاع الخاص مطلوبة وهي موجودة بالفعل من خلال نظام B.O.T وهو نظام الانشاء والتك والتك وإدارة المشروع لمدة متفق عليها لتعود بعد ذلك لوزارة الكهرباء.

ويشير احمد الحسيني إلى أن نظام B.O.T نظام ناجح فهو يمكن الاستثمار الخاص من المساهمة في توليد الكهرباء والعمل على ارباح كبيرة، كما أنه لا يمثل بالمسألة التي يسير عليها العالم كما هو أن تكون هناك ضوابط في يد الدولة في تقديم الخدمات الضرورية والتي تهم جميع افراد المجتمع.

ويضيف المهندس احمد الحسيني أن شركة كهرباء النقا هي سبيل المثال تولي بد خطوط التوزيع على جميع المناطق الاستثمارية الجديدة حتى ولو أدى إلى انشاء محطات توليد ممدودة بعيدا عن الشبكة الموحدة. تلتزم الشركة بالإسعار الرسمية للخدمة من جانب لجنة السياسات بمجلس الوزراء وهو ما يجعل مصلحة المواطن سواء كان مستهلكا عاديا أو مستثمرا فوق كل اعتبارات.

ويضيف المهندس احمد الحسيني أن الشركة تقدم خدماتها لـ 4 ملايين مشترك محافظات هي: البحريه، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، دمياط والقنوبية. ويؤكد أن الطاقة الواردة بلغت نسبتها 107٪ عن المستهدف وبلغ الحمل الأقصى للشبكة 1881.5 ميجاوات في يونيو من العام الحالي وهي بزيادة تقدر بنحو 71٪ من الحمل للناظر في العام السابق 1999.

أيضا لخدمات الشركة بالمتكئين أيضا كان موقعهم بلغ الشركة لإنشاء 240 وحدة كهرباء في الجالي القروية من إجمالي 346 وحدة بنسبة 70٪ من إجمالي ذلك بهدف تطوير الخدمة لشرائك هذه القرى. كما تم تزويدها بوسائل الاتصال السريع وتعمل 24 ساعة متواصلة للتعامل مع الأعطال فور الاطلاع منها.

وأشار الحسيني إلى أن التجهيزات التصلة بمحطات التوليد وشبكات التوزيع يصعب على القطاع الخاص شكلها لأنها تمثل تركيزات لاستثمارات ضخمة لا يمكن توليدها في أيام أو شهور أو نظام ثابت. ويؤكد أن الشركة تعمل على تحسين جودة اتغذية الكهربائية من خلال تنفيذ المشروعات الخاصة بتطوير أعمال الصيانة وإصلاح الأعطال وتنفيذ مشروعات الأمان والتجهيز وتحسين أداء الشبكات الكهربائية وترشيد استخدام الطاقة وتخفيض نسبة الفاقد. وهي أعمال أساسية تحرص عليها الشركة قبل حرصها على الحصول على عائد. ويؤكد أن الدور الأساسي الذي تقوم به ليس السعي نحو الربح بقدر توفير احتياجات التغطية السليمة للمستهلكين كهربائيا.

ويشير احمد الحسيني إلى أن دور الوزارة وشركاتها لا يقتصر على هذا الحد فهي تسعى نحو إنشاء مراكز التحكم لتأمين وصول الطاقة للمستهلك وتقليل الأعطال والفاقد ومن هذه المراكز مركز تحكم ومراقبة لشبكة المجهود المتوسط وتتكلف 30 مليون جنيه، كما تتولى الشركة إنشاء محطات محولات نقل الكهرباء من الشبكة إلى موانع الاستخدام بأمان ويؤمن أمنك ثوث يفي بسبب محطات التوليد التي لو أقيمت لخلل المناطق الاستثمارية تحت ثوثا مسعيا وكذلك ثوث لمرور والموال.

احتكار الكهرباء

ومن جانب آخر يؤكد المهندس محمد حلمي المستشار في مجال الاستراتيجيات والمعامل ومخاطر وأحد الرافعين في انشاء محطات توليد الكهرباء أن بوليه فكرة أن تقتصر على القيام بتوليد الكهرباء لانتجتها وتلك لتخفيض تكلف

استهلاك الكهرباء والتي تصل إلى نحو 400 ألف جنيه شهريا بالنسبة لشركتي. وقد فكرنا أيضا في الحصول مع مجموعة مستثمرين لإنشاء محطة مشتركة لتغذي استثماراتنا وكانت هذه هي البداية ثم وجدنا أنه في ظل الحلق الحرة للقطاع الخاص يمكن من حقنا الاستثمار في مجال الكهرباء كسلعة يحتاج إليها المستثمرون بالمناطق الجديدة والتي لم تحصل إليها الشبكة الدولة حتى الآن وكذلك لم نخط الفرصة نحو إنشاء محطات فيها.

ويرى أن ما يتطوّر على أي استثمار قائم على الكهرباء وحتى أن تكون سلعة خدمية خاصة في المناطق الجديدة تحتاج دائما إلى الكهرباء كسلعة لياقي الاستثمارات.. ويشير إلى أن المراسمات بدورها يقوم القطاع الخاص بجزء كبير منها مثل شركات النقل وغيرها وهي سلعة خدمية مثل الكهرباء.. وكانت الخطوة التالية هي المطالبة بالسماح لنا بإنشاء المحطة الخاصة بالقرية.. لكن لم تتم الموافقة عليها.. ويؤكد أنه لم يكن بوليه هذا من مستشاري والطالب به ولكن مع هذا من مستشاري وجل الأعمال محمد لريد خميس.

ويرى محمد حلمي أن مودرم للسعي لهم بإنشاء محطات توليد كهرباء يأتي دعما للصناعة وحتى يمكن تخفيض التكاليف التنبئية للنتج ما يرى لصالح المستثمرين ولكن أن الدراسات التي أعدها وجدنا أن التوليد في تكاليف الحصول على الكهرباء يصل إلى 10 قروش في الكيلو وات حيث أن تكاليف التوليد لا تتجاوز 12 قرشا بينما تصل إلى 22 قرشا في حالة شرائها من شركة الكهرباء.

ويرى أن مودرم المستجواب الكهرباء والخاص بأنهم يبيعون الكهرباء للشرائح الصناعية وغيرها بأسعار عالية وبالتالي البيع بأسعار خصيصة للشرائح السكنية يوازى ما تقدم من دعم الدولة من خلال الصناعة.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	التخصصة	اسم كاتب المقال :	اسامة داود
الموضوع الفرعى :	ل مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٩٢١
المصدر :	العالم يوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣١

ويشير الى ان الصناعة هي الاخرى مرتبطة بالفلابة ولابد من الحد من التكاليف الثانية مثل الكهرباء عن طريق السماح لنا بتوليدها.

ويؤكد محمد حلمى انه تم تشكيل لجنة من المستثمرين الراغبين فى انشاء المحطات ومنهم فريد خوص وقتنا بقليلة بـعاطف مبيد عندما كان وزيراً لقطاع الاعمال العلم ولقدما مذكرة تضمنت دعم الكهرباء للشركات الصناعية مع تزايد الاستهلاك وليس العكس كما يحدث حالياً. برغم قيمة الكوار وان مع زيادة الاستهلاك ولكنه لم يأخذ بها. والان نلكر فى الخسول فى مشروعات تزايد ويتوسع لتلبية استثماراتنا.

ويؤكد محمد حلمى ان للمناعة التى يتعرضون لها فى استهلاك الكهرباء هو انه يتم الحساب على اساس حجم المساحة المقام عليها الاستثمارات ويتم حسابها بنسبة نصف كيلو وات لكل متر مربع للمهم اجد فى النهاية اننى مطالب بدفع 380 ألف جنيه لكل ألف متر مربع عليها استثمارات لى.

ويؤكد اننى عندما احصل على كهرباء رخيصة سوف ازيد من وديان العمل وبالتالي يزداد حجم المعاملة واولى على الدولة لىءاء تشغيل الشباب التى تحتاج فرصة التشغيل الواحدة اكثر من 120 ألف جنيهه حسب الاحصائيات الدولية.

البعد الاجتماعى

ومن جائبه يرى الدكتور محمد سليمان رئيس جمعية مستخدمى الماشر من رمضان انه لابد من مراعاة البعد الاجتماعى فى مصر من جانب أى مستخدم وفى أى استثمار.

ويؤكد ان الفرائض متوسطة الدخل تحتاج لدعم مالى فى استهلاكهم من الخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء ويجب ان يتم التنسيق مع الدولة لى أى مشروعات يرغب البعض فى اقامتها فابالت مشروعات خدمية. ويرى د. محمود سليمان انه من الممكن دخول القطاع الخاص فى مجال التزايد بطرق مختلفة عن نظام الـB.O.T ولكن من خلال تنسيقه مع الدولة وبدون ان يتغرد احد من ذلك. لكنه كرجل اعمال يرى ايضا من الضرورى ان تظل الدولة مسيطرة على القطاعات الخدمية وحتى ان كانت قد سمحت للقطاع الخاص بالعمل فى هذه القطاعات ولكن اسفرتها يهزم سيطرة الدولة.

الخصخصة فى مصر قطاع العمران والسكان

الخصخصة

في مصر

قطاع العمران والسكان

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	هل تخصص المذ الجديدة ؟	جمعة عبد الصبور	الاخبار	١٥٠٦٥	٢٠٠٠/٨/١٠	٩١
٢	مجالس الامناء شرفية	جمعة عبد الصبور	الاخبار	١٥٠٦٥	٢٠٠٠/٨/١٠	٩٢
٣	ادارة المدن الجديدة بين الخصخصة وفساد المحليات	محمد عثمان	العالم اليوم	٢٩٠٩	٢٠٠٠/٨/١٧	٩٣
٤	المدن الجديدة تدخل دائرة الخصخصة	خليفة ادعم	الاهرام	٤١٥٣٠	٢٠٠٠/٨/٢٠	٩٤

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	جمعة عبد الصبور
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	١٥٦٥
المصدر :	الاخبار	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٠

والصناعات ملاك وشاغليين وجمعيات أهلية، فشلت جهوده كلها في التحاليل مهمة تسيير المشاريع، ومع هذه العقبات، واستحضار جسامه التي برز مطلب البحث عن مسكن يتجاوز مشكلة البعوض وسبلت في وجهه أخرى من العقبات والمعاينة والمعلومات كلها تهدم الأملانية ومسيحية المدن الجديدة. هذه الأمل السكانية والصناعية والاقتصادية. وأقيمت أطلت في حياتنا مع أكل في المستقبل أطلت أرقام الخيارات لمحاولة للتكاثف - والأول عدد المصنعين - ومئات الألاف أرموا جديدة للعمل - ووحدات سكنية صيد.

السكنية - ومعطاة بفعالية السكان من مداخلات ورسومات الحصول على امتيازاتهم البيئية - وتتضمن المواطنين الصعداء وهم يرون السيارات الجديدة تصطف في فناء الجحيز - استعدادا للتفجير - وترتب على مسجور وصول السيارات عدد من التفاتح الطهيانية. أمهنا يدع الهواء الجوار من لغواظير الجاحدين عن سكن مسكن حادين. ولكن المصانع استعدت إلى شهرين - بلغت حوالي ثلاث سنوات - دون أن تحضر السيارات من هذه الإنشغال - وفشل جهاز أمنية والأجهزة السكانية الأخرى - في جمعة مستثمرين.

للاعتنا الصناعية والسكنية الجديدة - واجهت مفهوم - والمخصص - وتشتت الإغراء والصناعات المخصصة - شارك وزراء وإرثاء محاسن وإجهزة المدن - والمستثمرين - ووالث المسجلات بموضوعة - والأول مرة وسجل المستثمرين على المستثمرين تحفظهم على المخصص - وهذا لكل الأخطاء - مصر - مما جرى - أرموا مدينة الشروق - أرموا مدينة مكتومي - في محاولة لربط المدينة الجديدة - وتحطيم فكرة التي تسببت في بقاء العمارات والوحدات السكنية الجاهزة غير

هل تخصص المدن الجديدة ؟

المستثمرون : لا للفصخصة .. نعم التطوير

تحقيق :

جمعة عبد الصبور

أجهزة المدن الجديدة.. وترتفع كلمات الوزراء الثلاثة الذين جاءوا للندوة لطلاب الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان - أعضاء لندوة وتضرورة اختيار أسلوب إدارة مناسب للمدن الجديدة. تتشارك فيه جميع الجهات المعنية في المدن الجديدة. سواء مستثمرين أو سكانا. أو عاملين... بالإضافة إلى دور الدولة ودور القطاع. ويتشارك هذا الأسلوب مع أساليب الإدارة التي لها نصيبها في التطورات الاقتصادية والسياسية والقيم في طوع الاقتصاد والتجارة.

أما الدكتور مصطفى الفرغاني وزير الصناعة - فقد ركز على أن خطة كبرى تهدف إلى أحداث انقلاب في الصناعة من أجل تطويرها بما يلائم الدولة. وتضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى لإنشاء المصانع - لحل المشاكل التي تعوق النشاط الصناعي وذلك في أي حال الدولة متطورة وأوضاع الدكتور أحمد القوي وزير التخطيط أن تطور إدارة المدن الجديدة - يأتي في خضمه توجهات الحكومة بتحديث المجتمع - وتضرورة استكمال سبلية الإسكان الاقتصادي - ووضع توازن هيكلي بين الاقتصادي وبين ملاح حل المشاكل التنموية

تحديا. فإن الاتزان - ويصاحب بوجهات وزارة الإسكان والمواقي والبيانات الجديدة. أو الخاصة ٢٠ مدينة تجميعا عمرانيا جديدا. تجاوزت استثماراتها ١٦ مليار جنيه - وبلغت المصانع بها على ٢٨٠٠ مصنع. بلغت استثماراتها ١٧.٥ مليار جنيه. ويصل حجم إنتاجها السنوي ما يقرب من ٢٠ مليار جنيه. وسازلت خريطة التنمية العمرانية لمر - تضم المدن - بالإضافة لتسليق بنشاط. ٤٤ مدينة وتجمعها عمرانيا جديدا على عام ٢٠١٧ تبلغ إجمالي الاستثمارات فيها ١٤٢ مليار جنيه. وتتلخ أرباح الجمهورية. وهذا الثلث أربعة وزارة الإسكان والجمعيات العمرانية الجديدة. ومستشاري جهاز ومستشاري مدينة الشروق في تنظيم ندوة تضم كل المستثمرين والعاملين والهيئات مسئلة هذه المدن والمخصصات العمرانية الجديدة. ولم يكن شروبا أن تصل الدولة أحقر عوازل وهو تحت تمويل المجتمعات العمرانية الجديدة إلى كبريات الاختصاصات مسئلة - أو شخصية المدن الجديدة كما جرى إظهار الخلل في كسف وإجهزة الأمل.

الوزراء وتضرورة التفكير

وكما هو متوقع - وتكتفي طبيعة تطور الموضع فقد امتلات القائمة المخصصة للأجتماعات مدق شيرازين المطار بأعضاء من المستثمرين والاقتصاديين إضافة إلى مسؤولي

ارتفاع معدلات التنمية في هذه المدن الجديدة. يجرى بوزارة لساليب إدارة مختلفة لضمان إشراف التنمية جديدا. لكن الجديدة تحتاج إلى فكر جديد. يتم فيه تحرير القرار الإداري من سلطة الطبقات - التي لم تتغير أساليب الإدارة فيها منذ ٥٠ سنة. ولقد تحولت إلى ثاني أكبر دولة في تصدير البترول مسجلت ورو. وأنه لابد للوصول إلى جديد من الفصل بين وضع السياسة - وتطبيق السياسة. وعدم الأشكال التسمية للإدارة في أمريكا - وقال أن تعزل الإدارة في هذه المدن يتم من الخسائر الخطية وأن السلطة داخل المدن ليست الحكومة المركزية وتساخ عما إذا

هذه التكاليف ودورها

وأم يال الانتظار. فبعد كلمات الوزراء مباشرة. وألف الأستاذ الدكتور محمد القوي لندوة إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية - والتي ساعدت موضحا بالوسم البيئية والتكاليف بين الأعمال وحسن المخصصات للمدن الصناعية الجديدة. في مجتمعات مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وكيف تتحول هذه المدن إلى جزء للتنمية تفعلت من غيرها من مدن الولايات المتحدة ومستوى اقتصادي متميز. يتكسر أيضا على المستويات الثقافية والسياسية - حيث يصل مستوى التعليم في هذه المدن إلى ٨٠٪. والوات الذي يلق فيه في المدن الجاهزة في نفس المجتمعات ال ٦٠٪. وأن

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع العمران والسكان
المصدر :	الاخبار
اسم كاتب المقال :	جمعة عبد الصبور
رقم المجلد :	١٥٠٦٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/١٠

الاصوات والأصداغ

وتجارب الاممء في جنات القاعة
الكبيرة بفندق شويراتين.. فويلف
مستشر آخر.. فويلف لنا على مستوى
السلام اجمع لم توجد لغير جنة
واحدة ملوكة لبعض المستثمرين في
جوية موناكو.. والكثيرين في ارجاء
العالم لا يعرفون ما يجري لولها..
ونشكفي انهم انهم من بعض صربوا
ويعلمون انهم انهم انهم انهم انهم
التدخل والتدبير.. يقال انه اذا
تصويتا ان مستثمرين امريكيين مثلا
اشترى مدينة العيون.. من الطبيعي ان
يتقارب قائلهم بما يجري من مستثمر
الى هذا الجمع للحدود داخل مدينة
العيون.. وان التناقضين مختلفان
تماما.. فلما ان تصويت ماكين ان
يترقب على ذلك.. لاي.. وبمك الشك
وصعد.. فلما ان تلتالي الانظار
والاشكال.. لا ان نضع لها اطار
جدي روا.. فمشارتا لها بريق.. كليات
ان يفسدوا للسلف روا.. للكرات
والاشطار.. واكد على ضرورة مراعاة
الواقع.. واتمسك بالموارد التي توجد
في كل ارجاء العالم مهما بدا من التزام
بصورة الاسواق والمشاراات الاخرى
الاربابية التي لا تعرف.. ولا ما يجري في
ها من سوء لغير.. ولا ما يجري في
جوية موناكو.. التي تسمى لغة صناعية
خسفة على مستوى انديسيا كليا..
والى فاعلها تتزامن كل مفرات الدولة
الصناعية القارية.. ولكن صوابا تنتشر
ابيض صور العوانية.

الشاعر الكبير.. والحرية

وعادت الاصوات من الجهة الغربية
للمية الشريفة.. فاحتال الدكتور
عزمي صالح ما يجاءه ساكني القريب
من حائل شوية مائة الية الشريفة..
وان قرص الاممء يتكلم ساكني
للمية احكاما السلف.. لاسف.. ما ساكني
مشارا انهم في العيون في حيايا
شكة مواصلات مائة مائة ان يتم
في شارع كبير معك كل عمارات
ويعدلتا كسفينة جازلة.. ويومع..
يدع ذلك ان احد من المالك لم يجر
على الفطرية.. والي.. السكت.. وان
هذا المالك يجرى للسفوس والعيون
وقدسهم.. ويخرج الاشكال يتنزل
اربعه نوني عمو جسد ان مدينة
الشوق.. فامرة حسب الدولة لاربابها
وعبرها من هذه اللين.. التي تسمى
بعينها يتنزل في اسفل القدامات مثل
الحاير والتربس والعبادات

مجالس الامناء شرفية.. عجزت عن اداء دورها

التركيز على الخبرة في الادارة النوعية والطريق

وكما سبقت جو الفلكل.. وانزل
للزمر.. فاد من بين الحاضرين..
الدكتور محمد ابراهيم سليمان.. ابيده
الانكاش الى السمات العامة.. وتراحت
التمثيليات.. مرة تلك صفة
الاستاذ الجامعي الكاهني.. مرة
الصفة التلقينية كونه لاسكان
والمجتمعات العمالية الجديدة.. ومسا
بمقولة اذا وجدت لتيه وجه الطريق..
قالية على الجميع مقولة على اصلاح
الهيكل لواجبة السابيات التي تدق
انطلاق هذه التيمات العمالية والانلاع
الصناعية الجديدة.. وهذا اصلاح
يستهدف كل البني.. الموجد.. من
تعليمية.. وصحية.. والخصخصة.
والمجتمعات.. في رايحت مفرات الارباب
وعلى صناديرها.. بما وجدته تقوير
الارباب وتلقين سبلسي الينك
والتياب الى الكليات الاقتصادية
البلقاء.. والخصخصة.. لان لكل ملك
له اذ اشكف عالان لسفك كل منهما
من الاخر.. فان النقاش والحوار.. وهو
لغة الصعر.. كليل بان يعطى الى
العمل الصنيع للكتلة لنفع مجلة
التقوير الى الاسم.. وتصديق الاملف
للتدوير وتجاوزها في سوية ريسر..
ولا يترتب ان مشاكل.. كما يشهد حاليا
من مليات لتيه على الامثلة

الكوارث.. وبالتالي فان التدوير في
تحويل هذه الين الجديدة الى كيانات
الخصخصة.. ليس مقلوبا الين.. بل
الاجسء هو تدوير الادارة.. وليس
الخصخصة بمقال من الاموال.. وذلك
للمشاركة بين القطاع الخاص والدولة..
والا كان الاتفاق لا لنفد بين
للمجتمعات.. على ان مدية ٦ تقوير في
قائمة الكبرى التي تاد في الخصخصة
على مختلف الاصعدة الاقتصادية
والعمالية والمكاتبية بين كل المدن
الجدية.. وانها الدنية لخاصة التي
تصلح لتدوير التدوير جهاز مدية ٦
كثير.. سارح في السطاح المصروح
على ذلك.. مقلوبا بتراد هذا التدوير
الجامع في طريقه.. واختار من الجبل
التي التي تارقت على يداه الطريق..
لتطبيق التعاليم عليها.. وذلك لتدوير
احداث فزات في كرات مستقرة تنطق
على طريق التنمية والنجاح وفق اسس
ولواج خطط توسف.. ومختلف
مدروا ايجابيا.. وبكلم مستحد
للتدوير بطرح الامثلة.. وليس لتخلل
تصايات.. ولجوار الفراسة ومشاركة
المستثمرين.. وحذر من بيع اراضى
الين الجديدة مستثمرين في ظل الركود
والصلى.. والا يترك الجبار على
معاملته مفرقا للاجانب.. فلما كان
لايد من السفسفة للكتن بلا اجابته.

كانت حكومات الدول النامية مستعدة
للتنازل عن الصلاحيات للدولة لها
للمدة الزائدة.. والتنازل عن بعض
الصلاحيات.. راس من العلق.

مستعمرات مستقلة

وفي تجربة فادلة تجسد الهي
واستعمار المستوطنة.. تتنازل
مستعمرات مستعمرات.. في مقلوب
مستعمرات.. حول خصخصة ادارات
الين الجديدة.. وما يستفهمه من
تناقض مع تقاليد وماراين الحلق..
ودن ان يكون المستعمر على حلق
ازاها واستطير المستعمر في
الفرح.. فلما ان اذا حدث مثلا ان
مستعمرين يمتن الى احد الدول
الاجنبيا.. فاسوا بشراء مدينة
جنيف.. والامار عليها بشروعاتهم..
واظفروا ادارا عليهم.. ينشروا فيها
سايدياتهم من سلوكيات وانماط
اجتماعية.. وبالمع ليس لهما ما
من خراب.. في ظل الخصخصة..
في ظل التدخل للتدوير او حتى
التدوير.. وبالتالي فان مستعمر
كيانات مستقلة فريدة تماما من بنية
المجتمع.. ومن الطبيعي ردد
الاحتمالات والتوابع بانها.. هذه
الكيانات.. مستعمر.. وتحتل لظاهرة
غير سوية.. ربما تتجهد بنية
المجتمع.. دين ان يكون للدولة اي
سلطة او دور باندية لها.. وتامس
السلطة ان تدوير الامر وتقره في
روية موجد.. من الزرع في بركان
الرماس لعمارات الخصخصة على
لاتدوير في سايديا مبادرا..
ويطير المي الوخشي العود.. على
الدولة بدم عرض السمات تجارسة
من الاراضي السبع في ظل الركود
والكساد اللود.. والالاسمار
والخصخصة التي تصل الى حد
البلذية وتلقى الكثيرين والفلق
انقارها لتقار مخططات خطيرة.

التدوير خطوة خطوة

وبالمع والمي في وسعهم تقوير
خطوة خطوة.. حتى لا تحدث فزات
يمكن ان تدرى الى التسفوف..

اسم كاتب المقال : محمد عثمان

ضوع الرئيسي : الخصخصة

رقم العدد : ٢٩٠٩

ضوع الفرعي : في مصر قطاع العمران والسكان

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/١٧

عدد : العالم اليوم

إدارة المدن الجديدة بين الخصخصة وفساد المحليات



محمد
عثمان

الشعار الشخصي مني أم لا؟
حالم لا يمس في علائقي

الجمع ومشار الواسع
والتركيز على هذا الجانب يعبر
الترجي للخصخصة ضيق ومتناهات
ولا معنى له. ليس هناك تصور أن
تتسول هذه المدن الجديدة إلى دولة
داخل الدولة. فهو خاضعة للشرطة
المصرية ورجال الألفاء المصريين
والسائقين المسروين والفساد
المصري. وتسد مظوماته من كبرياء
ومياه وصرف صحي، من مصانع
خاضعة للدولة أو صوف شخص
في الأخرى في مرفعاتها. هل نحل هذه
الجيومات العمرانية الجديدة. إلى
نضع شريحة الإدارة من مدنا للفتنة
والتي تبت فيها على مدى أكثر من
نصف قرن إساد الإدارة المحلية (!)
أم نقسم فكر جديد يحصل من هذه
الجيومات لمدنا ومقتضى في الإدارة
ومحسن الخدمات وارتفاع السلوك
وبرجة التعليم والمستوى الزماني في
حماية البيئة؟

وبالتالي لابد من فكر في الإدارة
يشاف ما هو موجود بعد أن تبت بكل
الألة عز ما هو قائم فعلا من تلبية
الخدمات الضرورية لسكان المدن
والتي التي يديرها.
أن الخدمات الاخلاقية التي رفع
اليخص وابتاعها في قوة فساد
شيراتين تشوش أكثر ما فساد،
فنحن لسنا في سبيل منع قلعة من
أرض مصر لخصيص أجنبي. بل هو
اليخص عن الطريقة الشلي لإدارة
والحل للمناخ والذي يتلق مع طبيعة
هذه المدن. أن تخصص أدارتها.
وتبنا وتجمع بيته. وتتابع التجربة.
وتصوبها أن كان هناك خطأ. ثم
تتم هذه الخصخصة على كل
الجيومات والمدن الجديدة الحالية
والاستقبلية. وبالتالي يكون هناك كتلة
كبيرة تدار بفكر مختلف تحقق
مستوى خدمي وعيشي مختلف لما
هو موجود من المدن القديمة.
وبالتالي يكون هناك أمل في تعديل
أسلوب الإدارات المحلية التي اعتدت
مصر كلها في فساد يحتاج إلى
مجلات لنكره وإيضاحه.

وصلت المدن الجديدة في تطورها
إلى نقطة حاسمة تستلزم إعادة النظر
في أسلوب إدارتها. فلقد تم إقامة
عشرين مدية وتجمع عمراني جديد
وصل عدد المصانع بها إلى 3000
مصنع. وتجاوزت استثمارات هذه
المدن 14 مليار جنيه. بالإضافة إلى
قرابة 14 مليار جنيه كاستثمارات
المصانع. وهناك خطة مستقبلية بإنشاء
44 مدية وتجمع عمراني جديد حتى
عام 2017 ويبلغ إجمالي الاستثمارات
فيها 143 مليار جنيه. وتوزع على
جميع أرجاء القطر. وبالتالي فإن لكل
أسلوب إدارة المحليات الحالي بكل
أزمائه التوظف هو أمر غير منطقي
وغير مهيمن. لقد فشلت جميع
محاولات إصلاحها على مدى نصف
قرن. وتحولت إلى جيومات فاسدة
ومفسدة. تسمح بكل أنواع التجاوز
فاسدات مدنا القديمة بالمصانع
والورش الثقلة الزاخرة والمضرة بالبيئة
والعامة بدون ترخيص (وترخيص
في بعض الأحيان) وتجاوزات للمباني
التي تكاثرت بشكل سرسختي.
والمطامير تصفرك في كل هذا
باصمت والتمترق.

هذا الوضع القلبي والمستمر في
تدهره جعل ثانيا بين كلمته جيما وهو
الدكتور زكريا عزمي. يعلن تحت قبة
محلى الشعب أن الفساد في المحليات
وصل للركب.

ونظرا لإدارة هذه الجيومات العمرانية
والمدن الجديدة في المحليات سيضم
الساد. وسوف نرى التراخيص على
كل لون متنازع كل ما هو مسموح به
لتدوس على كل القواعد والقوانين
حالم الشرح هو الحكم في أسلوب
إدارة المحليات.

ولابد أن يكون أسلوب الإدارة
الجيوة لهذه الجيومات معاولا للتخلص
من الخطوط الفساد الضارب والجائم
والانتشار في المحليات. وهناك فرصة
لإنشاء إدارة بفكر مختلف كمنهج
لإدارة الجيوة في تطبيقها للقواعد
والقوانين. والحرص على مصالح
قاطنها وسرعة الدالية والاستجابة
موز تفكير في تربية. ودون استهانة
بالقانون ومصالح الناس.
وهذا يؤكد أنه لابد من رفض تربية

هذه للجيومات
والمدن الجديدة للإدارات المحلية.
وفي نفس الوقت فإن الأجهزة التي
تدير الجيومات العمرانية وهذه المدن
تتركب في الأخرى كسا فعلا من
الشكليات والتجاوزات. بل هي حاسمة
في الفساد بكل تجلياته.

وبالتالي فالمحلية مدمومة في
هذه الأجهزة. وهي غير حاسمة على
تلبية متطلبات التطور في إدارة جديدة
لهذه الجيومات الفاسدة مما يستتبع
طرح نكر إداري جديد يقدم على
خصخصة إدارة هذه المدن. ووضع
القواعد والقوانين التي تكفل عدم تضارب
هذه الإدارات عن التقييم والتشديد
السائد في المجتمع المصري. وهنا
يلجى ويقل التجاوزات التي أثرت في
النسوة التي تسمت في تصويل
الجيومات العمرانية الجديدة إلى
كليات اقتصادية مسئلة والتي أقيمت
بفكر شيراتون للمار منذ أيام كليات.

وقد تركزت هذه التجاوزات على
قيام جهات تمويل إقليمية بشراء مدن
جديدة. تقدم عليها مشروعاتها وتقلها
إداريا على نفسها. وتكون تصرفاتها
وسلوكتها امتدادا لامتداد مجتمعاتها.
وهذا النوع الاخلاقي. رغم أنه يمكن
مخسف بالقوانين التي تشجع لهذا
التصويل إلا أن التصور بأن هذه المدن
ستدول في تحورها الاخلاقي إلى ما
يشي على سوفي في لندن أو شواشي
المرارة في إيلات فهو أمر شدي وازر.
وفي نفس الوقت فإن السلوكيات
والمتصرفات التي يقوم بها أجنبي
داخل منازلهم وقبائلهم وتصورهم
وتدافعهم الآن ليست شديدة الفرية.
ولا تصمد الاخلاقيات للجمع المصري.
وإن تقوم بالتفتيش على المستثمرين
سواء كانوا أجنبيا أو عربيا أو
مصريين لنقل بيوتهم وشققهم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

صنوع الرئيسي :	أخصصة	اسم كاتب المقال :	خليلة ادهم
صنوع الفرعي :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	١٥٣٠
عدد النسخ :	الأهرام	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٨/٢٠

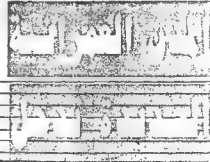
تباينت وجهات نظر و آراء الخبراء تجاه المفكرة التي طرحتها الحكومة لدراسة خصخصة المجتمعات العمرانية الجديدة ويحث منح شركة مساهمة خاصة حق إدارة المدن العمرانية الجديدة، حيث يرى بعض الاقتصاديين والمستثمرين أن هذا الاتجاه سيؤثر سلبيا على الهدف الذي تم على أساسه إقامة المدن العمرانية الجديدة في إعادة توزيع الخريطة السكانية وجذب سكان القاهرة الكبرى إلى هذه المدن، إضافة إلى الدور المتزايد لهذه المدن في جذب الاستثمارات الصناعية والسياسية والعقارية حاليا في ظل المزايما التي تتمتع بها من إعفاء ضريبي للمشروعات الاستثمارية التي تقام بها وكذلك انخفاض أسعار الأراضي فيها!

المشاورون

الحاذير كثيرة
ويجب الدراسة
المتأنية حتى
لا تفقد المدن
الجديدة أهدافها

ضرورة التطبيق التدريجي والبدء بالمدن الجارى تنفيذها

دائرة الخصخصة



تصبح رسوم الحصول على الخدمات في جعلها مرتفعة، كما أن الخدمات رديئة وتستغرق وقتا طويلا مما يهدر الوقت وأيضا تصبح دراسات الجدوى غير ذات مصداقية حيث تصاف إليها بعض التكاليف التي تستبعد كلها البيروقراطية

بدوره يطرح سواد آخر حول حجم هذه الأصول والتي تقدر بمليارات فحاصم التقييمات المالية التي تتعمها الشركة الخاصة التي ستقوى إدارة الهيئة العمرانية الجديدة للحكومة حتى لا تتسبب التصرف في هذه الأصول والأموال، وتستنفذها بوسيلة أو أخرى، وفي المقابل يرى أن كسور رضا العمل مستشار وزير قطاع الأعمال العام أن هذه الفكرة تستحق لدراسة الخلقية نظرا لما يمكن أن يترتب عليها من إيجابيات في خدمتها للتخلص من الإدارة البيروقراطية التي عادة ماتكون عالية التكاليف من حيث الحصول على خدمة منها بطرق غير مشروعة

الخاصة التي ستقوى إدارة إلى مدينة عمرانية جديدة ستختلف البنية والبنية من الإدارة الحكومية الراغبة حيث أن الشركة سيحكمها أصحاب رؤوس الأموال التي تشكل معايير العمل لديهم ويتعلق في تقديم خدمات الفصل من أجل الحصول على أكثر قدر من الأرباح، وهنا يطرح تساؤل حول هل سيتم بيع أصول المدن الجديدة لمؤسسات مالية وفرد من خلال سوق المال أو بعيدا عنه وإذا لم يكن الأمر كذلك فستكون الأوضاع مجرد اسم حديد يسمي بـ"مجموع" ولا ينفذ مع طبيعة المسمى المستعمل، وقد نال أن الشركة لم تمثل ولكن ستتم الأصول، وهذا

ويرى الدكتور أحمد الفتور صمد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق واستاء الاقتصاد أن الحديث حول هذا الاقتراح يجب أن يتم من خلال محبرة تفصيله وترتيبات تطبيقه، مؤكدا أن الشركة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	خليفة ادهم
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	٤١٥٣٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٠

حتى يتم التقييم الجيد
والوضوح له، ومن ثم
تدمجه مع معالجة
السياسات التي تظهر من
الممارسة
ويتسمائل المهندس
الإقتصادي عادل مختار
حصول الجسدي
الاقتصادي للاقتراح
الجديد وسدى تأثيره
على جذب الاستثمارات
للبن العمريانية الجديدة،
وكذلك حول اختصامات الشركات
الخاصة الجديدة التي مستوى
ادارة المدن العمرانية الجديدة
وشاطها وهل ستكون ادارة ضامه
أم ستختلف حسب حجم كل مدينة،
وهل ستقدم بعد ذلك الاساسية
والترسيع بعد حجم هذه المدن
والمريض الرسوم والقسم في بيع
الاراضي وتعميد اسماءها وادارة
الشروعات الصناعات، وكيف
ستكون علاقتها ببيئة المجتمعات
العمرانية الجديدة.

ويضيف أن هذا الاقتراح الذي
تطرحة الحكومة على صموه يحتاج
إلى توضيح أكثر لحرارة تفاصيله،
كما يجب الاخذ في الاعتبار أن
ادارة للقطاع الخاص للفرافق
العامه لابد وأن تخضع لمساوئ
ومعايير صارمة وعامة حتى
تتوافق المالك منها ومحدد المواطن
الساكنة للمجموعة من وراء تلك
ولا تقتصر النتائج في نهاية الامر
على رفع اسعار الخدمات لتضيق
الأرباح مع تضايق جودة نسبه في
الحصول على هذه الخدمات بعض
انه يجب أن نأخذ اسعار الرسوم
كما في لأن المواطن يدفع الضرائب
للدولة وهي ملتزمة بتقديم جميع
الخدمات الاساسية له.

ويقول إن الهدف الاساسي الذي
يجب أن تعمل الحكومة من أجله هو
تصميم وضع كساسة الادارة
الحكومية بشكل عام وادارة
الهيئات الاقتصادية والمجتمعات
العمرانية بشكل خاص، حيث أن
مشكلة الادارة تواجب القطاع
الخاص كما تواجب القطاع
الحكومي وعاماً في مصر حالياً
ويرجع مقاربه.

تحقيق:
خليفة ادهم

خلف رسوم الخدمة في حين تصيب
الأمور سهلة دون بيروقراطية في
الحصول على هذه الخدمات وهذا
من شأنه أن يجذب المستثمرين في
ظل ادارة تتمتع بالكفاءة والشفافية
وهي أساسية القدرة على المنافسة
والتعامل مع الأسواق العالمية حالياً.

ويقول أن هذه الفكرة أيضاً
تطبيقاتها سيختلف عن الدولة فيه
إضافة للفرافق الاساسية في بعض
المدن الجديدة التي يجري تنفيذها
حالياً في ظل اتساع السياسة
الاقتصادية للدولة لاصطف الاتفاق
العام وضبط عمر المرونة وتخفيض
الاستثمارات المالى حيث يمكن
للشركات الخاصة التي مستوى
ادارة المدن العمرانية الجديدة مد
الفرافق الاساسية إليها ثم القيام
بتحصيلها من خلال الرسوم على

مدى فترات زمنية
وإن الدكتور رضا العدل يدعو
إلى ضرورة بدء تطبيق هذا المشروع
في المدن العمرانية الجارى تنفيذها
والجديدة وليست المدن العمرانية
التي تأسست حالياً مثل العائش من
وميسان ٦ أكتوبر نظراً لكبر
حجم هذه المدن الآن، كما يطلب
بالتنظيم التشريعي لهذا المشروع

ويضيف أن الشركة الخاصة التي
ستشجلى ادارة أي من المدن
العمانية الجديدة ستسعى إلى
تخص: إنية المدينة ستسعى إلى
الخدمات أصالة إلى تقديم العديد من
الخدمات والارباب لجذب المستثمرين
لهم المدينة خاصة إذا وجدت
منافسة بين عدد من الشركات في
عدد من المدن العمرانية الجديدة
وهذا من شأنه أن يؤيد من عدد
المستثمرين وبالتالي زيادة حجم
وإعمال الرسوم مما يؤدي إلى

الخصخصة فى مصر قطاع السياحة والفنادق

الخصخصة

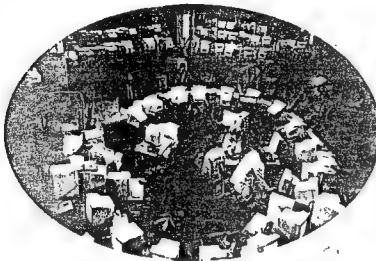
في مصر

قطاع السياحة والفنادق

الترتيب	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الفنادق الحكومية الهيكلة قبل البيع	هالة ابو العز	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٨٥	٢٠٠٠/١١/٢٧	٩٦
٢	ترحيب حيدر بقرارات اللجنة الوزارية لتنشيط الخصخصة	كمال ويان	العالم اليوم	٢٩٩٨	٢٠٠٠/١١/٢٩	٩٨

موضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هالة ابو العز
موضوع الفرعى :	في مصر: قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	١٨٥
مصدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٧

الفنادق الحكومية... الهيكل قبل البيع



أعلنت الحكومة عن بيع ٤٢ فندقاً خلال العامين القادمين في إطار برنامج الخصخصة.. وقد أثار هذا القرار ردود فعل متباينة بين العاملين في سوق المال حيث إعتبر البعض أن قرار بيع الفنادق في هذا التوقيت عبارة عن مخاطرة خاصة وأن عامين ليست

فترة كافية لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالتسويق في ظل خصوصية الفنادق كمبشآت مطروحة للبيع وفي ظل فشل بيع بعض الفنادق خلال الفترة الماضية.

تحقيق : هالة أبو العز

القباضة

قبل طرح الفنادق للبيع لابد من حل المشاكل الماثرة حول هذه الفنادق - هكذا يرى الدكتور محمد يوسف عضو مجلس إدارة شركة يونيتيك كينال للترويج - حيث إشار إلى أن هناك عدة ملاحظات ظهرت نتيجة الترويج لبعض الفنادق التي طرحها الحكومة قبل ذلك ، من هذه الملاحظات أن معظم الفنادق الشايلة للشركة القابضة بها عقود إدارة طويلة الاجل تعتمد حتى عام ٢٠١٥ ومن ثم يتطلب الامر ضرورة بحث الجوانب القانونية لهذه العقود حيث ان وجودها يؤدي إلى صعوبة الحصول على مشتر بمرحيد، وهذا ما حدث عند بيع فندق شيدون بالإضافة إلى العاملين في بعض هذه الفنادق من ذوي الكفاءات المحدودة مقارنة بالقطاع الخاص الفندقى مما يتطلب تطوير مهارات العمالة من جانب الشركة القابضة وإضاف د. محمد أن

مصدر مسئول عن الخصخصة بالشركة القابضة للسكان والسياحة والسكنى يقول أن الفنادق ذات طبيعة خاصة إذ أنها تعتبر أصولاً لا تبيع إلا من خلال مستثمر رئيسى ولا يصلح أن تبيع من خلال البورصة، وأضاف أن الشركة القابضة الآن بصدد الاستعداد للبيع من خلال إعداد كراسات الشروط وتهدف الخطة لبيع الفنادق على فترات وفقاً للتوزيع الجغرافى لها فمن تبيع فنادق الـ ٥ نجوم كلها معاً ولكن سوف يتم بيع فندق ٥ نجوم وفندق ثلاثة نجوم وهكذا وإضاف للمصدر أن هناك ٥ فنادق تاريخية تم استبعادها من قائمة البيع وتشمل الماريوت وفلسطين وميناموس وكتراركت وونتر بالاس وسوف يتم البيع بالمشاركة مع جهات ترويج في حالة الفنادق الكبرى التي تحتاج إلى جهات معاونة في الترويج أما الفنادق الأقل فسوف يتم بيعها من خلال الشركة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	فلة ابو الزر
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	١٨٥
المصدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٧

هناك ملاحظة أخرى خاصة بالتجهيزات الموجودة في تلك الفنادق والتي تحتاج أيضا إلى تطوير حتى يتم البيع مثل الترخيص ببعض الأنشطة السياحية والذي يتطلب الموافقة من جانب الشركة القابضة فإذا لم تكن هناك سياسة جديدة في التعامل مع هذه الجوانب سوف تضرر عملية البيع للفندق.

وأشار إلى أن بعض الفنادق محملة باصول ثابتة بجانب الفندق نفسه فهناك أحد الفنادق محمل بعمارة بجواره وهو ما يجعل الامر معقدا بالنسبة لبيع هذا الفندق.

وأضاف أن خصخصة أى فندق تتطلب أن يكون المشتري لديه خبرة في مجال الفنادق لأن المجتمع الذى توجه إليه خدمة الفنادق محدود وشريحة التعاملين شريحة محدودة ومن ثم فإن أى مستثمرين لن تكون لديه الخبرة الكافية لن يستطيع إدارة الفندق.

وأضاف أن تجربة خصخصة فندق النيل اظهرت بشكل واضح سوء التصميم للفندق الذى استوجب إعادة بنائه وإعادة تكوين بعض النواحي الهندسية الموجودة به بعد بيعه.

كل هذه الاعتبارات يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل الإعلان عن طرح الفنادق لأنها ذات طبيعة خاصة بالإضافة إلى أن طرح ٤٢ فندقا خلال عامين وهى فترة قصيرة قد يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب المتاح وبالتالي يؤدي إلى انخفاض اسعار الفنادق.

السياحة والخصخصة

عصام مصطفى - محلل مالي - يرى أن خصخصة الفنادق ترتبط بإبعاد كثيرة على رأسها الأبعاد السياسية فالمستثمر الاجنبي ينظر لنظرة الشرق الأوسط كل ولا ينظر إلى مصر متفصلة عنها من هذا فإنه بعد توفيق الطرح في ظل الظروف الحالية يحتاج إلى إعادة نظر بالإضافة إلى أن الفنادق ترتبط في خصخصتها بنوع من حق الاستهلاك والإدارة فهي مشتمل تتميز بالخصوصية ومن ثم يجب أن يكون المالك أو المدير الجديد للفندق على درجة عالية من الخبرة الكافية التي توفر له حسن إدارة الفندق

وأضاف مصطفى أن الفنادق مصدر من مصادر العملة الصعبة ومن هنا يجب أن يكون هناك نوع من الالتزام لإعادة استثمار إيرادات هذا النشاط داخل مصر بالإضافة إلى أن الترويج له دور هام في بيع تلك الفنادق الذى يجب أن يكون موضوعيا ويستوعب الهدف من بيع تلك الفنادق - فالهدف من بيع الفنادق يجب أن يكون نصب عين الترويج ويضع في اعتباره مشكلة التسعير لأنها مشكلة هامة جدا وتنتج تحتها أعداد كثيرة .

ثروة قومية

ويقول مجدى صالح - رئيس شركة ليجون للمستعرة أن أهمية الموضوع تكمن في أن تلك المنشآت تمثل ثروة قومية ومصدرا مهما لتولد نسبة من الدخل القومي - كما انها تمثل مصدرا لتوظيف العمالة. وحتى لئلا يلفظ حول أسلوب تقييم هذه الفنادق على نحو ما حدث عند خصخصة فندق ماريوت وطبيعة وحساسية تلك المنشآت فإنه يهتما أن نستوضح الأسباب الرئيسية لخصخصة هذه الشركات. بمعنى إذا كانت هذه المنشآت لاتعاني في الأساس من أى خسائر بل إن بعضها منها يحقق معدلات ربحية مرتفعة نظرا لانخفاض نسبة التشغيل بها بفعل الانزهار السياحي الذى تشهده مصر.

وبالتالى إذا كان الخسار من خصخصة تلك المنشآت هو العمل على زيادة كفاءة تشغيلها وتطويرها سواء من حيث شيخ استثمارات جديدة بها أو تطوير أسلوب الإدارة والموارد البشرية والذي يعتبر في حد ذاته مدعاة لخصخصتها. بالإضافة إلى أن خصخصة تلك المنشآت إذا كان مستثمرين اجانب يمكن أن يزيد موارد

النقد الاجنبي للدولة. وبالتالي فانه يجب الأخذ في الحسبان بعض الاعتبارات التالية لتعظيم المنفعة من برنامج الخصخصة دون إحداث أى حق المستثمر.

١ - ويرى صالح أن طرق التقييم تختلف تبعا لأسلوب الخصخصة. حيث يعد تقييم اسهم المنشأة بأسلوب القسيمة السوقية للأصول المادية والمالية من انسب طرق التقييم إذا كان الطرح سيكون مستثمر استراتيجي. بينما يكون أسلوب التقييم بخصم التدفقات النقدية المتوقعة خلال الفترة الانتاجية لأصول الشركة مناسباً إذا كان أسلوب الطرح عن طريق بورصة الأوراق المالية. ٢ - إذا كان بعض تلك المنشآت تتمتع بدرجة عالية على توليد الربحية وتمثل مصدرا استراتيجيا لتولد نسبة كبيرة من الدخل القومي وتتمتع ببيئ أصول حديثة نسبيا. فإننا نقترح منحها معا في شركة بتم طرح أسهمها في بورصة الأوراق المالية للمستثمرين الأفراد والمؤسسات والصانيق. خصوصا أن قطاع السياحة يحقق قيمة مضافة مرتفعة. مع أسناد إدارة تلك الشركة لهيئة متخصصة في هذا المجال.

٣ - يجب التأكيد هنا على أن عرض برنامج الخصخصة لمستثمر استراتيجي هو تطوير وتحديث المنشأة المخصصة وذلك على المستوى الإقلى والمستوى الرأسي. بالإضافة إليها دون تغيير مجالها أو تقليصه بما يتنافى مع الدواعي القومية والذي وجدته من أجل هذه المنشأة. وكذلك بما يتماشى مع القوانين واللوائح البنية والاشتراطات المالية بما يضمن عدم حدوث انحرافات تضر بصالح القطاع والاقتصاد القومي.

٤ - يجب أن يضمن أسلوب الخصخصة البعد الاجتماعي. وذلك بحفظ حقوق العاملين والفائمين على هذه المنشآت وكذلك ضمان استمرار تلك الكفاءات وتحسين مستواها المادى. والعمل على زيادة المستوى المعرفى والتأهلي لتلك الكوادر بما يضمن تطور قطاع السياحة وبالتالي زيادة القيمة المضافة له في الدخل القومي.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٩٩٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٩

وسط مخاوف من انخفاض قيمة الفنادق نتيجة طرحها للبيع دفعة واحدة

ترحيب حذر بقرارات اللجنة الوزارية لتنشيط الخصخصة

الاسراع بطرح الشركات المتعثرة ضرورة لوقف نزيف الخسائر الدعوة إلى تنشيط السوق للاسراع ببيع الشركات

□ كتيب - كمال ريان:

رحب الخبراء بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الوزارية للخصخصة في اجتماعها مؤخراً برئاسة الدكتور عاطف عبيد ورئيس الوزراء لتنشيط برنامج الخصخصة وإزالة العقبات التي تعترض بيع بعض الشركات ومنها الفنادق.

ألا إن الخبراء حذروا في الوقت نفسه من طرح الفنادق للبيع مؤكدين أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الفنادق بسبب زيادة العروض للبيع. وأشاروا إلى أن طرح بعض الشركات للأجوار موسعاً في تطويرها وإصلاحها مؤكدين أن الخصخصة لا تعني فقط بيع الشركات بالبرصة أو لمستثمرين رئيسيين، ولكن الهدف هو إصلاح الشركات بالأساليب المناسبة لها وتطويرها ومشاركة القطاع الخاص في إدارتها لتطبيق هذا الهدف. وكانت اللجنة الوزارية للخصخصة قد قررت في اجتماعها أمس الأول برئاسة رئيس الوزراء جعل مشكلة الفنادق مع المستثمرين بشأن أسعار بعض الفنادق المطروحة للبيع مما أعاق بيع هذه الفنادق.

وتنص القرارات التي اتخذتها اللجنة لتحديد قيمة الفنادق المطروح للبيع بالمقارنة مع الفنادق المماثلة بنفس المنطقة على أن يكون الفندق الذي تم المقارنة به بنفس المستوى مع حجم القيمة المطلوبة لتحديد الفنادق المطروحة للبيع والوصول بها لنفس مستوى الفنادق الجيدة وهي التيسيس التي تسهّلها للمكاتب الاستشارية وتخضع في نهاية الأمر لقرارات اللجنة الرباعية.

وقررت اللجنة الوزارية الاستمرار في طرح جميع الفنادق غير التجارية للبيع خلال العامين القائمين بدءاً من حل مشكلة التطبيق كما تقدر تأجيل شركات تداول الصلاحيات وهي بوردسيد وبمبياد والأكاديمية للمستثمرين بنظم حق الانتفاع لمدة 25 عاماً قابلة للتجديد بحيث تكون مستحقة التطوير والتحديث على المستثمر صاحب حق التشغيل وأقر كذلك بيع بعض الشركات البصرية وإزالة التسييس المطروحة للبيع من أسم الشركات التجارية للفنادق إلى 75٪ بدلاً من 71٪ فقط لتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 49٪ من إجمالي أسم الشركة.

وتهدف هذه القرارات لتنشيط برنامج الخصخصة الذي يواجه عواقب كبيرة منذ عدة أشهر بسبب انخفاض أسعار البرصة ومحاولة المستثمرين للرئيسيين شراء الشركات بقلل الأسعار وما يطره ذلك من خلافات مع متعوجه بشأن تعويم الشركات.

أما تزداد هذه القرارات لتنشيط برنامج الخصخصة؛ وعلى تجميع وزارة قطاع الأعمال العام في بيع جميع الفنادق خلال عامين؛ بنية يؤكد الدكتور جلال غربا

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية أن هذه القرارات مساهمة بلا شك في تنشيط برنامج الخصخصة موضحاً أن الدخول الذي يمكن إزاعها في عملية الخصخصة تتحول على طبيعة الشركات وأوضاع السوق. ويؤكد الدكتور اسماعيل خليل رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الزقازيق أن الاسراع بطرح الشركات للبيع خاصة للمتعثرة ضروري لوقف نزيف الخسائر بهذه الشركات إلا أنه يجب في الوقت نفسه عدم طرح عدد كبير من الشركات التي تعمل في نفس المجال دفعة واحدة.

ويشير إلى أنه سيكون من الخطأ طرح عدد كبير من الفنادق دفعة واحدة لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وعدم وجود عروض مناسبة للشراء مع زيادة العروض للبيع لذلك فمن الأفضل بيع شركة شركة مؤكدة أن حالة الركود التي يشهدها سوق حالياً تجعل مهمة بيع عدد كبير من الفنادق أو الشركات أمراً صعباً.

ويوضح أنه من الضروري تنشيط السوق للاسراع ببيع الشركات التي لا تزال خاضعة لقطاع الأعمال مشيراً إلى أن الحكومة تسعى حالياً لحل المشكلات التي تواجه بيع الشركات المستثمرية رئيسية من خلال وضع حلول لشركات التعويم التي واجهت بيع عدد

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر: قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٩٩٨
المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٩

كل شركة يتم طرحها على أن تتاح هذه الدراسة للمستثمرين الذين يريدون شراء الشركة بحيث تراجع هذه الدراسة من جانب الأجهزة الرقابية لضمان دقتها حتى لا تلهم بالمغالاة من جانب المستثمرين خاصة الأجانب الذين يتفقدون جيدها قبل شراء أية شركة.

ويؤكد الدكتور حاتم القرنشواوي استناد الاقتصاد بواسطة الأزهر في قرارات لجنة الخصخصة ستساهم بلاشك في إزالة بعض العقبات التي تعترض بيع عدد من الشركات.

وحول الخصوف من طرح جميع الفنادق خلال عشرين بسبب زيادة العروض للبيع وما قد يؤدي إليه من انخفاض الأسعار يوضح القرنشواوي أن ما ينشر من بيانات حكومية يؤكد انتشار قطاع الصناعة وزيادة الطلب وقد يكون ذلك دافعا لدى الحكومة لطرح جميع الفنادق للبيع.

ويؤكد على أنه رغم كل العيوبه التي تسبب لتشتيت برنامج الخصخصة إلا أنه من الخطأ اعتبار الخصخصة هدفا في حد ذاتها ولكن الأهم هو تطوير الشركات وإصلاحها وتحسين أبنائها الاقتصادي ويشير إلى أن الجميع يتفق دون شك على أن القطاع الخاص هو الأوفر على التقلب على مشكلات القطاع الحكومي وأن الخصخصة إحدى الوسائل الرئيسية لإصلاح الشركات وتطويرها وتشجيع الاقتصاد القومي إلا أنها يجب أن تقال وسيلة لتحقيق هذه الأهداف وليست هدفا في حد ذاتها.

ويضيف أن الخصخصة ليست بيع الشركات فقط ولكن يمكن تاجير الشركات لمستثمرين يتعاونون إدارتها على أساس الربح والخسارة مخبر إلى أن تاجير الشركات للمستثمرين سيحررها إداريا من القيود التي تمنع اتخاذ القرارات اللازمة لتطويرها وهو ما ينتج فرضا أفضل لتحقيق الربح.

ويشير إلى أن الهدف من عملية الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية وهو ما كان يتطلب التوسع في عمليات البيع لجموعات كبيرة من المستثمرين وهو ما لا يتفق بالبيع لمستثمرين ونيسبيين إلا أنه يظل الهدف هو تطوير الشركات وإصلاحها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال العديد من الوسائل سواء البيع بالبورصة أو لمشتري رئيسي أو للتأجير لفترة محددة.

السوق ونجحوا في خفض أسعار أسهم الشركات مما أدى إلى تجسيد طرح الشركات في البورصة.

ويشير إلى أن هذا التلاعب ساعده ودعمه افتقار المعرفة والوعي لدى عدد كبير من سفار المسلمين الذين يشترون الأسهم من السوق حيث ياتل المستثمرون على شراء الأسهم دون دراسة مسجود ليهام بعض المستثمرين الكبار بشراء هذه الأسهم ونشر إثارة عن توقع ارتفاعها.

ويؤكد أنه كان من الأفضل وضع خطة مدروسة لخصخصة الشركات من جانب وزارة قطاع الأعمال العام يتم من خلالها طرح الشركات شركة شركة مع إعداد دراسة واضحة عن

من الشركات لمستثمرين رئيسيين خاصة الفنادق.

ويشير إلى ضرورة حل المشكلات التي تعوق التفاوض مع المستثمرين الرئيسيين بشأن بيع الشركات خاصة في ظل المشكلات التي تواجهها سوق الأوراق المالية والتي تنخفض فيها أسعار الأسهم بصورة مستمرة وغير مبرورة بسبب تلاعب بعض السامسة وأصحاب المصالح وتعمد خفض الأسعار لتحقيق أرباح كبيرة.

ويضيف أن الظروف قد تغيرت كثيرا عما كان الوضع عليه عند بداية تنفيذ برنامج الخصخصة بعد أن سيطرت بعض المصالح على

الخصخصة في مصر آثارها - الاقتصادية

الخصخصة

في مصر

آثارها الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نتائج برنامج الخصخصة	احمد السيد النجار	الاهرام	٤١٥١٠	٢٠٠٠/٧/٣١	١٠٠
٢	نتائج برنامج الخصخصة	محمود سالم	الاهرام	٤١٥٧٣	٢٠٠٠/١٠/٢	١٠٢
٣	الخصخصة ومسالدة الجانب الحضارى للتنمية	اسامة عيث	الاهرام	٤١٦٤١	٢٠٠٠/١٢/٩	١٠٤

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد سالم
الموضوع الفرعي :	في مصر : آثارها الاقتصادية	رقم العدد :	٤١٥٧٣
المصدر :	الاعلام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢

نتائج برنامج الخصخصة:

حقائق من واقع التجربة المصرية

عندما طرح برنامج الخصخصة، كانت بداية التنفيذ ببيع المشروعات التابعة للحايفات، وضم مساهمات المال العام في الشركات المملوكة، ثم شركات قطاع الأعمال أمام نحت مجلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

ولا إبعاد الشركات البعيدة
 من بيع الشركات الخاسرة الهدف للحد من أية صدمة على
 الاقتصاد خاصة في ترويض الشركات الخاسرة كان سيديكس ملانا
 نقرأ أنصفاهة أصول والى العاملة بها، لذلك كان لدى
 كبرية من ربح إعادة ملكة هذه الشركات بشكل متان ليسهل بيعها
 مرة واحدة حيث عرضت ١١ شركة من الخسرة عام
 ٢٢ في سوق اللى المؤشرات عام ٩٩.
 تجديد وتحديث هياكل الإنتاج وتوزيع عناصر الإدارة المتجسدة

تجسيح الاستثمارات بطرق مختلفة منها رفع الأصول غير المستغلة وأساسها الأممي التابعة لمكة الشركات القابضة. تم تخصيص لهذا ٢٦ من الأرباح التشغيلية للقانون ٢٠٢ لتسمح برفع العامة القابضة بقرارات أفضل العروض لشراء إحصى الشركات. وقد كانت أقل من بقول الأممي الأساسي الشركة. وبمراجعة الأرباح للفترة من الحكومة منذ البداية يتأكد لنا عدم سوء إله إشارة إلى تركيز على بيع شركات الخاسرة دون غيرها.

إن الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بداية برنامج الخليج، وكذلك التجربة السوفياتية لكسب ثقة المستثمرين لا يتفقون في البداية في خدمة الحكومة الفصحى، وفي التخلي عن مزايا القطاع الخاص في الأعمال.

ألا ولجنا الدراسات التي تمت على الدول النامية التي تختلج بها
مخيمات، مثل دول الاتحاد الأفريقي، نجد أن الدول الأفريقية النامية
لا تفتي الشركات بتكرار في تحسين الأداء وإنتاج الدولة من مجال
أعمال، وفي بعض الحالات كهدف فرعي غير طامع وبعبارة أو تلك
التي كانت من قبل، ولم تتلق الأهداف بين الشركات المتعددة، أن تلك
شركات ساذجة المستثمرين كما أنه لا تخضع أهدافاً أخرى، بل تعظيم
قيمة العمل البيئي وعلى تشجيع البرورة، وتحقيق تنمية مستدامة
في إدارة العمل الشركات الأخرى تمهيداً لتألقها في العالم الخلفي ليدوم
الفرق، فالتألق، والتحسن.

ثانياً: أداء الشركات بعد البيع
من هذا المنطلق كان من الضروري تقاضي لن يصعب شراءه، بل سيجد
أما، هذه المناقبة خيبة يتفق الروح فيها من الصلابة لأنها، مدسه في
بعض التجارب في دول سبقتنا للحصص، عانت من ذلك مثل تجربة
لنا الديمقراطية سابقاً

١٠. رايانا من القاتمين على البرنامج، بالهدف الرئيسي والخطى عنه، تم
رعايتهم الامام، بعد البيع وتطور مساهمة الشركات في الاقتصاد الوطني
في وقت التراجع، بعد ١٦ شركة قامت انشطتها بالبروزة او العملين
بمستندهم وهو ما اظهر ان ٢٠ شركة زادت ارباحها بعد البيع، منها ١٠
زادت ارباحها اكثر من ١٠٠٪ في سنتين بعد الخصخصة،
ولفت الزرقا عن ربع تلك الشركات ٤٠٢ مليون بعد البيع بنسبة

[illegible]

الثالث: استخدام الحصيلة في إعادة الهيكلة
وتشمل البعش لعمارة، أي كيفية استخدام حصيلة البيع وهي
مستقلة محدودة تقريبا وشركات التي تمت مفاوضاتها، أما أوروبا
فجهت خارجية ومتشابهة مالية لمحاولة نجد أن تقرير أليك
في المصار عام ١٩٩٩ يقوم بتصنيف برنامج الخصخصة المصري
على أفضل برنامج في العالم تأسيسا على معايير أهمها الحصيلة

[illegible]

100

د. محمود سالم *

البناء على دراسات تجارب الدول الأخرى، وتضع صلافة النهج الفني
متمثلة في تجربة النمسا في استخدام الحصة والتكرير على حد سواء
في صناعة الورق إلى حد متدبر على الرغم من أن ذلك لم يكن له أي فائدة
أهمية كما علمت دراسة إفادة إحصائية تشير في تكرر في التكرير على
المنتجات المتماثلة بالإضافة إلى تجنب التكرار الإضافية، وأصل
يصل إلى دراسة لتسهيل التعامل معها، وقد تم تحقيق النتائج الثلاثة في
الدولة النمساوية وتوضيحه على ما أمكن:

الأمثلة الأولى: وقد صدر بعض التشريعات التي تضمنت ثلاثة
نوع تكرر: تكرر في الدول في أي المنتجات المتماثلة ولكن يمكن جعلها
نوعاً مستثنى من بعض منتجاتها.

وقد بلغ حجم الدين الذي تمت تسويته في شركات قطاع الأعمال ٨ مليارات جنيه، سواءً باستقاضي جزئي الدين أو بالسداد، بما يقارب المتوسط فوائد سنوية نحو ملياري جنيه، وخلال عام ١٩٩٨ فقط على وجه المثال لا الحصر، تم تسوية ما يقرب من الجار جنيه من شركات

تشهيد، ويبلغ مئالت في القابعة للغزل وأمر التحسين، أي
تليارات جنيه في سنة واحدة فقط تمت تسويتها ليس لها في خلال
سبعة البيع وإنما أيضا بالبرارد الذاتية للشركات القابضة.
وتم تطبيق هذا النمط في تجارب ناجحة في دول أمريكا اللاتينية

رويا القشرية وإزقياء، وفقا لدراسات البنك الدولي. ويؤكد ذلك أن تأثير السدود الجزئي الكبير هو الذي أدى لتدهور البيئة بنحو ٨ مليارات جنيه، وتخفيض تعداد البنية إلى النور للحق من سدك تلك للمبويات يبلغ ٩٦٠ مليون جـم سنويا في المتوسط. مبر ذلك استثمارا طويل الأجل.

والمعرض استغلهم الجمعية التمسوية فيكون تتصالح الجيوش
سيويات نوعا من الإصلاح الجوهري للمصري بتقنية مملكة القروض
لا من استمروري البنك في تحميل فوائد وفوائد على الفوائد
تستجيب الأيرادات وإن رقم القروض بشكل غير حقيقي يزداد في
هافية إلى تكون الخصمات وتهميش الفوائد إلا بعد أموال البنود
جرحه من حقوق الفوائد؟

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : محمود سالم

الموضوع الفرعي : في مصر : آثارها الاقتصادية رقم العدد : ٤١٥٧٣

المصدر : الأهرام تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

الاتحاد الثاني وهو التماثل المباشر والسريع مع المعقدة القائمة. تشير التقارير الدولية إلى عدة طرق للتعايش مع الأزمة، منها التوزيع

وتدليل الأهم وأهمها تطبيق نظام المعاش المتكبر، وقد تم تحقيق النظام الأخير في مصر على ١٢٠ ألف عامل (٢١٪ من أصل العمالة).

في ضوء ملاحظتي، يتضح توفير مخففات مليون جيب.

جدو بالذكر أنه من هذا الناحية يمكن أن نصيف التجربة المصرية في نوعية المعاملة

صحي تتجارب الناجحة التي وجدت بتأثير

الثق الدولي في دول مثل نيوزيلندا وإيرلندا وفرنسا وإيطاليا وإيران، بليل

رأيكم أن إعادة هيكلة المعاملات

معاملة - صافى من أن المعاش المتكبر يدفع بالمعاملين لمصفوف

فالمعاش، وأن الفئتين خرجوا استخدموا ما حصلوا عليه في اتفاق جاري

ما حال دون تحول ذلك للمعاش المتكبر إلى مخرجات صميدة، لأن

أهم لديهم حرية بالمصرفية، غير أنه لا بد من إضمار بعض التكاليف

في هذا المسند.

١ - إن القرارات التي تخص برامج الإصلاح عفا ما تسم بانتخاب

الفضل ليهنل القائمة، وليس اقتضاها على إبطاله، مع عمل هامكن

تضمن نتائج وتقليل السلبات.

ب - إن الكثيرين من العمال الذين خرجوا من الحرفيين ويمكن

ورش خاصة واستخدموا أموال التتبعات لشروعاتهم

ج - إن الشريعة التي يتم تطبيق المعاش المتكبر عليها لتقليل الآثار

الاجتماعية من خروج الشباب في سن ٥٠ أو أكثر بالخدمة للرجال، ولا

للسيدات، ولذا الفوائد الاقتصادية من وزارة قطاع الأعمال العام بتاريخ

٧٢/٧/٢٢

د - إن تاريخ البرنامج يؤكد أن للمعاش المتكبر يتم تطبيقه بتسلسل

كامل مع المصفوق الاجتماعي للتدبير، والذي يعتبر الهدف الرئيسي

منه هو تجميع والعمل على معالجة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح

وأهمها:

أ - القوة المخصصة على جذب الاستثمارات

ب - الطرق المتعارف عليها للاستثمار الأجنبي تخفف في شراء

أصول ثابتة أو مخرجات جديدة، مما يخلق صراعاً وتنافساً ما بين

الدول الثانية عامة وفي مستتقاً خاصة على الاستثمار المباشر، يمثل

من جهر المصعب عليها خلق باب الاستثمار في الأصول القائمة أمام

المنتصر.

الفرص، يميل لاتفرس إلى الأمام التي ندعها التطلع الخاص في

تلك أصول القطاع العام، كانت في البداية مستتعل كليا أو جزئيا

لأداء استثمارات جديدة في جميع الأفرع، وإن كان كان الفصل كثيره،

ولذا يجب أن نحدد من وجه الأصول القائمة.

نلاحظ في هذا الافتراض يحتاج لدراسة عمليا، لو تم الاتفاق على

الشركات ويوجهها المستثمر لمشروعات جديدة فقط تتنافس بل وتتسبب

في إضمار - كذا وتلك مستتعل من السوق وتماثل خسرانها،

لمستغنى لت تدور فيمتها بل برواية صمودية بيعها، وهناك بعض

الاشارة على ذلك في قطاعات مثل النشطات ويعرفها.

تجدد الاشارة في كل معظم للشركات التي تم بيعها في إطار

برنامج المصممة، كانت تقاى - تتقدم الآلات والتكنولوجيا المستخدمة

في خطوط الإنتاج، لذا قد تم تضمين عقود البيع ومن خلالها شريك

التدبير، صمودية شمع استثمارات جديدة والتدريب، يتضمن

الفرع البشرية، بطور الاهتمام ببرامج تطوير الشركات من خلال

الاستثمار في أسلوب تقديم المرفوض القائمة كشرا - حيث يزد على

التقدم تقديم عرض على خطة تطوير، مبالف، المرفوض الثاني، سيتم

فتح المرفوض الثاني أولا وإذا كان مودلا تتنازل لخدمة تقديم المرفوض في

المرفوض الثاني، يعني ذلك أنه حتى وإن كان المرفوض الثاني مرفوضا

للخدمة، لا يتم تشبه أصلا إلا إذا تقدم المستثمر أولا بمحة تطوير جديدة.

إن الشخصية ليست مسؤولة على قبول كتي أديها المرفوض في

روس الأفرع، فهي نوع من العلاج القوي الباقية

إن القرارات بالعدل القائمة سلاح ذو حدين، فالمخصصة تقوى

في دول نمجية بشكل كبير، وهي دول تتنافس على المستثمر

الاستراتيجي والاستثمار الأجنبي المباشر، لجلب التكنولوجيا

وتضمن القدرة التنافسية بشئ فلتق، ويعتمد عموما مع الأصول

القائمة عملا من شأنه المساعدة في تقوية قدرات قبول المنافسة على

جانب المستثمرين.

وإذا كانت قيمة البيع بلغت ١٦.٨ مليون جيب، وإذا كان الإصلاح يجر

نحو ١.٧ مليار جيب سنويا من فوائد وأجور، فإن هناك آثارا أخرى مهمة

للمخصصة، شراء على قطاعات مثل البنوك وغيرها، أو على الاقتصاد

القطي، مثل على ذلك، إضمار مصور من ديون خارجية تعاونت أزمة

مليارات من الفواتر عام ١٩٩٦ بواسطة نادي باريس، وهو قرار اعتد

كثيرا على نجاح برنامج المخصصة بلهولة مستند - تده فلتق

☆ مدير المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال

صوع الرئيسي : الخصخصة

صوع الفرعي : لي مصر: عفاها الاقتصادية

سدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : اسامة غيث

رقم العدد : ٤١٦٤١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٩

الخصخصة ومسألة الجالب الحضاري والتنمية

الثروة النظرية للشركات... لماذا يغم؟ نصيبها الشركات النفع العامة

تحليل يكتبه

اسامة غيث

إلى أن تسمم الخصخصة وسياساتها على أوسع مدى وتنفذ في حل مشكلات الاقتصاد المصري وإضفاء في تقديم الحلول اللازمة والسماح للشركات بامتيازات الجميع والإنسان في غيبي هذه الفترة لتحويل سياسات الخصخصة إلى مجرد أرقام في حسابات الشركات المالية، ولي حسابات الموازنة العامة للدولة وتقلد الكثير من معانيها ومن مملولتها، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى أن تحول الخصخصة إلى عبء على صانع السياسة العامة وإلى عبء للتأثير على تنفيذها، وتدخل في التبع من محتات الأرض ومع القبول وتدخل من أثار إصلاح الخلل في امداد لتجميع للشركات لتأمين مواد زهيدة لا تلبث أن تنضج وتختفي في البئر العميقة للثقلات العامة للموازنة العامة للدولة.

وقد حانت اللحظة الحتمية والمصرية ليس فقط لتجميع سياسات الخصخصة أو لتأجيلها من أجانها الجانب الاقتصادي وحقوق العاملين وأن تتحدث في حقرة خاصة ومتكاسبة مع الحاضر في أحواله العامة وتوافدها بالصور التي تهم في خبائه طوحات الجميع المحسنين أو ضام الحياة جميع صورها، وبكل أشكالها وعلى كل أشكال الأرض المصرية.

وإحدى في نطاق الخصخصة إلى أن تتم إعادة توزيعه بعيدا عن المعاملات المتضاربة وبعيدا عن الأولوية، ويرجع ذلك إلى حقيقة مهمة حان أن تستجيبها للثقلات العامة وصغار الأعمال وهو ما يرتبط بالأساليب المعاصرة لمعولة الشركات لطعام الأعمال العام من الأرض ومدان وعلاقات وشرايط مستبدية يتم الإعمال بعضها في مملكات متنافسة عن التشاركيات كلها بالمزاد العلني أن يربط في الشراء وهي تقنية

تستوجب التجميع والتوصيل أن لا يباع جزء من ثلث العام، وبالتالي هو جزء لن يتحكم المصروفين من البنية الأولى الاقتصادية العامة وأوامرهم، ولا يمكن أن يتحكم فيه ولا يغيره مجرد طريقة ضريبة تحريكها نوع موقع مؤلفه ومجابهة ترتيب بتواير المسؤولية للشركات لطعام الأعمال، بحجة تأجيلها للبيع والتوصيل هناكها المالية حتى تكون حالية للمستثمرين والمصريين، كما لا يمكن أن يحسبها احتياجات طاعة للمسؤولية لسداد مستحققات عاجلة أو ثقلات جارية تعجز الشركات بتوافدها إلى لغة من توافدها والولاء بها يتحكم أنها تحت الضيقة أو تحت احتياطي في انتظار المشتري سعيد أو تميم الحذف.

ترتبط بها مصالح المواطنين وإعمالهم فيومية ولا جد كل وزارة أو جهة الساكن للأمانة ولا يجرى لديها الامويل فلازم من الموازنة العامة للدولة.

وتتجس ذلك بالضرورة في صورة انخراط كافة الخدمات العامة التي لشوى للبرية العاملين والمعاملين مع عدم ادمية أماكن العمل وشيائها وعدم كوافر مكان لكرسي أو مكتب العاملين والوسيلات والأوراق الممعة للصحة في طفرات وموت الأمان وهو حيلتفرس لها مع كل أحاديث وتصريعات المديريت وتطوير لإدارة لكن يصل علاقتها لهوريا بغرض قنونه على الجميع وبغرض سيبله على تلكه.

ولا يتخصص الأمر على ذلك بل إن الخطة الحضارية والإنسانية التي تدعو إليها الدولة وأربعا مصر الأولى السبحة سوان مدارز وأنظمة التعليم الخدمات الخضراء والحياتة للطلاب يعرض هناك حادثة للناس والبلاد وتتضاعف المشكلة في الأحياء النحبية الملتصقة بالشر في الكثرة وغيرها من المدن الكبرى بصورة تصطب معها مشروعات حضارية بالغة الأهمية والصحية

أول لها ولا تلبث، على الأخص وأن الوقت الزمان والقائم وقت ركود وكساد علفي تراجمت فيه الأسماك للأراضي والباني معدلات ضخمة، وأصبح سداد قائم مبرحونا بتدبيرات لتجسس ها في لاند الترتيبية والتدبيرات للذبح العلوي وغيرها وشيها من الحسود والانتشار حتى تلعب فيها مشروعات القاع العملي وانتهت بحمل في نفس أقوال الكثير من الإغراءات للقطيل.

في كل مدينة وفلل كل حي وعلى كل قرية، هناك حاجيات ضرورية يجب توفيرها من الأعمال ومن الخدمات والأمنية العامة ويحضرنا تباينها مع الواقع الذي وضع توافر للثاني لحي وجاني الخدمات العامة هناك حادثة كبيرة للمدارس والمستشفيات وكراسي الرعية المصححة وهناك حادثة الرعية والبيوت وخيمات للشعر العائلي والمصري والمجمل الذي وغيرها من أجهزة الحكومة والحكم لكلحي فتي

وتيسر هناك من ينقل في إن الأهمج والتجميع ويحل في إن الأهمج والتجميع تحريضا شتلة الخاطر خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة في نقص الأوراق المطلوبة للأغراض للشتلة، وهي جميعها أمراض حيوية للشتلة وحيوية لرفع مستوى للحياة وجودة الحياة وتيسير المعاملات وصناعة الثأام الصحي للحياة وللتشابة وهي القضية المرتبطة بوقت الحياة في الأرض الزرابعة وندرة الأرض الخضراء في المدن كبريات المدن وأقوى خبائه في نفس الكبرى مثل العاصمة القاهرة والعاصمة الثانية الإسكندرية، وغالبية عواصم المحافظات التي لا يتخطىها جغرافيا متناقل صحرانها يمكن أن تعد من خلالها.

وتلك شركات طعام الأعمال العام لزوء مائة من الأرض الخضراء التي لا تحتاج إليها، كما تعلق طلرات وسائقين وهي لا تتخطىها شامعة القام ويتناشروا في المدينة وشيها على عام إلى أن يتحكم المصروف فيه لخدمة العامة ولا تملك في مملكات بعيدة لا

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعي :	في مصر: آثارها الاقتصادية	رقم العدد :	٤١٦٤١
المصنف :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٩

بالأرض والبناء اللازم لتقديم الخدمة للقاعدة عرضة من المواطنين هم في أمس الحاجة إليها أربع مستوى أساسية والحياة وتوليد الناتج الأكثر أساسية والأكثر تحضراً للقاعدة العرضية من المواطنين وتتضمن وتتعدد احتياجات المواطنين للأرض ولتأمين أساسية للرياسة وممارسة الترويح الضروري للحياة الطبيعية الصحية، واللازم للتحكم بالتحضر بعيداً عن التجمعات الضخمة والمتنوع وسبلهااته ولديه في صورة أبنية وساحات شعبية تضيف ربة جديدة للبيئة الترفيهية والعيش السليم. وتوفر للمواطنين جاشاً من الاحتياجات التي تتحول في ضرورة في ظل أوضاع الكفيس والارتفاع الشديد في المسكن والفساد وإسكان العمل والكثير الأساسية التي تخلق الحياة وتكثر الصحة العامة والخاصة.

وتستوجب هذه الضرورات أن يتم إلزام مساهمة الخصخصة ببلدات عامة حكمية لإسهم بالحدود عنها أو تجاوزها، تؤكد أن الأرض للفساد المملوكة للشركات لنطاق الأعمال العلم تحول إلى الدولة وتولي مسؤوليتها جهاز خاص، وهناك العديد من الأجهزة اللازمة يمكن أن تقوم بهذه للمسؤولية

مع تشكل لجنة وإزالة تتلقى طلبات الوزارات للشفقة وأجهزة الحكم المحلي للخصيص هذه الأراضي ولقاء المواطنين مسخرة ومروسة ومساكن عنها. كجزء من السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع على أن تحسم قسماً من حق الشركة العامة في ملك الخصخصة وليس هناك ما يمنع من أن يتاح جزء من هذه الأراضي والمساكن للمساهمة من المواطنين في البناء والتشييد والتجهيز في نطاق الجهود الفنية لشخص للجمع والبناء ولأي يدرش الكثير من جهودها للعلمة والإجابة عند توفر الأرض والمساكن أو قليلة للخدمة لتكفيها وما لحظه من حيز طرفة على الآثار الحكومية ويذكر وهناك شركات مثل شركات النقل وشركات المصالح وغيرها تلك مساهبات لفساد بقية الخصخصة في المدن الكبرى ثم بيع جزء مهم منها، ولكن تبقى لجزء لا تقال أهمية وهناك أيضاً للعلمة واضطراب التي تثير خروجها من القلة المسكنة وتعرض للبيع وتقع في قلب الأحياء الشعبية والقديمة بالمقاهرة والإسكندرية وشواحيب المصالحات، ويجب عدم إهمالها أو إهمال بتحويلها إلى كثر استمعية تزيد من شغور الحياة وتضرم للمواطنين من التفرجة أمل لتوفير واحتياجاتهم الضرورية والحتمية.

وهناك فرصة بقلة الإجماع يجب استغلالها قبل أن تفلت من الأيدي وتسهم في تعميق مشكلات الحياة وللجوع، على الأخص بالقاهرة الكبرى وتربط بمجموعة من الصناعات التي تفرز بالفعل لأسماء بيئية وإسباب مرتبطة بالتشغيل والخصخصة. أن تخرج من موالفها الحالية داخل الكتلة المسكنة للخدمة إلى مناطق أخرى باملن وللتجمعات العمرانية الجديدة والمناطق المصاعية ويبدأ بالفعل في بناء مصانع جديدة وهناك دراسات قائمة بالشركات والهيئات التابعة وهي مضمونها ما يتم حاليا لعل الشركة الشرقية للبخان في قجيرة وسوككتها المسكنة الشديدة الإزاح وهو ما يحدث تحول أراضيها إلى منطقة متكاملة للخدمات العامة ليس فقط لتوفير احتياجات المواطنين ولكن كمحاولة أخيرة لإعطاء الجيرة قلة الحياة الأخيرة ومساهمتها على وقف التدهور البيئي والفساد.

لتعيل السياسات العامة بكل صورها والتكامل بما يتفق مع الاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة يمكن إيمانها أو لجاعها، والاعتماد الفرص للوزارة لتخصيص نطاق الحياة وتشجيع والعمل لا يمنع المساهم بتركه أو التخلي عنه في كاتوليات اللازمة والاحتياط. ومع حديث المسكولين عن الخصخصة طويلاً عنها باعتبارها وسيلة لرفع الكفاءة والفرز فإن هذه الأحاديث يجب أن تخرج من الشرفلة الشفلة للشركات في نطاقها الضيق والحدود، وتشترك في كل التنمية وكل الاقتصاد وكل الإنسان وحيث اختيارها وفقاً لمعيار بقية متكاملة تراعى المصالح العام بجمع احتياجاته ومتطلباته. الله حات للشفقة الضرورية لإعلان تعدد سياسات الخصخصة لتأمين على التوجهات القصيرة الأجل والأحداث الجزيئية والشفرة التي لا تخدم الواقع بصورة فعالة، حتى يمكن التخلي عن مرحلة حصة تحقيق صلب مصر أولاً وبلا ديمقراطية.

الخصخصة في مصر آثارها - الاجتماعية

الخصخصة

في مصر

آثارها الاجتماعية: العمال

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة بربنة من مشكلة العمالة الزائدة	شواي محمد	العالم اليوم	٢٠٠٠/٩/١٦	١٠٦

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	شواق محمد
الموضوع الفرعي :	في مصر : آثارها الإيجابية: العمال	رقم العدد :	٢٩٣٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٩/١٦

في دراسة اقتصادية حديثة

الخصخصة .. بريئة من مشكلة العمالة الزائدة

للال رقم ٩٥ لسنة 1992 للمعاملين في الشركات تأسيس اتصالات العاملين السامعين ويكون لونا الاتحاد الحق في شراء اسهم الشركة وذلك بهدف تشجيع مفهوم توسيع قاعدة الملكية من خلال تمكين العاملين بكل شركة من شراء الاسهم والتحول الى ملكية بصرى الا ان رأس المال لشركة من مليون جنيه مصرى ولا يالى عدد العاملين بها من 50 عمالا ويتم تأسيس الاتحاد بقرار من الهيئة العامة لسوق المال.

ايضا ضمن البندال للقرعة لحل مشكلة العمالة الزائدة خلال تطبيق برنامج الخصخصة الحصول على قتران من المشتري بالاحتفاظ بالعمالة الحالية ككالة لتفويض نظم اقتراب تفصيلي وإعادة التوظيف للعمالة الزائدة من محدولين السن حتى يتم اعادة توظيفهم بالاتحاد بأعمال أخرى.

كما كتبت البراءة على ان الصندوق الاتحادي لا دور كبير في حل مشكلة العمالة الزائدة وذلك من خلال ما يقدمه من منح وقرصون تستخدم في الأنشطة الاتحادية وتستهدف الفئات الأكثر تضررا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وشباب الخريجين ومحدودي الدخل وسكان المناطق الريفية حيث يقدم الصندوق بتقديم عمليات تلك الفئات من خلال برامج تتضمن مشروعات بيئية في مجال الإنتاج والخدمات ما يساهم في حل مشكلة العمالة الزائدة من أمثلة هذه المشروعات خروج تربية السمك في المسطحات المائية واستهداف توظيف حوافي الافل فرما على من خلال افرش ميسرة الاسد لتدريب الخريجين والعاملين والشركات التي ستمت خصخصتها وقد قدم الصندوق لهذا المشروع قرضا قدره 50 مليون جنيه كذلك مشروع شركة الناصر للصناعات واستهدف المشروع توفير 850 فرصة عمل وقد قدم الصندوق هذا المشروع بقرش ستمت 4 ملايين جنيه ومدة بلغت 36 ألف جنيه أيضا مشروع تربية السمك الصناعات الصناعات بميتي الخريجين والسلام لتوفير 2500 فرصة عمل وترتفع 100 وحدة والتمتد 200 وحدة جديدة وقد تم حول الصندوق هذا المشروع بقرش قدره 20 مليون جنيه ومدة قدرها 65 ألف جنيه



مصام مبالفتح

طريق تمويلهم في مساهمين يتمتعون بنفس الحقوق لليرة لاصحاب رأس المال مما يعمل على تخفيف حدة شحهم بالتبعية والفروع لاصحاب رأس المال ومن ثم يكون حاسرا لهم التوسع واستثمار وتحميه مساهمتهم بالمسؤولية مما يمنحهم اثره على نتائج التدوير ايجابيا.

أما بالتخصيص للأثر السلبى الخصخصة على العمالة يرتبط في لائل بعض الإزاد لوظائفهم نظرا لأن صاحب العمل الخاص يبحث في لال الأول من تحقيق اقل عائد ممكن وبالتالي لا يلى لا العمل الذى يكون للشروع في حاجة الى التزمت الدراسة طرح عدة دلائل لالحل للشكالات المتعلقة بالعمالة تتجسد تطبيق برنامج الخصخصة وانها المصالح البقاء مع العاملين ولك من خلال اجراء محاورات مستمرة وتنامى من العاملين والتفكير العمالية حول ثمار الخصخصة ومبرراتها ونشر الاساليب التي سيتم استخدامها للتقليل من الآثار السالبة لها على العاملين أيضا مشركه العاملين في الملكية وذلك من خلال حوزة نسبة من اسهم الشركة لشركاء العاملين فيها وفي مصر تم تخصيص نسبة ٢٥٪ من الشركات العاملين على بريليتا قام العديد من الشركات ببيع كل عامل عددا من الاسهم مضافا لكل منهم وشكلا العامل وكذلك في فرنسا وتم بيعهم العامل مخرضا بدون فوائد تمويل عملة القرض.

ولكن الدراسة من لالون سرق

إتراك الصاخين

في الملكية وبرامج

إعادة التاهيل أهم

البندال لحل المشكلة

والاجتمالى حيث ان نجاح برنامج الخصخصة يرتبط بالآثار الاجتماعية للبرنامج ولشراء الدراسة الى ان البراءة تشبه لتاجر من للشروعات تسبب في هبوط معدلات الربح وتوفد لشدة معظم الوحدات من الاستثمارات الجديدة وعمليات التوسع وتزى على ذلك توقف هذه الوحدات من تشغيل المزيد من قوة العمل بل ان عدد العاملين بقوة لاصل انخفض من 183 ألف عامل الى عام 90/98 الى 885 ألف عامل فى 98/97.

مسؤولية الادارة وكنت على ان مشكلة العمالة لم تنشأ بسبب الخصخصة بل على العكس نشأت بسبب اساليب الادارة الحكومية المشروعة العامة طيلة عهود طويلة واقتى لا تستدلى ان 'شخصية وسواء تتم خصصت هذه للشروعات او بقاءها لالها لا يمكن ان تستمر بمالة زائدة غير متجة ولشارت الدولة ان فى عملية اقرب بين سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل وسياسة الالتزام الحكومية بتعيين الخريجين في اجهزة الدولة وشروطها العامة ادى الى تضخم حجم تلك للشروعات واصبحت بطلانها للفتحة تشكل عبئا كبيرا على الاقتصادات تلك للشروعات وبالتالي اقتصاد الدولة ككل.

أثر الخصخصة كما ايضا يتعلق بالآثار الاجتماعية والفلسية لبرامج الخصخصة على الاقتصاد فدر لخصت الدراسة ان من الآثار الايجابية للخصخصة على المشكلة لشركات العاملين في للشروعات التي تتم خصصتها عن

كتب شواق محمد
يتم سبيل العمال في شركات القضا والخصم وقطاع الاتصالات الموزعة على ثلاثة أقسام: من كبر للشروعات وكثيرا حاسية منه تفويض التوزيع لاعداد العمال هذه للشركات وتطبيق نظام الملأ الفكر يشير ممارسة كبيرة بين خصوص برنامج الخصخصة الامر الذى يدفع الحكومة الى تسهيل سبيلية ايجاد فرص عمل جديدة لى لىة حل أخرى لشكالة العمالة الزائدة وبالرغم من ان الاستفادة من عمالة الزائدة بعد ضرورة لتسليم كالة للشكالات واعطاء الحق للادارة الجديدة ولها المقام السبق بعد الخصخصة الا ان مفهوم الخصخصة لا يترن عاده بالاستثناء عن العمالة لا يمكن ان تؤدي الخصخصة الى زيادة العمالة نتيجة لتوسع العمالة كما حدث في تجربة خصخصة شركة جابلو البريطانية حيث تم توفير 500 فرصة عمل بعد خصخصة الشركة.

وارتفعت دراسة من مشكلة الخصخصة الزائدة في برنامج الخصخصة المصري والسلبى عالجها لم يبالها مصام مبالفتح خريج الخصخصة بقطاع الأعمال القديم - السبب الرئيسى لشكالة العمالة الزائدة في شركات القطاع الخاص اقام على ان لالحاق العمالة بالمراسل الانتاج كان يتطو على انجازات السياسة وليست التنمية ما ادى الى وجود تضخم في عدد العمال لزيادة انتاج مقبلي.

تصحيح الأوضاع وشارت إلى ان تصحيح هذا الوضع في ظل سياسة الخصخصة يتطلب القضاء على هذه الظاهرة وفى نفس الوقت الانحدار من الآثار الاجتماعية السالبة 'الترتبة على الآثار الخاصة من العمالة الزائدة دون تغيير وسعى الى يؤدى للزاد زيادة اعداد العمال السامعين وما يهتف تلك من اعداد الزائدة البشرية.

أسلوب مزالن المواجهة كما لشارت البراءة الى ان مشكلة العمالة الزائدة تعد عاكسا جديدا امام اتمام عملة الخصخصة وخرن من ان الاقتصاد غير اللزمن من العمالة الزائدة سيؤدي الى عوارض وخيمة وان اسلوب مواجهة هذه المشكلة لابد ان يتسم بالانحاز الاقتصادي

